

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرهان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
- مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛	دورة أبريل 2016
- مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛	
- مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.	
• محضر الجلسة الحادية والسبعين ليوم الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).....	صفحة
2293	• محضر الجلسة السبعين ليوم الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).....
جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.	2276
• محضر الجلسة الثانية والسبعين ليوم الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).....	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على المشاريع القوانين التالية:
2359	- مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفتات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:
جدول الأعمال: إختتام الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2015-2016.	

محضر الجلسة السبعين

التاريخ: الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: اثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشر صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على المشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

- مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛

- مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

2- مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، المحال على المجلس من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل تناول النقطة المدرجة في جدول الأعمال، نعطي الكلمة للسيد الأمين لإخبار المجلس بما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصل رئيس مجلس المستشارين من رئيس المجلس الدستوري بثلاثة قرارات ذات الأرقام التالية: 1012/16، 1013/16، 1014/16، صرح بمقتضاها بمطابقة القوانين التنظيمية التالية للدستور وهي:

1- القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

2- القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

3- القانون التنظيمي رقم 23.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

كما أحال مجلس النواب على مجلس المستشارين مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

2- مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛

3- مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد في إطار قراءة ثانية.

ونحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد مساء هذا اليوم مع جلستين عموميتين، تنطلق الأولى على الساعة الرابعة بعد الزوال تخصص للمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وتعمقها جلسة اختتام دورة أبريل 2016.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونبدأ بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن السيد وزير الصحة الموجود خارج أرض الوطن، يشرفني أن أعرض عليكم أهم مضامين مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

يشرفني بهذه المناسبة أن أؤكد لكم أنه رغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الحكومة ووزارة الصحة فيما يتعلق ببناء وتأهيل المؤسسات الصحية وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات البيوطبية العالية الجودة وكذا بالموارد البشرية، فإنه لا يمكن تحسين الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة لفائدة الساكنة طبقا للفصل 31 من الدستور بدون إقرار تغطية صحية شاملة لفائدة جميع المواطنين والمواطنات بمختلف شرائحهم وفئاتهم.

هذه التغطية الشاملة التي تعتبر من أولويات البرنامج الحكومي الذي وافق عليه البرلمان، وكانت موضوع توصية الأمم المتحدة سنة 2002 والجمعية العامة للمنظمة العالمية للصحة سنة 2011.

وفي هذا الإطار، يجدر بالذكر أن المغرب قطع أشواط كبيرة من أجل إقرار التغطية الصحية الشاملة، تتمثل أساسا في ما يلي:

- دخول التغطية الصحية الإجبارية حيز التنفيذ سنة 2005، استفاد منها لحد الآن حوالي 38% من الساكنة، هاذي التغطية الصحية الإجبارية؛

- تعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، حيث وصل عدد المستفيدين إلى حوالي 9 ديال الملايين؛

- إقرار التغطية الصحية لفائدة المهاجرين سنة 2014، والذين بلغ عدد المستفيدين منهم حوالي 20.000 مستفيد؛

- إقرار نظام التغطية الصحية لفئة طلبة التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات التكوين المهني سنة 2015، وصل عدد المستفيدين الحاليين إلى حوالي 288 مستفيد؛

- إقرار استفادة الآباء المؤمنين المنتمين للقطاع العام من التغطية الصحية، يصل عددهم إلى حوالي 150.000 مستفيد.

والآن بموجب هذا المشروع المعروض على أنظاركم يتم إقرار التغطية الصحية لفائدة المستقلين وأصحاب المهن الحرة بعدد يقدر بحوالي 11 مليون مستفيد من هاذ النظام الجديد، منهم المؤمنون وذوي الحقوق، أي غادي يستافد من هاذ النظام حوالي 30% من الساكنة.

وسوف يتم اعتماد هذا القانون بموازاة مع نظام المعاشات الخاصة بهذه الفئة.

وأهم المحاور التي وردت بهذا المشروع هي كالاتي:

- أولا، إقرار الإلزامية في الانخراط؛

- ثانيا، تخويل تدبير النظام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة مستقلة عن تدبير باقي الأنظمة في إطار مجلس إداري ذي تشكيلة خاصة؛

- ثالثا، تحديد سلة للعلاجات ماثلة لسلة العلاجات المخولة للأجراء بالقطاع الخاص؛

- رابعا، اعتماد التدرج في تفعيل هذه التغطية الصحية؛

- خامسا، تحديد الاشتراك على أساس دخل جزافي مطبق على الصنف أو الصنف الفرعي الذي ينتمي إليه المستفيد.

هذه هي أهم المقترحات الواردة بهذا المشروع، وهي مناسبة لأشكر السيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم الإيجابي في اللجنة من أجل الولوج وتعميم هذه التغطية الشاملة لفائدة هاته الأصناف من الساكنة المغربية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، إذن وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، إذن ستتوصل الرئاسة بمدخلات مكتوبة.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى: الإجماع، إجماع الحاضرين، الإجماع.

من المادة 2 إلى 8: إجماع.

المادة 9 إلى 15: إجماع.

المادة 16 إلى 22: إجماع.

المادة 23 إلى 28: إجماع.

المادة 29 إلى 35: إجماع.

المادة 36 إلى 37: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات

دور هذا السوق في تمويل الاقتصاد الوطني.

وجاءت أهم التعديلات التي أدخلت على القانون ديال البورصة:

أولا، بإنشاء سوقين، سوق رئيسي وسوق ثاني بديل الذي سيتم تخصيصه للشركات الصغرى والمتوسطة من أجل دعم هذه الفئة من الشركات على رفع التمويلات اللازمة لأنشطتها؛

ثانيا: في إطار انفتاح بلادنا على الأسواق الدولية ودعم القطب المالي للدار البيضاء، سيتم تمكين سوق البورصة من إدراج الشركات الأجنبية في قسم من أقسام أسواق الهيئات أو الأشخاص المعنوية التي لا يوجد مقرها بالمغرب، ويمكن لهذه الشركات أن يتم تقييدها إما بالعمولات الأجنبية أو بالدرهم حسب اختيارها؛

ثالثا: سيتم تحديد الشروط والكيفيات التقنية لسير السوق ومقاييس الإدراج في مختلف الأقسام بنص تنظيمي في إطار النظام العام للشركة المسيرة لسوق البورصة؛

رابعا: تم، من خلال مشروع القانون، التأطير القانوني لأنشطة المرشدين في الاستثمار وخدمات الاستثمار، هذه الخدمات وهذه الأنشطة كانت موجودة بحكم الواقع، فجاء مشروع القانون ليؤطرها قانونيا، من أجل حماية هذه المهنة وحماية سوق الرساميل؛

وأخيرا: مشروع القانون يحدث لجنة استشارية، تسمى "لجنة سوق الرساميل"، الهدف منها وهو إعطاء المشورة اللازمة للسلطات من أجل تطوير سوق الرساميل ببلادنا.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمشروع القانون الثالث والأخير وهو مشروع القانون رقم 110.14 الذي سيحدث بموجبه نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، وجاء هذا النظام في شقين هو نظام مزدوج للتعويض:

فيه شق يتعلق بالأشخاص الذاتيين الذين لا يتوفرون على أي تغطية تأمينية، ويمكن مشروع القانون هؤلاء الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي تغطية تأمينية من حد أدنى من التعويض عن الضرر في حالة فقدان سكن رئيسي أو في حالة فقدان مورد العيش بالنسبة لذوي الحقوق في حالة - بطبيعة الحال - حدوث واقعة كارثية، لا قدر الله؛

الشق الثاني وهو توفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن الوقائع الكارثية، التي قد يتعرض لها الأشخاص المتوفرون على عقود للتأمين.

إذن، هاذ نظام مزدوج، فيه بالنسبة للي ما عندهم ش التأمين يضمن لهم مشروع القانون حد أدنى من التعويض عن الضرر، وبالنسبة للأشخاص الذين لهم عقود تأمين يضمن لهم القانون كذلك التعويض عن الأضرار.

المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون. نعم؟ ممكن. تفضل السيد الوزير.

إذن، في هذه الحالة سيتم تقديم مشروع القانون 55.16، وكذلك مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.

ومشروع قانون 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

تفضل السيد الوزير.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمات،

يشرفني أن أقدم أمام جليستكم الموقرة مقتضيات مشروع قانون رقم 55.16 الذي يقضي بتعديل القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

ويأتي هذا المشروع أساسا لملائمة مقتضيات مدونة المحاكم المالية مع المستجدات الدستورية التي جاءت في الباب 10 المتعلق بالمحاكم المالية في الفصول 147- 148- 149- 150.

وفي إطار تعزيز المكانة الدستورية للمجلس الأعلى للحسابات، أوكل الدستور لهذه المؤسسة مهمة حماية وتدعيم مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، كما تمت دسترة اختصاصات جديدة كانت موكولة للمحاكم المالية بموجب قوانين أخرى، وتتعلق أساسا هذه الاختصاصات بمراقبة حسابات ونفقات الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية والتصريح الإلزامي بالامتلاكات.

إذن هذه أهم المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالمحاكم المالية.

فيما يتعلق بمشروع القانون الثاني، وهو القانون المتعلق ببورصة القيم وبمهام المرشدين الماليين في السوق المالي، يهدف هذا القانون أساسا إلى تحديث المنظومة القانونية لسوق الرساميل وتعزيز وتدعيم

المادة 43 إلى 49: إجماع.

المادة 50 إلى 55: إجماع.

المادة 56 إلى 69: إجماع.

المادة 70 إلى 82: إجماع.

المادة 83 إلى 96: إجماع.

المادة 97 إلى 109: إجماع.

المادة 110 إلى 123: إجماع.

المادة 124 إلى 129: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.

آخر مشروع قانون بين أيدينا وهو رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

بعدما استمعنا لكلمة الحكومة التي قدمت المشروع، نستمع إلى كلمة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، وزع.

أفتح باب المناقشة، ستتوصل الرئاسة وتتوصل الرئاسة كذلك الآن بالمداخلات مكتوبة.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

أعرض المادة الأولى للتصويت:

إذن الموافقون=28؛

المعارضون= لا أحد؛

المتنعون=2.

إذن المادة الثانية:

الموافقون=30؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون=2.

من المادة 3 إلى المادة 14: نفس العدد.

من المادة 15 إلى المادة 28: نفس العدد.

من المادة 29 إلى المادة 42: نفس العدد.

من المادة 43 إلى المادة 55: نفس العدد.

تلكم، السيد الرئيس، أهم مقتضيات هذه القوانين.

اسمحوا لي في النهاية أن أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المالية، رئيسا ومقررا وأعضاء، على تفاعلهم الإيجابي مع هذه النصوص.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونبدأ بمشروع القانون رقم 55.16.

بعد الاستماع إلى تقديم الحكومة، الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، إذن وزع.

أفتح باب المناقشة، إذن ستتوصل الرئاسة بالمداخلات مكتوبة، وننتقل بعد ذلك إلى التصويت على مواد مشروع القانون الذي بين أيدينا:

المادة الأولى: إجماع.

المادة الثانية: إجماع.

المادة الثالثة: إجماع.

المادة الرابعة: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدون المحاكم المالية.

وننتقل إلى مشروع قانون رقم 19.14 والذي يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.

بعد الاستماع إلى كلمة الحكومة لتقديم المشروع، ننطلق إلى الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط، إذن وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، ستتوصل الرئاسة بالمداخلات مكتوبة.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى: إجماع.

المادة الثانية إلى الثامنة: إجماع.

المادة التاسعة إلى 15: إجماع.

المادة 16 إلى 21: إجماع.

المادة 22 إلى 28: إجماع.

المادة 29 إلى 35: إجماع.

المادة 36 إلى 42: إجماع.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على الأهمية الكبرى التي تحظى بها هذه الفئة لما تلعبه من أدوار طلائعية داخل المجتمع، بحيث أنه كان لابد من بلورة مشروع قانون نوعي لجعلها تستفيد من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتزليل مضامين المستجدات الدستورية الجديدة في مجال الحقوق وخاصة الحق في الصحة لكل المواطنين.

لقد كنا نتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة، أن يتم الاهتمام من طرف الحكومة بهذه القطاعات الحيوية بالقدر الذي اهتمت فيه بقطاعات أخرى وإعطائها الأولوية والقدر الكافي من الوقت من أجل إنتاج قانون للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء يليق بهم، لا أن تأتي بهذا المشروع في نهاية ولايتها.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المشروع الذي بين أيدينا، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني ينظم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بالنظر للمكانة الهامة والاعتبارية لهم داخل المجتمع، وذلك من أجل ملء الفراغ القانوني الحاصل في هذا المجال، بالتركيز على المقتضيات الدستورية والتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الرامية إلى تأهيل المجتمع المغربي لرفع تحديات التنمية في المجال الصحي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالرغم من الملاحظات التي سبق لنا وأبديتها، لعلى يقين أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بمجال التغطية الصحية لهذه الفئة التي تحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى.

فضلا عن ذلك، فإن هذا المشروع جاء بمقتضيات تستهدف ما يلي:

- تسمية الأشخاص الذين سيستفيدون منه وهم: المهنيون، العمال المستقلون، الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- تحديد كيفية تطبيق النظام بالنسبة لكل صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف المنتمون لإحدى هاتاه الفئات بمرسوم، يتخذ بعد إجراء مشاورات معها؛

- شروط تخويل الحق في الاستفادة من الخدمات والاحتفاظ به ووقفه وفقدانه.

السيد الرئيس،

لقد تم تشكيل لجنة فرعية، عهد إليها بصياغة التعديلات المقترحة بشأن هذا النص القانوني. ومن هذا المنطلق، وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وذلك بالتعاطي الإيجابي مع هذا المشروع قانون، فإننا نؤكد هذا الموقف بالتصويت الإيجابي عليه.

من المادة 56 إلى المادة 69: نفس العدد.

من المادة 70 إلى 71: نفس العدد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=30؛

المعارضون=0؛

المتنعون=2.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

شكرا للجميع على مساهمتهم معنا في هذه الجلسة التشريعية.

ورفعت الجلسة.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في مناقشة مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام، والذي-لا محالة-يكتسي بعدا اجتماعيا وحقوقيا مهما وخطوة جادة في إطار تنزيل مضامين الدستور ومبادرة هامة وإيجابية لفائدة فئة من فئات المجتمع ببلادنا، كما يحظى هذا المشروع بأهمية بالغة، بحيث أنه يزواج بين تغطية صحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا من جهة، وتحديد القواعد الخاصة بهذه التغطية وتوفير نفس سلة العلاجات والخدمات الصحية ونسب التغطية فيه، منها لأجراء القطاع الخاص من جهة ثانية وكذا إسناد تدبير النظام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الصحية، والذي سيمول لمدة خمس سنوات بميزانية تقدر بمليار درهم سنويا، ابتداء من 2016، وذلك لرفع جاذبية هذه المستشفيات وهذه، خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة قامت بدعم الإنتاج الوطني للأدوية وكذا بتطبيق وأجراء السياسة الدوائية لتمكين المواطنين والمواطنات من الولوج للأدوية بصفة منتظمة، وبجودة وفعالية عاليتين، وبثمن مناسب، وتخفيض المساهمة الأسرية في تكاليف العلاج والاستشفاء، من خلال تخفيض ثمن أكثر من 2160 دواء وتخفيض ثمن أكثر من 1000 مستلزم طبي ابتداء من فبراير 2016، كما سيتم في المدى القريب الشروع في تصنيع أدوية بعض الأمراض المزمنة والمكلفة كأدوية السرطان بأثمنة مناسبة، تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للفئات الفقيرة والهشة.

وإننا، إذ نثمن إخراج مشروع هذا القانون الذي طال انتظاره لما يزيد عن عقد من الزمن من قبل فئة تتوسع باستمرار لتتجاوز اليوم 5 ملايين نسمة من المواطنين، الذين ظلوا يعانون الحرمان من التغطية الصحية، والذي سيعمل على تحسين ترتيب بلادنا في مؤشرات التنمية البشرية، فإننا ندعو الحكومة إلى:

1. التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية الواجبة لتنزيل مقتضيات المواد المؤطرة لهذه التغطية الصحية؛
2. فتح قنوات الحوار المباشر مع ممثلي الفئات المعنية بهذه التغطية لتحديد الفئات المستهدفة وحاجياتها في أفق التعجيل بأجراء هذه المبادرة؛
3. اعتماد مبدأي التدرج والإلزامية للاستفادة من هذه المبادرة لمجموع الفئات المهنية المستهدفة، مع ضمان التكامل والإلزامية من الآليات القائمة كنظام راميد للتنزيل الصحيح والعاجل لهذه التغطية؛
4. دعوة الحكومة إلى الاستمرار في تقديم الدعم المالي واللوجستيكي الواجب وتضمينه بالميزانية العامة المقبلة لإنجاح هذا الورش الحيوي؛
5. ضرورة انخراط كافة القطاعات الحكومية كل في مجاله كالفلاحة والصحة والتشغيل والصناعة والتجارة... في تأطير مختلف الفئات المستهدفة عند مباشرة آليات التنزيل، خاصة ما تعلق بإشكالات تحديد المساهمات والوعاء الواجب لضمان الاستفادة؛

6. توفير الموارد البشرية المؤهلة والضرورية لإنجاح هذه المبادرة؛
7. ضرورة تظافر الجهود لضمان ديمومة الصناديق وسبل اعتماد حكمة جيدة وذلك بـ:

- تكوين رأسمال عام تأسيسي للوقاية من فشل نظام التأمين عن المرض أو التقاعد؛
- العمل على تأهيل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

2- مداخلة المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري، باسم فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أقدم باسم فريق العدالة والتنمية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو مشروع قانون يأتي في سياق تفعيل أحكام المادتين 2 و4 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وهكذا فقد انطلقت عملية أجراة التأمين الإجباري عن المرض في سنة 2005 (38% من الساكنة) وتعميم نظام المساعدة الطبية في مارس 2012، ليتجاوز اليوم تسعة ملايين مستفيد، والتغطية الصحية لفائدة الطلبة ليصل اليوم 288.000 مستفيد، إلى جانب التغطية الصحية لفائدة المهاجرين (20.000 مستفيد)، حيث بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية حاليا 64%. واليوم يأتي هذا المشروع الموجه لما يزيد عن 5 ملايين مستفيد أي أكثر من 30% من المواطنين والمواطنات، يتوزعون بين مهنيي الصحة في القطاع الخاص، أطباء وأطباء أسنان والصيدالدة، والأشخاص الذين يمارسون بقطاع التجارة أو الفلاحة أو قطاع النقل أو الصناعة التقليدية وكذلك الأشخاص الآخرين غير الأجراء، الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاطا مدرا للدخل، شريطة أن يكونوا غير خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وستستفيد هذه الفئات من نفس سلة العلاجات التي يكفلها التأمين الصحي الإجباري عن المرض المحددة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي سيعهد إليه بتدبير هذا النظام، شريطة أداء المستفيدين لمساهمة تحدد بشكل جزافي، حسب الفئات والمهن والقدرة المادية للمستفيد، والتي سيتم تحديدها في النصوص التطبيقية التي سيتم الاتفاق حولها مع الفئات المهنية المعنية بهذا المشروع.

وهكذا، نلاحظ أن تعميم التغطية الصحية جاء في زمن قياسي؛ أي أقل من 4 سنوات. وبفضل هذا المشروع، سيتمكن المغرب من الوصول إلى التغطية الصحية الأساسية لأكثر من 95% من الساكنة.

السيد الرئيس،

إن هذا الورش الكبير الذي يهدف إلى تكريس الحق في التغطية الصحية وتجسيد مبادئ التضامن والمساواة في الولوج لخدمات صحية جيدة، سيشكل تحديا كبيرا يستوجب المواكبة من خلال توفير البنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية والموارد البشرية.

ولذلك، ومن أجل أجراة هذا النظام وتفعيله، وفي خطوات استباقية، تم وضع برنامج لإعادة هيكلة المستشفيات والمراكز

كما ندعو الحكومة لإنجاح هذا الورش إلى اعتماد المقاربة التشاركية والتشاورية وفتح باب الحوار مع ممثلي المهنيين المعنيين من أجل إعداد أمثل للنصوص التطبيقية وبالتالي تحقيق تفعيل أنجع لهذا النص القانوني.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد أجراة التأمين الإجباري عن المرض (AMO) في سنة 2005 وتعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) في مارس 2012، والتغطية الصحية لفائدة الطلبة، ها نحن اليوم نصادق على مشروع قانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وهو خطوة جد هامة في سياق تكريس الحق في التغطية الصحية وتجسيد مبادئ التضامن والمساواة في الولوج لخدمات صحية جيدة ولينة أخرى في مجال توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية وتكريس مبدأ الحق في الصحة، تزيلا للدستور المغربي، خاصة الفصل 31 منه الذي نص على "على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية..". والذي لا يمكن تطبيقه من دون تعميم التغطية الصحية الشاملة.

السيد الرئيس،

إن توسيع التغطية الصحية لتشمل المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا يستدعي أول ما يستدعي وضع برنامج لإعادة هيكلة المستشفيات والمراكز الصحية لرفع جاذبية هذه المستشفيات وتعزيز قدراتها من أجل تمكينها من استيعاب

والرقي به ليصير مؤسسة عمومية.

من أجل هذا وغيره، واعتبارا لما يمثله هذا المشروع من أهمية مقدره، سنصوت عليه بنعم، آمليين تفعيله عما قريب بإذن الله.

3- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة ودراسة مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

في البداية، لا يسعنا إلا أن ننوه ونشيد بعمل اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والذي ساهم في تحسين هذا النص شكلا ومضمونا، والشكر موصول أيضا لوزير الصحة ولأطر الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تفاعلهم الإيجابي مع مختلف مداخلات واستفسارات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين والفرق والمجموعات البرلمانية، وهو ما توج بالتصويت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس،

إن هذا الورش الاجتماعي المهم يأتي استكمالا لمسلسل تعميم الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية الذي انخرط فيه بلدنا، وانطلق سنة 2005 بتفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الأجراء بالقطاعين العام والخاص، مروراً بتعميم نظام المساعدة الطبية راميد ابتداء من سنة 2012، إضافة إلى دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة حيز التنفيذ والأجراة في فاتح أكتوبر 2015، والآن يأتي دور فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والتي تمثل مع أفراد عائلاتهم أزيد من 10 ملايين مواطن أي 30% من المواطنين. وبفضل هذا المشروع الاجتماعي الطموح سيحقق المغرب نقلة نوعية في مجال التأمين الإجباري، ليتمكن من الوصول إلى التغطية الصحية الأساسية لأكثر من 90% من الساكنة، وهو أمر ليس بالهين.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة للتأكيد على أننا في الفريق الحركي نقر أن إعادة هيكلة المستشفيات والمستعجلات والمراكز الصحية وتجهيزها وتكوين الموارد البشرية الصحية هي أوراها مهمة لفك شفرة اختلالات قطاع الصحة، لكنها تبقى غير ذي جدوى وغير كافية إذا لم يتم تفعيل ورش تعميم الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية على جميع المغاربة،

يبدولنا أن الحكومة يهملها الجانب العددي للمشاريع حتى يضاف إلى حصيلتها التشريعية، أكثر من التروي في وضعها لمشاريع قوانين تتطلب التدرج وفي نفس الوقت الإلزامية في التطبيق. لذا-في نظرنا-هذا المشروع تشوبه مجموعة من النقائص لا بد من معالجتها في التعديلات لتجويده، فنحن نؤكد على أنه مشروع مجتمع بكامله، وهو اجتماعي وحقوقي يهتم جميع فئات المجتمع الغير المستفيدة من التغطية الصحية، وهو مطلب ملح ومستعجل الهدف منه توفير الحماية الصحية لجل المواطنين، لكن غياب إستراتيجية واضحة لكيفية تعميمه على جل المهنيين المستقلين وأيضا غياب ضمانات بخصوص المراسيم التطبيقية له، يجعل تفعيله أمر صعب لعدم تنظيم جل المهنيين المستقلين باستثناء مهنيو الصحة الأطباء، الصيادلة، المحامون، الموثقون... وأيضا الأشخاص الذين يزاولون عملا خاصا بهم مدرا للدخل، هؤلاء سيستفيدون من المشروع جملة وتفصيلا، ولكن فئة المهنيين الغير المنظمين وهي الفئة المستهدفة للاستفادة من هذا المشروع القائم على مبدأ التضامن، سوف لن تجد طريقها لهذا المشروع ولو على المدى البعيد، في غياب إحصاء شامل لهذه الفئات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

كفريق اشتراكي، لا يمكننا إلا أن نثمن هذه الخطوة التي ستشكل- لا محالة-تحولا مهما في مجال تقديم الخدمات العلاجية لفئة واسعة من المواطنين، تزيلا لمقتضيات الدستور وأيضا اعتمادا للتوجهات الملكية الرامية إلى إصلاح المنظومة الصحية.

6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. كما نغتنم الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تقدم به أمام أنظار الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يندرج هذا المشروع قانون في إطار توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية، بغية تعميم الاستفادة منها لتشمل كل شرائح المجتمع وتكريس مبدأ الحق في الصحة، وإيماننا من الحكومة بأن التغطية الصحية الشاملة هي الحل الوحيد لضمان ولوج كافة المواطنين

الأعداد المتزايدة للمشمولين بأنظمة التغطية الصحية، خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية.

كما يقتضي تطبيق وأجراً السياسة الدوائية لتمكين المواطنين والمواطنات من الولوج للأدوية بصفة منتظمة وبجودة وفعالية عاليتين وبثمن مناسب وتخفيض المساهمة الأسرية في تكاليف العلاج والاستشفاء.

وختاما، نؤكد على تميمنا لمضامين هذا المشروع القانون، وندعو الحكومة والهيئات المكلفة بتدييره على حسن تطبيقه، كي تتمكن هذه الفئات من الاستفادة من مزاياه وفضائله في أقرب الأجال.

5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيدات والسادة الحضور،

يأتي المشروع المعروض على أنظارنا اليوم من أجل تعزيز الترسانة القانونية الهادفة إلى تقنين وتطوير المنظومة الصحية، وهو مشروع جاء لتوسيع نظام التأمين الإجباري عن المرض سنة 2005 الذي انطلق مع حكومة التناوب التي قادها الأستاذ عبد الرحمان يوسف، وعملت الحكومة الحالية على إحداث نظام المساعدة الطبية، راميد، متبوعا بهذا المشروع الذي نحن بصدد دراسة.

هذا المشروع الذي يروم إلى استفادة العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون مهنا حرة ومختلفة من سلة العلاجات نفسها التي يكفلها التأمين الصحي الإجباري عن المرض (AMO) التي يديرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، وسيساهم المستفيد من هذه التغطية بشكل جزافي، حسب الفئات والمهن والقدرة المادية للمستفيد، والتي سيتم تحديدها في النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيله بعد نشره بالجريدة الرسمية. الهدف من هذا المشروع هو تعميم الاستفادة لتشمل كل الشرائح المهنية.

إلا أن هناك عدة أسئلة وتخوفات تراودنا كفريق من قبيل: كيف سيتم تعميم الاستفادة من هذا المشروع على جميع المهنيين المستقلين؟ كيف سيتم تحديد المساهمات؟ كيف سيتم التعامل مع الأفراد المزاولين لمهن غير منظمة أو مؤقتة؟ هل ستنتج الحكومة في تفعيل هذا المشروع في غياب تصور شمولي للموارد المالية والبشرية واللوجستية...؟ باختصار: ما هي القيمة المضافة لهذا المشروع؟

للمشروع قانون رقم 98.15 بكل تدقيق وتمعن، نطالب الحكومة بضرورة أخذ بعض الأمور بجديّة ومسؤولية ويتعلق الأمر بما يلي:

- ضرورة وضع النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق قانون التأمين الإجباري عن المرض بالموازاة مع المصادقة عليه من طرف السلطة التشريعية وقبل متم الولاية الحالية لسنة 2016؛

- ضرورة تبسيط التدابير والإجراءات الإدارية المرتبطة بتفعيل قانون التغطية الصحية وتنظيم حملة وطنية للتوعية والإخبار عبر مختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وتنظيم لقاءات وندوات في الموضوع؛

- تحجيم حدود الإدارة عند تحديد النسبة المقترحة لكل صنف ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها القطاع والمهنيين عموماً؛

- توفير الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية اللازمة لتنفيذ قانون التأمين الإجباري عن المرض؛

- ضمان جودة الخدمات المقدمة للمؤمنين وتسهيل ولوجهم للمرافق الصحية.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وانسجاماً مع موقفنا المعبر عنه داخل اللجنة المختصة أثناء المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، ونظراً للتفاعل الإيجابي للحكومة مع التعديلات المقدمة من طرف الفرق، وخصوصاً فريقنا الاتحاد المغربي للشغل، والتي استجابت لقبول جلها، علماً أن هذه الاستجابة جاءت في إطار تشكيل لجنة تقنية تم فيها تعميق النقاش حول هذه التعديلات والتي تفاعل من خلالها كل من السادة المستشارين والسادة أطر رئاسة الحكومة وأطر الوزارة المعنية وأطر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لإيجاد صيغ توافقية تخدم الفئة الواسعة من المجتمع الذين يشملهم هذا المشروع قانون. وعليه، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

7- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نص مشروع القانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً على مجموعة من التدابير والإجراءات تخص نطاق التطبيق وقواعد التسجيل وشروط

والمواطنين إلى الخدمات الصحية.

وسيستفيد من هذا النظام مهنيو الصحة في القطاع الخاص، أطباء وأطباء أسنان والصيدالة، والأشخاص الذين يمارسون بقطاع التجارة أو الفلاحة أو قطاع النقل أو الصناعة التقليدية، وكذلك الأشخاص الآخرين غير الأجراء، الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاطاً مدراً للدخل، شريطة أن يكونوا غير خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض. كما سيعهد بتدبير هذا النظام، الذي سيمهّم أكثر من 30% من المواطنين والمواطنات، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إن هذا الورش الكبير، الذي يهدف إلى تكريس الحق في التغطية الصحية وتجسيد مبادئ التضامن والمساواة في الولوج لخدمات صحية جيدة، سيشكل تحدياً كبيراً يستوجب من وزارة الصحة المواكبة من خلال توفير البنيات التحتية والتجهيزات البيوطبية والموارد البشرية.

وكذلك من أجل أجراً هذا النظام وتفعيله، يجب العمل على وضع برنامج لإعادة هيكلة المستشفيات والمراكز الصحية، وذلك لرفع جاذبية هذه المستشفيات وهذه المراكز خصوصاً في العالم القروي والمناطق النائية.

ومن جهة أخرى، ضرورة تطبيق السياسة الدوائية لتمكين المواطنين والمواطنات من الولوج للأدوية بصفة منتظمة وبجودة وفعالية عاليتين وبثمن مناسب وتخفيض المساهمة الأسرية في تكاليف العلاج والاستشفاء، إضافة إلى تصنيع أدوية بعض الأمراض المزمنة والمكلفة كأدوية السرطان بأثمنة مناسبة تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للفئات الفقيرة والهشة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا بد من إبداء مجموعة من الملاحظات حول المشروع قانون الذي نحن بصدد مناقشته في هذه الجلسة العامة، وهي كالتالي:

- أن أغلب مواد مشروع قانون التغطية الصحية مرتبط ومرهون بالنصوص التنظيمية الشارحة والموضحة له، وهو ما يعني بالضرورة أن تطبيقه لن يكون نافذاً رغم المصادقة عليه من طرف السلطة التشريعية إلا بعد صدور تلك النصوص اللازمة في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول؛

- هذا المشروع قانون لم يتطرق إلى نوعية العلاجات المسموح بها وكلفتها وطريقة صرف التعويضات وأجلها وغيره؛

- عدم وضوح نسبة اشتراك المستفيد (المؤمن) المبنية على أساس الدخل الجزافي المطبق على الصنف.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل من خلال تحليلنا وقراءتنا

- عدم وضوح نسبة اشتراك المستفيد (المؤمن) المبنية على أساس الدخل الجزافي المطبق على الصنف:

- عدم وضوح تمثيلية النقابات والجمعيات بالمجلس الإداري للهيئة التدييرية لنظام التأمين الإجباري عن المرض بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

- تجميد العقوبات لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تطبيق هذا القانون إلى حين وضوح الرؤية في تنفيذه واعتماد المرونة اللازمة مع المستفيدين، مراعاة لوضعية المهنيين، سواء تعلق الأمر بالتسجيل أو التأخر في دفع واجبات الاشتراك:

- ضرورة تبسيط التدابير والإجراءات الإدارية المرتبطة بتفعيل قانون التغطية الصحية وتنظيم حملة وطنية للتوعية والإخبار عبر مختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وتنظيم لقاءات وندوات في الموضوع:

- تحجيم دور الإدارة عند تحديد النسبة المقترحة لكل صنف ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها القطاع والمهنيين عموما:

- توفير الإمكانيات المادية واللوجستيكية والبشرية اللازمة لتنفيذ قانون التأمين الإجباري عن المرض:

- ضمان جودة الخدمات المقدمة للمؤمنين وتسهيل ولوجهم للمرافق الصحية للجميع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد خرجت الحكومة عن الأهداف المرسومة في القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية والمتعلقة أساسا بالولوج المجاني والشامل لكل للفئات المعوزة للخدمات الصحية مجانا وبالجودة المطلوبة طبيا، وأصبح نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود المسى "راميد" وبالأعلى الفئات الفقيرة والمعوزة وعرقلة مما كانت الأمور عليه في ولوج العلاج، فعملية أجراً وتنفيذ وتعميم نظام المساعدة الطبية عرفت عدة اختلالات وتعثرات وفاقت بشكل كبير من صعوبات ولوج العلاج ليس على المستوى المادي فحسب بل حتى على مستوى الولوج الجغرافي الذي أصبح يحمل تعقيدات إدارية وعراقيل جديدة، وضعتها الحكومة أمام المرضى المستفيدين من هذا النظام لولوج العلاجات المتخصصة بالمستشفيات الجامعية، بحيث على المريض المعوز أن يمر بالضرورة إذا رغب في الاستشارة الطبية والعلاج والاستشفاء عبر نظام للمسالك الصحية، وهي رحلة طويلة بين المؤسسات الصحية العمومية، بدءا بالمستوصف ثم المركز الصحي مرورا بالمستشفى المحلي والإقليمي ثم الجهوي للوصول إلى آخر حلقة في النظام الاستشفائي الجامعي.

الاستفادة من الخدمات الصحية وقواعد التدبير وقواعد التمويل والامتياز والتحصيل والتقدم والعقوبات.

هذا ويخضع لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض كل من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، كما يسري هذا النظام على الأشخاص الذين يستفيدون من معاش برسم نظام المعاشات الخاضعين له المحدث لفائدة الفئات المذكورة، ولا يسري هذا النظام على الأشخاص الخاضعين لنظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذلك الأشخاص المستفيدين من المساعدة الطبية.

كما يشمل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالإضافة إلى الشخص الخاضع لإجبارية التأمين الأساسي عن المرض برسم النظام الذي ينتهي إليه أفراد عائلته الموجودين تحت كفالته، شريطة أن لا يكونوا من المستفيدين بصفة شخصية من تأمين آخر مماثل. ويعتبر في حكم أفراد العائلة الموجودين تحت الكفالة، كل من زوج أو زوجة أو زوجات المؤمن، الأولاد المتكفل بهم من لدن المؤمن والبالغين من العمر 21 سنة على الأكثر.

بخصوص شروط الاستفادة من الخدمات، فعلى كل شخص أداء الاشتراكات المسبقة المستحقة عليه لفائدة الهيئة المكلفة بتدبير هذا النظام، وكل انقطاع عن أداء المستحقات يؤدي إلى وقف تقديم الخدمات الصحية للمؤمن. كما يعهد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المهنيين، كما يختص بتدبير نظام المعاشات المحدث لفائدتهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حرصا منا، في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للنهوض بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا نقدم مجموعة من الملاحظات والاستفسارات حول مشروع هذا القانون والمتمثلة أساسا في:

- ارتباط أغلب مواد مشروع قانون التغطية الصحية بنصوص تنظيمية، وهو ما يعني بالضرورة أن تطبيقه لن يكون نافذا رغم المصادقة عليه؛

- المبالغة في قيمة الغرامة (من 1000 إلى 5000 درهم) التي وضعها المشرع بالنسبة للأشخاص المعنيين الذين لم يطلبوا خلال الأجل القانونية تسجيل أنفسهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونفس الأمر بالنسبة لتأخر المؤمن في دفع واجبات الاشتراك (من 200 إلى 2000 درهم)؛

السيد الرئيس،

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن ننوه بأداء المجلس الأعلى للحسابات وعمل قضاته وأطره في سياق ممارستهم للاختصاصات الموكولة إليهم بمقتضى الدستور والقوانين ذات الصلة، ولا يمكننا إلا أن نذكر أيضا بالأهمية البالغة التي يشكلها هذا المشروع، الذي يهدف إلى ملاءمة مواد مدونة المحاكم المالية مع مقتضيات الدستورية الجديدة، والذي جاء مستجيبا لما يلي:

1- التعزيز الدستوري لمكانة المجلس الأعلى للحسابات، بعدما أوكل إليه مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدول والأجهزة العمومية، باعتباره الهيئة العليا للرقابة على المالية العمومية ببلادنا، وفي سياق دسترة اختصاصات جديدة كانت فيما مضى من اختصاص المحاكم المالية بموجب قوانين تتعلق أساسا بمراقبة حسابات ونفقات الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية والتصريح الإجباري بالممتلكات؛

2- الانسجام مع مقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 103.13 التي منحت اختصاصا جديدا للمجلس يتعلق بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها، والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2020، طبقا للمادة 69 من نفس القانون التنظيمي السالف الذكر، الأمر الذي سينعكس -لا محالة- على مضمون ونطاق ومنهجية المراقبة التي يمارسها المجلس حاليا على تنفيذ قوانين المالية، في إطار المساعدة المقدمة للبرلمان والحكومة وعلى ممارسة المجلس لاختصاصات التدقيق والبت في الحسابات أو مراقبة التسيير؛

3- تنزيل مقتضيات دستور 2011، التي من شأنها أن تساهم في تدعيم مبادئ الشفافية والمسؤولية، خاصة فيما يتعلق بالتكريس الدستوري لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ونشر التقارير الخاصة والمقررات القضائية.

السيد الرئيس،

نتمنى أن يعكس هذا المشروع قانون تلك التوجهات التي جاء بها دستور 2011، خصوصا فيما يتعلق بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة بمدلولها الحقيقي، بما يضمن أسس التدبير الجيد للشأن العام الوطني والجهوي والمحلي وإقرار دعائم الحكامة الحقيقية في تدبير السياسات العمومية، وأن يشكل كذلك مدخلا حقيقيا لوضع إطار قانوني لمحاربة الفساد المالي والقطع النهائي مع بعض الممارسات غير المشروعة، التي جعلت من المال العام أداة للإثراء الغير المشروع، والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه أن يعيث بالمال العام.

السيد الرئيس،

في إطار المعارضة المسؤولة والهادفة، التي اخترناها أن تكون نبراسا لعملنا التشريعي والرقابي، في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن منطلق

وفي نفس السياق، نجد فئة كبيرة وواسعة جدا من المواطنين وجدت نفسها خارج مدونة التغطية الصحية الأساسية، فلا هي بمستفيدة من نظام للتأمين الإجباري عن المرض، ولا هي في خانة ذوي الدخل المحدود، وهم على الخصوص المهن الحرة الصغيرة والمتوسطة والتجار والحرفيين الصغار والمتوسطين الذين لهم دخل محدود وغير قار، ناهيك عن ملايين العمال بالقطاع الخاص والقطاع غير المنظم الموجودين خارج الضمان الاجتماعي ولهم دخول متواضعة وهم ذوو مداخيل شهرية لاتصل إلى الحد الأدنى للأجر ولهم عمل غير قار وموسمي، مما قد يجعل الاستفادة من نص مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا حكرا على الفئات المنظمة دون الفئات المذكورة أعلاه.

وفي السياق نفسه، فنجاح هذا المشروع لذوي الدخل المحدود واحترام توجهاته ومبادئه العامة لا يمكن أن يتحقق خارج منظومة صحية عمومية ناجعة وفعالة وفي قلب مشروع مجتمعي عادل ومنصف تتحمل فيه الدولة المسؤولية الكاملة من منطلق أن الصحة وولوج الدواء حق من الحقوق الإنسانية والدستورية، وبالتالي فهي عملية استثمارية في الإنسان عبر حماية صحته العقلية والنفسية والاجتماعية لجعله قادرا على المساهمة في تنمية المجتمع وتطوره وأمنه الإنساني بدل اختزالها في عملية حسابية واقتصادية صرفة.

وبخصوص وضعية المستشفيات العمومية بالمغرب، يتضح أن الأوضاع داخلها لم تزد إلا سوءا وتدهورا بفعل عدة عوامل مالية وبشرية ولوجستيكية، فنسبة هامة من هذه المستشفيات أصبحت عبارة عن بنايات مهترئة ومتهالكة، وبعض أجنحتها وقاعاتها آيلة للسقوط إضافة إلى وجود آليات طبية معطلة بسبب غياب الصيانة، ناهيك عن المصاعد ومخارج الطوارئ، مما يصعب معه حتى القيام بعملية إنقاذ المرضى والعاملين حين وقوع كوارث، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى ذوي المرضى للمساعدة في نقل المريض.

II. مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسنا الموقر، قصد المشاركة في مناقشة مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة المناقشة والتصويت على: مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، الذي يعتبر مشروع قانون رقم 55.16 يغير ويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، الذي يهدف إلى ملاءمة هذا القانون مع مقتضيات الدستورية الجديدة، بعد انتقال المجلس الأعلى للحسابات من مهام الرقابة فقط على المالية العامة، حيث أصبح في ظل دستور 2011، يضطلع بأدوار ومهام جديدة منها "تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية" (الفصل 147).

ويتولى "ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية. ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وقيم كيفية تديرها لشؤونها." (الفصل 147).

ويقدم "مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة." (الفصل 148).

في هذا الإطار، ومراعاة للمهام الجديدة الموكولة للمجلس الأعلى للحسابات، جاء هذا المشروع للملاءمة مع أحكام ومقتضيات الدستور. وبهذه المناسبة، نؤكد على أهمية العمل على إعداد مدونة للمحاكم المالية تكون شاملة ومتكاملة وجامعة لكل المستجدات والإصلاحات الضرورية، تفعيلًا للمقتضيات الدستورية، وأيضا لمواكبة المهام المنوطة والموكولة إليهما من خلال القانون التنظيمي للمالية، إذ في أفق 2020 سيتولى المجلس الأعلى للحسابات مهمة التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها، وهو ما سينعكس على مضمون ونطاق ومنهجية مراقبة المجلس لتنفيذ قوانين المالية.

السيد الوزير،

ولتكريس مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، يجب العمل على توفير الآليات ليس فقط المتعلقة بالتبعية والتقييم ورصد الاختلالات في العمليات المالية، بل أيضا المواكبة وتقديم الاستشارة القانونية القبلية لتعزيز وتقوية الجهات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

4- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

إيماننا الثابت بأهمية الأعمال السليم لمقتضيات الدستور، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 55.16 المتعلق بتغيير وتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، انسجاما مع الموقف الذي اتخذناه بخصوصه في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان التي صوتت عليه بالإجماع.

2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 55.16 والذي يغير ويتمم القانون رقم 62.99 والمتعلق بمدونة المحاكم المالية، والذي نعتبره في فريقنا من الأهمية بما كان بالنظر إلى المرتبة التي تتبوؤها المحاكم المالية في المنظومة الرقابية للمالية العامة وما ينتظرها من أدوار تستمد منها من المستجدات الدستورية والقانونية ذات الصلة، فهو يندرج في إطار تعزيز وتحديث الترسنة القانونية وترسيخ السياسة الجديدة للدولة في ظل الدستور الجديد، إذ تعتبر المحاكم المالية هيئة عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة، إذ أن حماية المال العام يعتبر في صلب الإصلاح السياسي والدستوري، فإن تعزيز الرقابة القضائية وتفعيل دور المجلس الأعلى للحسابات يوجد في صلب النقاش الدائر حاليا بخصوص إقرار مبادئ الحكامة السياسية والمالية والتدبيرية.

في نفس السياق، تضمن دستور 2011 عناصر جديدة من شأنها المساهمة في ترسيخ وتدعيم مبادئ الشفافية والمسؤولية خاصة التكريس الدستوري لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ونشر التقارير الخاصة والمقررات القضائية، بما يضمن أسس التدبير الجيد للشأن العام الوطني والجهوي والمحلي وإقرار دعائم الحكامة الحقيقية في تدبير السياسات العمومية، كون أن هذه الملاءمة مع الدستور تعد مدخلا لوضع إطار قانوني حقيقي لمحاربة الفساد المالي والعمل على القطع مع الممارسات غير المشروعة التي جعلت من المال العام أداة للإثراء دون حسيب أو رقيب.

السيد الرئيس،

اعتبارا لما سبق، نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مضامين المشروع الذي عزز المكانة الدستورية للمجلس الأعلى للحسابات من خلال إسناده مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية.

وفي الأخير، نعلن تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع.

للمسطرة التشريعية للجان البرلمانية الدائمة، مما يعد تصرفا خارج الضوابط القانونية وانتهابا لأخلاقيات العمل داخل المؤسسة البرلمانية، واستصغارا بل واحتقارا لمثلي الأمة، وهو ما لن نقبله في جميع الحالات، وسنبقى متمسكين بحقنا في تطبيق القانون دون ملل أو كلل.

السيد الرئيس،

بعد حوالي سنة من الاشتغال داخل اللجنة المعنية، حاول ممثل فريق الاتحاد المغربي للشغل خلالها بأمانة أن يسهم بجدية ومسؤولية، وأن تكون لممثل الفريق داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إلى جانب باقي الزملاء المستشارين في اللجنة قيمة مضافة. بعد كل ذلك، تأكد لنا أن وجودنا داخل هذه اللجنة ومكثها كعدمه.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وانسجاما مع موقفنا المعبر عنه داخل اللجنة البرلمانية المختصة أثناء المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 55.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، فإننا نصوت عليه بالإيجاب رغم ما سبق الإشارة إليه.

III. مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار.

يعرف سوق الرساميل عامة وسوق البورصة خاصة تطورا هاما ببلادنا في السنوات الأخيرة مكن من تخفيف الطلب على السيولة وخلق آليات غير تقليدية لتمويل المقاولات المغربية.

وفي هذا الإطار، جاء هذا المشروع قانون ليساهم في توفير الأدوات القانونية لإعطاء سوق البورصة نفسا جديدا، وذلك بالاعتماد على قواعد سير تتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني وفتح المجال أمام الشركات المتوسطة والصغرى لولوج سوق البورصة.

تطور سوق البورصة بالمغرب رهين بتطور القانوني لأنشطة المرشدين في الاستثمار وخدمات الاستثمار. وتعتبر هذه المهنة التي بدأت تبرز في سوق البورصة الحلقة الوصل بين المستثمرين والمقاولات في سوق البورصة، وذلك بتقديم الإرشادات المالية اللازمة. لذلك من اللازم تأطير هذه المهنة وتحديد شروط مزاولتها بنص قانوني.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 55.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية. وفي هذا الصدد لا تفوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم بسط خطوطه العريضة أمام أنظار الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون رقم 55.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية بهدف تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، باعتباره الهيئة العليا للرقابة على المالية العمومية.

وحيث إن القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، لاسيما المادة 31 منه، أوكلت للمجلس الأعلى للحسابات اختصاصا جديدا يتعلق بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها، والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2020، ولأجل تنظيم هذا الاختصاص الجديد، بات من الضروري مراعاة مقتضيات الأخرى المتعلقة بالمحاسبة العمومية والمالية التي ستطالها تغييرات حتى تتلاءم مع مستلزمات القانون التنظيمي المذكور.

السيد الرئيس،

علاقة بسير أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعبر عن بالغ استيائنا وكذا احتجاجنا من استمرار خرق النظام الداخلي للمجلس دون استشارة مكتب اللجنة بخصوص برمجة مشاريع القوانين التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، حيدا على مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 180 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو ما من شأنه تكريس الصورة النمطية والسلبية عن مجلس المستشارين باعتباره غرفة للتسجيل فقط.

السيد الرئيس،

لقد انكشف وبالملموس خلال مختلف أطوار برمجة مشاريع القوانين التي تحال على اللجنة البرلمانية المشار إليها أعلاه، الخرق السافر للسيد رئيس اللجنة المحترم في تدبير مختلف محطات أشغال دراسة مشاريع القوانين التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، سواء من خلال إصراره غير المفهوم وتعنته غير المستساغ في نسف مؤسسة مكتب اللجنة ضدا على مقتضيات المادة 180 من النظام الداخلي المذكور، سعيا وراء تحطيم ما تبقى من الهوامش القانونية المتاحة لمثلي الأمة، مما يثير لدينا مخاوف وتشككات مشروعة قد تستهدف محاولة إقبار النصوص المنظمة

المالي، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

IV. مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات:

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن هذا المشروع الذي يهدف إلى وضع آليات تعويض ناجعة ومستدامة لفائدة ضحايا الكوارث بشتى أشكالها، على اعتبار أن عمليات التضامن المتخذة في ظروف استعجالية وغير منظمة مسبقا أثبتت محدوديتها في مواجهة هذه الوقائع الكارثية، لذلك وجب التنظيم المسبق لتغطية وتعويض الضحايا، كما أن هذا المشروع سيستجيب للمواطنات والمواطنين الإحساس بالأمان، في وقت كان هذا الإحساس منعزلا مع توالي وتكاثر التقلبات المناخية غير المؤمنة العواقب، الأمر الذي كان يفرز احتقاناً اجتماعياً وإحساساً بالالامتناء عندما يترك الضحايا لمصائرهم.

إن هذا القانون الذي يقترح إحداث نظام مزدوج لتعويض ضحايا الوقائع الكارثية يجمع بين نظام تأميني لفائدة الأشخاص المتوفرين على عقد تأمين من جهة، ونظام تضامني لفائدة الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على تغطية من جهة أخرى، مما يشجع على التضامن المنظم والمنتظم بين مختلف الفئات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية يتضمن 71 مادة موزعة على ثلاثة أقسام، يضم أولها الأحكام المتعلقة بإحداث نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية ولجنة تتبع الوقائع الكارثية وإحداث صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية مع تحديد قواعد تدبيره، وتتطرق القسم الثاني للأحكام المتعلقة بتعديل وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات بهدف سن إجبارية التأمين ضد الأخطار الكارثية، فيما يتعلق القسم الثالث بمقتضيات مختلفة، نتمنى أن يضمن تكافؤ الفرص بين شركات التأمين عند تنزيله، كما نتمنى سعيكم لاستفادة الفئات المعنية به خصوصاً في العمق

كما أن توسيع مجال أنشطة شركات البورصة يتيح لسوق البورصة مجالاً للتطور، وذلك بمزاولة هذه الشركات لمسك حسابات السندات والخدمات التابعة لها أو تسيير محافظ السندات. ولذلك، فإننا نصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

2- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي. وفي هذا الصدد لا تفوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم بسط خطوته العريضة أمام أنظار الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي بهدف تمكين سوق البورصة من الاضطلاع بدورها الريادي في تمويل الاقتصاد الوطني، على قاعدة الشفافية وسرعة المعاملات المالية وسلامتها، وكذا تمكين أكبر عدد من الشركات، من الاستفادة من أدوات التمويل التي توفرها.

كما يهدف هذا المشروع إلى مواصلة تحديث الترسنة القانونية، المنظمة لسوق الرساميل وتعزيز وتدعيم دور هذا السوق، في الإسراع بوتيرة تطوير ونمو الاقتصاد وأخيراً إحداث لجنة استشارية تسمى "لجنة سوق الرساميل".

السيد الرئيس،

تجدد الإشارة أن مشروع القانون قيد المناقشة والمصادقة عليه لم يورد تعريفاً للأدوات المالية في هذا المشروع قانون، بل أحيل على المادة 2 من القانون رقم 44.12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب، علاوة على تحديد شروط إدراج الأدوات المالية وإقامتها والتشطيب عليها للنظام العام لبورصة القيم، إضافة إلى إحداث شركة مساهمة يعهد إليها امتياز تسيير بورصة القيم وفق دفتر للتحميلات يحدد الالتزامات المتعلقة بسير بورصة القيم وتسجيل المعاملات وإشهارها وكذا الالتزامات التنظيمية والتقنية والحكامة.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وانسجاماً مع موقفنا المعبر عنه داخل اللجنة البرلمانية المختصة أثناء المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار

لهذه الاعتبارات، فإن فريق الأصالة والمعاصرة، يمتنع عن التصويت على المشروع قانون رقم 110.14.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا نثمن في فريق العدالة والتنمية نص وروح مشروع قانون 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، منوهين بمجهودات الحكومة في مجال التشريع، لاسيما في شقه الاجتماعي الحريص على التجاوب الإيجابي مع هواجس وهموم وتطلعات الشعب المغربي، لأن هكذا قانون كان ينقص ترسانتنا التشريعية، رغم أن مجموعة من الأحداث والوقائع التي حدثت مؤخرا وعرفتها بلادنا قد أثبتت الحاجة إليه قصد التعاطي الشفاف والمسؤول واللازم والحازم والمستعجل والمؤسسي، مع تداعياتها ونتائجها الكارثية، عوض سلك الحلول الترقيعية والعشوائية التي في الغالب تشوبها عيوب عدة ولا تفي بالغرض المطلوب.

ومما يزيد من أهمية مشروع هذا النص بالإضافة إلى تنصيبه في مادته 26 على مخصص أولي مدفوع من الدولة، محدد في قانون المالية سيشكل أساس ومنطلق صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية المحدث بمقتضى المادة 15 من مشروع القانون واستشرافيته للمستقبل ومحاولة جعله واقعا وقابلا للتطبيق، مستحضرا في أهم ما يضيح عند مثل هذه الوقائع كالضرر البدني وفقدان مورد العيش وفقدان السكن الرئيسي أو فقدان الانتفاع به.

ومع كل إيجابيات هذا المشروع وفضائله، فإننا نعتبره قانونا مؤسسا، سيحتاج مع الوقت لمزيد من التطوير والتجويد والتحسين، وتلكم مسؤولية السلطتين التشريعية والتنفيذية.

واعتبارا لكل ما ذكر، فإن فريقنا سيتعامل إيجابيا مع مشروع القانون 110.14، وسيصوت لصالح اعتماده.

4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركية لمناقشة مشروع قانون رقم 110.14 المحدث لنظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية.

المغربي دون تعقيد للمساطر وأن لا يكون مصيره كمصير مجموعة من التأمينات التي تبقى لذر الرماد في العيون كالتأمين على الحوادث المدرسية نموذجا.

مادام هذا المشروع يرمي أيضا إلى تمكين جميع الأفراد الموجودين فوق التراب الوطني من حد أدنى من التعويض عن الضرر الذي قد يتعرضون له في حالة حدوث واقعة كارثية أدت إلى إصابات بدنية أو فقدان استعمال المسكن الرئيسي، وكذا توفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن الوقائع الكارثية التي قد يتعرض لها الأشخاص المتوفرون على عقد تأمين، فإننا نطلب تدقيقا لمفهوم الواقعة الكارثية وتحديد المراد بالفعل العنيف للإنسان، متسائلين عن أسباب استثناء الجريمة الإلكترونية من لائحة الوقائع الكارثية، خصوصا بعد بروز ظاهرة القرصنة الإلكترونية من الحسابات البنكية.

السيد الرئيس،

إيماننا منا بالأهمية القصوى لهذا القانون وقيمتها الإضافية في تحقيق الإحساس بالأمان والانتماء معا، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

هذا القانون يندرج في إطار إحداث نظام تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية بهدف التخفيف من آثارها على المتضررين ووضع نظام متكامل لتعويض الضحايا وذويهم.

ومن خلال هذا النظام سيتمكن الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على أي تغطية تأمينية من حد أدنى من التعويض عن الضرر الذي قد يتعرضون له في حالة حدوث واقعة كارثية، كما سيتمكن هذا القانون من توفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن الكوارث التي قد يتعرض لها الأشخاص المتوفرون على عقود تأمين.

ورغم أهمية ما جاء في مشروع القانون المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، لكن نعتقد أنه لا زالت تشوبه بعض الاختلالات التقنية، التي ستؤثر—لا محالة—على نجاعة تخفيف آثار الوقائع الكارثية على المتضررين، كعدم اعتماد وسائل قانونية لإثبات المسكن الرئيسي وتشكيلة لجنة التتبع التي خلت من ممثلي المجتمع المدني الذين يشتغلون في ميدان الإنقاذ.

عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، الذي يروم وضع نظام مزدوج لحماية وتعويض ضحايا الكوارث.

السيد الرئيس،

إن بلادنا كسائر دول العالم لم تعد بمنأى عن الكوارث بشتى أشكالها، سواء تعلق الأمر بالعوامل الطبيعية أو بالأعمال الإرهابية أو بأحداث الشغب، فقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة الزلازل والفيضانات وتعرضت لعدة هجمات إرهابية. كما توالى أحداث الشغب داخل الملاعب مما خلف العديد من الضحايا والخسائر المادية.

وفي هذا الصدد، نناقش اليوم مشروع هذا القانون الذي نعتبره في فريق التجمع الوطني للأحرار مبادرة حكومية جد ايجابية ستساهم في حل إشكالية اجتماعية لطالما عانى منها المتضررون، خصوصا بعدما تبين عدم نجاعة عمليات التضامن التي يتم تنظيمها في ظروف استعجالية في تخفيف وطأة الوقائع الكارثية. وبالتالي، فإننا نعتبر التنظيم المسبق لتعويض الضحايا وذوهم خطوة جد هامة ستمكن المغرب من التوفر على منظومة شاملة ومندمجة لمواجهة مختلف الأضرار الناجمة مستقبلا عن أي واقعة كارثية.

كما أننا نثمن حرص هذا المشروع على توفير نظام مزدوج للتعويض، يهتم الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على أي تغطية تأمينية، والذين سيستفيدون من حد أدنى من التعويض عن الضرر في حالة وقوع إصابات بدنية أو فقدان استعمال المسكن الرئيسي، وكذلك الأشخاص المتوفرون على عقود تأمين والذين سيوفر لهم هذا القانون عرضا لتغطية العواقب الناجمة عن الوقائع الكارثية التي قد يتعرضون لها.

السيد الرئيس،

إننا في فريقنا، فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ نشيد بإعداد هذا المشروع في إطار مقاربة تشاركية عبر إشراك الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال وعلى رأسهم شركات التأمين، بالإضافة إلى تعاطي الحكومة الايجابي مع ملاحظات السادة المستشارين أثناء مناقشة هذا النص داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، نؤكد على أهمية هذا المشروع الذي يعكس تفعيل الإرادة في تمكين بلادنا من آليات تعويضية فعالة ومستدامة لفائدة ضحايا الوقائع الكارثية وتغطية عواقبها لما لها من تأثيرات سلبية على مجتمعنا.

تلكم، السيد الرئيس، أهم ملاحظات فريقنا فيما يتعلق بمشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والذي من منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، نصوت عليه بالإيجاب. شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أود أن أسجل بإيجاب أهمية هذا المشروع، والذي يهدف إلى إحداث نظام تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية قصد التخفيف من أثر هذه العواقب ووضع نظام متكامل يروم تعويض الضحايا وذوهم.

كما نؤكد تنويعنا بهذا المشروع أيضا، لكونه يتوخى إحداث نظام مزدوج للتعويض، يتعلق شقه الأول بتمكين الأشخاص الذاتيين غير المتوفرين على أية تغطية تأمينية من حد أدنى من التعويض على الضرر الذي قد يتعرضون له في حالة حدوث واقعة كارثية أدت إلى إصابات بدنية أو فقدان استعمال المسكن الرئيسي. ويتعلق شقه الثاني بتوفير عرض يشمل تغطية العواقب الناجمة عن هذه الوقائع الكارثية التي قد يتعرض لها الأشخاص المتوفرون على عقود تأمين، وذلك عبر سن إجبارية التأمين ضد الأخطار الكارثية على مستوى هذه العقود.

وفي نفس السياق، فإننا ننوه بهذا المشروع من الناحية الشكلية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، بحيث تم تخصيص قسمه الأول إلى تحديد مفهوم الواقعة الكارثية والاستثناءات المتعلقة بها وكذا الأحكام المتعلقة بإحداث نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية وإحداث لجنة لتتبع الوقائع الكارثية وإحداث صندوق للتضامن ضد هذه الوقائع.

في حين تم تخصيص القسم الثاني للأحكام المتعلقة بتعديل وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، بغية سن إجبارية التأمين ضد الأخطار الكارثية على مستوى عقود التأمين التي تغطي الأضرار اللاحقة بالأموال وعقود تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات، وكذا عقود التأمين التي تغطي المسؤولية المدنية بالنسبة للأضرار البدنية اللاحقة بالأغيار.

أما القسم الثالث من هذا المشروع فإنه يتطرق إلى مقتضيات مختلفة تحدد تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ وكذا تاريخ تطبيقه بالنسبة لعقود التأمين.

وانطلاقا من إيجابيات هذا المشروع الذي سيمكن بلدنا من التوفر على منظومة شاملة ومندمجة لمواجهة مختلف الوقائع الكارثية، فإننا سنصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية

6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

وفي هذا الصدد لا فتوتني الفرصة دون تقديم الشكر الجزيل للسيد الوزير المحترم على العرض القيم الذي تم بسط خطوطه العريضة أمام أنظار الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات قصد إحداث نظام تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية بهدف التخفيف من آثارها على المتضررين وإرساء نظام متكامل لتعويض الضحايا وذوهم.

كما يهدف هذا المشروع، إلى وضع آليات تعويض ناجعة ومستدامة لفائدة ضحايا الكوارث بشتى أشكالها التي يتعرض لها المغرب، على اعتبار أن عمليات التضامن المتخذة في ظروف استعجالية وغير منظمة مسبقا أثبتت محدوديتها في مواجهة هذه الوقائع الكارثية لذلك وجب التنظيم المسبق لتغطية وتعويض الضحايا.

السيد الرئيس،

وتجدر الإشارة أن مشروع القانون قيد المناقشة والمصادقة عليه لم يدقق في مفهوم الواقعة الكارثية، كما تم استثناء الجريمة الالكترونية من لائحة الوقائع الكارثية، أيضا تم إقصاء الأضرار أو الخسائر الناجمة عن استعمال المواد أو الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو الجرثومية أو الإشعاعية أو النووية أو تلك التي تنجم عن الحرب الأهلية أو الحرب الخارجية أو أعمال العدوان المشابهة وعن الجريمة الالكترونية من نطاق تطبيق نظام تغطية عواقب الكوارث الطبيعية.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وانسجاما مع موقفنا المعبر عنه داخل اللجنة البرلمانية المختصة أثناء المناقشة والتصويت على مشروع قانون 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

محضر الجلسة الحادية والسبعين

التاريخ: الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والذي ينص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملا بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتحديدًا من المواد 264 إلى 269 منه، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وتعد هذه الجلسة العامة الثانية من نوعها التي يعقدها مجلس المستشارين في ظل دستور 2011، وذلك تفعيلا لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 25 يوليوز 2016، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 26 يوليوز 2016، ووفق المحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية.

واسمحوا لي أن أذكر بهذه المحاور، والتي تعلق بعدد من المخططات الإستراتيجية التي تمت دراستها من قبل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بالاستناد إلى دعوات..

وهذه المخططات هي: مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي، مخطط الطاقات المتجددة.

وقبل أن نمر إلى المناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية قدرها 170 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، سأعطي الكلمة على التوالي للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة

بالتحضير لهذه الجلسة السنوية والسيد مقرر هذه المجموعة، في احترام تام لما جرى الاتفاق عليه على مستوى ندوة الرؤساء.

الكلمة الآن للسيد عبد الكريم مهدي، رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة في حدود 10 دقائق، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي، رئيس اللجنة الموضوعاتية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، والمواد 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أنشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة لمراحل التحضير والإعداد لهذه الجلسة المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

السيد الرئيس،

بالرغم من حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في مجال تقييم السياسات العمومية، سواء في الجانب التقني والتدبيري أو في الجانب المتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعامل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن هذه العملية على قدر كبير من الأهمية، إذ يفعل من خلالها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقا للدستور، مع ما يستلزمه ذلك من تنسيق وتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية.

وكما تعلمون جميعا شرع المجلس ولو متأخرا في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمراسلة رئاسة المجلس بمختلف الفرق والمجموعات البرلمانية لطلب المواضيع التي تقترح تقييمها، وبعد مداوات مكتب المجلس في المواضيع المقترحة من مختلف الفرقاء تم التوافق حول موضوع تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

في البداية، لم يكن من السهل من الناحية المنهجية حصر إنتاج الثروة، ومع ذلك اخترنا دراسة هذا الموضوع من خلال المخططات التنموية الوطنية، نظرا لتوفر شروط التقييم لهذه المخططات.

وبعد تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة من جميع الفرق والمجموعات بالمجلس، انعقد الاجتماع الأول برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 25 أبريل.

وفي إطار هذا اللقاء تم التوافق على هيكلية المجموعة الموضوعاتية التي تشكلت - كما تعلمون - من كل الفرق والمجموعات البرلمانية.

وخلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 3 ماي 2016، وبعد التداول في الموضوع، وانطلاقا من علاقة المخططات التنموية الوطنية بإنتاج

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد وضعنا نصب أعيننا منذ البداية، تقييم منجز عمل القطاعات الوزارية المعنية المباشرة والمسؤولة عن البرامج الإستراتيجية القطاعية، من خلال دراسة حصيلية وأداء هذه البرامج وملازمة مدى فعاليتها والآثار المترتبة عن فعلها وتدخلاتها في إطار الأهداف المسطرة لها، وكذا الضوابط والمبادئ المؤطرة لعملها بتموقعها في سياق قدرتها على إنتاج الثروة ومقاربة القيمة المضافة لهذه الاستراتيجيات، من منطلق تلازم الحصيلية بالفعالية والنجاعة، وفق معايير ترصد حجم الإنجازات ومستوى الأداء وكذا مدى الأثر المترتبة عن تفعيل هذه الاستراتيجيات.

واستنادا إلى عناصر المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد تقريرها.

وفي هذا الإطار، طلبنا تحت إشراف مجلس المستشارين، دعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية من خلال دراسات وآراء ولقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم، ويتعلق الأمر بطلب حضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في اختصاصه.

بالإضافة إلى مراسلة عدد من المؤسسات الوطنية لموافاة المجلس بالدراسات والتحليل والتقارير الجاهزة المتعلقة بالاستراتيجيات المذكورة.

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات أو بالتفاعل الحاصل معها بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوبت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، مشكورة، مع مطالب المجموعة بتزويدها بعدد من الوثائق، ويتعلق الأمر:

- وزارة الشؤون العامة والحكامة التي وافقت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛

- المجلس الأعلى للحسابات الذي زودها بتقارير عن مخطط المغرب الرقمي، صندوق التنمية الفلاحية، المخطط الأزرق للسياحة؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري التي بعثت بمذكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛

- بنك المغرب الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية لسنة

الثروة، تم تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:

- مخطط المغرب الأخضر؛

- مخطط التسريع الصناعي؛

- استراتيجية المغرب الرقمي؛

- مخطط الطاقة المتجددة؛

- المخطط الأزرق للسياحة.

كما انكبت المجموعة على إقرار هندسة أرضية التقرير وتحديد عناصر التقييم والمتمثلة في:

- تحديد الإطار الزمني كل مخطط؛

- الخطوط العريضة للمخطط؛

- الوسائل والإمكانات المرصودة؛

- أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجستيك والحكامة والجهوية.

وبعد توجيه مذكرة لرئاسة المجلس، تتضمن القطاعات الوزارية المعنية والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مد المجموعة بالأراء والدراسات الجاهزة لديها بخصوص الإستراتيجيات الوطنية الكبرى المذكورة أعلاه، عقدت المجموعة الموضوعاتية عدة اجتماعات، أذكر منها:

- عقد الاجتماع الثالث للمجموعة يوم 10 ماي 2016، خصص لإطلاع أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تقدم الأشغال؛

- عقد الاجتماع الرابع للمجموعة يوم 24 ماي 2016، حيث تم فيه توزيع المسودة الأولية للتقرير على الأعضاء، مع تحديد أجل لتقديم الملاحظات الشكلية وكذلك الإضافات التي يقترحها حول مضامين المسودة؛

- عقد الاجتماع الخامس للمجموعة يوم 14 يونيو 2016، خصص للاستماع إلى ملاحظات واقتراحات الأعضاء، كما قدمت فيه اقتراحا بدعوة المسؤولين المركزيين بالوزارات للاستماع إليهم بخصوص الاستراتيجيات موضوع التقييم، كبادرة أولى لتدارك عدم تجاوب بعض القطاعات أو عدم إمكانية حضور الوزراء أو أيضا لإغناء التقرير بمعطيات دقيقة، حيث تم في هذا الاجتماع إقرار برنامج زمني لهذه اللقاءات؛

- عقد الاجتماع السادس للمجموعة يوم 12 يوليوز، خصص لتقديم المسودة النهائية ومناقشتها؛

- اجتماع 19 يوليوز 2016، الذي تم فيه إقرار الصيغة النهائية للتقرير الذي قدم لمكتب مجلس المستشارين.

2012، 2013 و2014.

في حين تمت لقاءات مباشرة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية التي قدم مسؤولوها عروضاً حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات العمومية، وهي:

- المندوبية السامية للتخطيط؛

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- وزارة السياحة التي قدم ممثلوها عرضاً حول إنجازات رؤية 2020؛

- وزارة الطاقة والمعادن التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛

- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، والتي شاركت بعرض حول حصيلة قطاع اللوجستيك؛

- وزارة التشغيل، قدم مسؤولوها عروضاً حول سياسة التشغيل.

وبهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر لكل المسؤولين الذين تكبدوا عناء الحضور، والمساهمة معنا في إغناء هذا التقرير، كما أود التنويه ببعض المؤسسات التي استجابت لدعوتنا بشكل فوري.

وانطلاقاً من المعطيات التي تم تجميعها من الوثائق المتوصل بها، وفي تلك التي كانت متوفرة وكذلك في اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تم إعداد المسودة الأولية لتقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، الذي أحيل على السادة أعضائها قصد الإطلاع عليها وإبداء الملاحظات والإضافات الضرورية حول المضامين الواردة فيه، وذلك قبل إحالته على مكتب المجلس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا أخفيكم أن عمل المجموعة الذي امتد على مدى شهرين ونصف واجهته العديد من المصاعب، لذلك نعتبر أن من أهم الدروس المستخلصة من هذه التجربة تلك التي عبرت عنها في رسالة إحالة التقرير، والتي تنطلق من كون ممارسة تقييم السياسات العمومية لا تزال في طور التأسيس، وهي بحاجة لبذل المزيد من الجهد قصد إحداث التراكم المطلوب لإنجاز تقييم برلماني معمق للسياسات العمومية، يستجيب للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، ويتجاوز معيقات وإكراهات التجربة الراهنة، حيث توصي المجموعة الموضوعاتية بما يلي:

- تعويد هذه الممارسة الرقابية من خلال تعديل النظام الداخلي للمجلس، بتحويل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى لجنة دائمة، تعنى بمتابعة وتقييم السياسات العمومية؛

- خلق هيكل إداري ضمن منظم إدارة مجلس المستشارين لضمان

الديمومة والاستمرارية لعملية تقييم السياسات العمومية؛

- مباشرة عملية التقييم في مستهل السنة التشريعية حتى تتمكن المجموعة الموضوعاتية من مباشرة عملها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المحترمين،

لابد من التأكيد على أن إخضاع السياسات العمومية لعملية التقييم هو بدون شك تطور في الآليات الرقابية المتاحة للبرلمان، وهو بذلك خطوة هامة في اتجاه عقلنة العمل الحكومي، ويدخل في صلب تحديث العمل السياسي وجعله أكثر فعالية ونجاعة، من خلال فحص مدى تطابق النتائج مع الأهداف وقياس فعالية ونجاعة المخططات والبرامج العمومية.

وفي الأخير، أتقدم بالشكر الخاص وعظيم الامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه الكبير وتواصله المستمر وتبعه الدائم لكل مراحل إعداد هذا التقرير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية وإلى السيد المقرر وإلى كافة السيدات والسادة المستشارين على حسن تجاوبهم مع تقرير المجموعة.

كما أود أن أتقدم، باسم كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية، بالشكر للطاقم الإداري الداعم للمجموعة على عملهم الدؤوب، كما أنه بمستوى الرفيع من الجدية في العمل. وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الصمد مريمي مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة لتقديم ملخص عن تقرير المجموعة في حدود 10 دقائق، تفضل السي عبد الصمد.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر اللجنة الموضوعاتية:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عظفاً على كلمة السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المكلفة بإعداد التقرير حول السياسات العمومية لهذه الجلسة السنوية، كان التقرير بمثابة نتيجة وخلصات عمل هذه اللجنة المقدم للسيدات والسادة

المخطط.

وتوخت هذه المخططات الاستجابة لثلاثة أهداف إستراتيجية، باعتبارها متناسقة ومتتالية، يتمثل أولها في جلب استثمارات جديدة للمغرب وتطوير الصناعات التي تتماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي، كإنتاج السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيك.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري، وبلغ حجم الاستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من سنة 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم مبرمجة للفترة 2014-2020 من صندوق التنمية الصناعية.

ومن المؤشرات العامة الأفقية أيضا في هذه المخططات هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى المرتبة 75 برسم سنة 2016 من بين 189 دولة في إطار التقرير الذي تقدمه مؤسسة (Doing Business).

وبناء على ذلك، قام المغرب أيضا بمجموعة من الاستراتيجيات الرقمية، انطلاقا من المخطط الخماسي الممتد من 1999 إلى 2003، مروراً باستراتيجية المغرب الإلكتروني سنة 2010، والتي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010، وصولاً لاعتماد إستراتيجية المغرب الرقمي التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، علما بأن الوزارة المعنية منكب في المرحلة الحالية على تهيئ دراسات واستراتيجيات المغرب الرقمي 2020 كامتداد لسابقتها، ودعمها لقدرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنافسية والرفع من مستواه في مجال إنتاج الثورة الوطنية وتوفير فرص الشغل وتمكين المواطنين على قدم المساواة من خدمات جديدة.

وتجدر الإشارة أيضا أنه تم التركيز في هذا التقرير على تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل أساسي من خلال الوقوف على تنفيذ الاستراتيجيات السابقة كترامك لهذه الاستراتيجيات، والتي تلتقي جميعها في أغلب الأهداف والطموحات، واشتملت عليها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل واضح في أربع محاور أساسية تتعلق على التوالي: بالتحول الاجتماعي وتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين وإنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات.

أما على المستوى الطاقوي، ووعيا بالرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة في بلادنا، نتيجة للتطورات المتسارعة التي تعرفها أسعار المواد الطاقوية، عمل المغرب على تكثيف الجهود المتعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، باعتبارها محورا رئيسيا في ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة، وخاصة الطاقة الكهربائية التي تنمو سنويا بنسبة 6% حسب التقارير

المستشارين المحترمين أعضاء الفرق والمجموعات، والذي تمحور أساسا حول المخططات الخمس التي تم ذكرها، والمتعلقة بالمخطط الأخضر والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والمغرب الرقمي والطاقات المتجددة والمخطط الأزرق ورؤية 2020.

ونظرا لما يحظى به القطاع الفلاحي في بلادنا من أهمية كبرى، فقد تم باعتباره من القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية في بلادنا، فهو يمثل ما بين 15% إلى 20% من الناتج الداخلي الخام حسب نتائج السنة الفلاحية ومتغيراتها، ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد، لكونه مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة لـ 80% من الساكنة القروية، قد تم اعتماده كمخطط وكمحور من المحاور الأساسية، وتم البدء بتجميع معطياته وتحليلها، فهو يوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية.

كما تم اعتماد الإستراتيجية الفلاحية للمخطط الأخضر كدعامة أساسية لتنمية شاملة ومندمجة وأساسية للأمن الغذائي تعكسها بشكل كبير التطلعات والطموحات الواردة في هذا المخطط.

وتتمحور إستراتيجية المخطط الأخضر حول مقاربة شمولية ومندمجة، تهدف إلى الرفع من الإنتاج والتسويق بغاية الانعكاس الإيجابي على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

ولهذه الغاية، فقد اعتمد على مبادئ عامة تتمحور حول:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحية عصرية ذات إنتاجية والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية؛
- عدم استبعاد أي جهة عن تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر، بما يتفق والخصوصيات المحلية والتوجهات الوطنية من خلال مخططات فلاحية جهوية.

ويتبين كذلك من خلال الرصد الذي تم واتخاذ عدة تدابير تنظيمية وتبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم ترشيد الموارد المائية وتحسين التمويل وتدابير المخاطر وتحسين التسويق الداخلي وإنعاش الصادرات، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج وتوقيع عقود برامج تغطي مجموع الجهات، همت سلاسل الإنتاج الرئيسية والنباتية والحيوانية، مما ساهم في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية والزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي.

أما عن مخططات الإقلاع الصناعي 2005-2009 والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ومخطط تسريع الصناعي، فقد شكلت سلسلة تثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكون أساسي في المنظومة الاقتصادية، والتي همت رزنامة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب لهذا

المتوصل بها.

وبعدما عرف التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء تفاقما أدى في بعض الأحيان إلى انقطاعات كهربائية في بعض المناطق، وضع المغرب إستراتيجية طاقة وطنية سنة 2009 منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف وتقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98%.

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء انطلاقتها سنة 2009، والتي تتوخى عبر تطوير مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 ما نسبته 42%.

وفضلا عن تلك الاستراتيجيات والمخططات السالف ذكرها، خصص لهذه الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية كذلك محور المخطط الأزرق الذي تم إنطلاقه برهان تحقيق عرض مغربي سياحي تنافسي على الصعيد الدولي، يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقعا تفضيليا مميذا ومستداما وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطوق السوق بإغناء تموقع هذه المحطات بعروض تنشيطية وترفيهية متنوعة ومكاملة للبنى التحتية السياحية الأساسية.

وبغية ضمان التمويل للمخطط، وجهت الدولة اعتمادات مهمة للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق وعملت على تغطية مبالغ القروض في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم رصد بعض النتائج الجزئية للمخطط في تحقيق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300000 سرير مع أن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتراوح 10%.

بالمقابل، مثلت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات، ومثلت حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7% من الحجم الإجمالي للتشغيل إلى حدود الثلاث أشهر الأولى لسنة 2016.

تلكم، أيها السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين، خلاصات هذا التقرير حول هذه المخططات التي تم التوصل بالمعطيات حولها وبشأنها من طرف الوزارات والقطاعات المعنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي عبد الصمد، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة.

والآن، إذا سمحتم، سننتقل للمناقشة، والتي ستقسم على 3 أجزاء، وفقا لأحكام المادة 268 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك كما يلي:

- الجزء الأول مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، موزع على شطرين، بغلاف زمني إجمالي قدره 85 دقيقة:

- ويخصص الجزء الثاني للحكومة أيضا، في حدود 85 دقيقة:

- أما الجزء الثالث فيتعلق بتتمة مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية، طبعاً في حدود ما سيتبقى من رصيدها من الحيز الزمني المخصص لكل من فريق ومجموعة، كما تم اعتماده في إطار اجتماع ندوة الرؤساء.

والآن، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس أو السيد فؤاد قديري في حدود 16 دقيقة. 16 دقيقة السي فؤاد، لك أن تتصرف فيها كما شئت، يمكن تستهلكها كاملة، نعم؟ نعم، الآن ستدخل في مناقشة مضمون ديال الجلسة في حدود 16 دقيقة، يمكن تستهلكها كاملة، يمكن تخلي جزء من الغلاف الزمني للتعقيب على تدخلات السادة الوزراء.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاستقلالي لكي أساهم في النقاش وأدلي برأي الفريق وبرأي حزب الاستقلال في موضوع الثروة، طبعاً في حدود المحاور التي أقرتها المجموعة الموضوعاتية والتي باركها مجلسنا الموقر.

بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رئيس المجلس وإلى اللجنة الموضوعاتية، رئيساً وأعضاء وموظفين وأطر، على الجهود الكبيرة والقيمة التي بذلت منذ أول لقاء، وحتى هذه الساعة التي تعقد فيها هذه الجلسة، بالرغم من الصعوبات والإكراهات والمنازعة المسننة الحادة بكل أشكالها.

وقبل ما نتطرق لمفهوم الثروة وقبل الخوض في تفاصيل تقييم السياسات العمومية المرتبطة بهذه الثروة، وحتى قبل الحديث عن فلسفة التقييم، لا بد أن أعرج على ما جاء في كلمة الأخ الرئيس، لكي أؤكد، وأنا مكون من مكونات اللجنة الموضوعاتية، بأن الإعداد لهذه الجلسة لم يكن بالأمر الهين.

الحكومة، وتحديد مجموعة من القطاعات الحكومية، لم تتجاوب ولم تستجيب بشكل فوري وأني، ولم تمدد يدها إلى مجلس المستشارين

المعرفة بأن مختلف السياسات والبرامج المعتمدة من قبل الحكومة لحد الساعة محتاجة، وفهناك الظرفية الدقيقة اليوم من الإصلاح ومن البناء المؤسسي والاقتصادي لبلادنا، محتاجة إلى تقييم شمولي وتقييم عميق للنتائج، والهدف بسيط جدا هو تصحيح المسار، هو تدعيم الوسائل ولا شيء آخر.

الخلفية التي تتحكم في عملية التقييم ينبغي ألا تقف عند القيمة الكمية للموارد التي تم رصدها، يجب أن تقف عند المضامين، مضامين السياسات، عند الأولويات، وأن تقف عند الآثار في مختلف المجالات.

وقبل ما نتحدثو على المضامين وقبل ما نتحدثو على التقييم كقيمة دستورية تعني بطبيعة الحال بالاهتمام وبمتابعة الشأن العام وإنتاج القرارات والبرامج العمومية، دعونا نتحدث عن فلسفة التقييم، خليوننا نتكلموشوية على المحددات المنهجية المرتبطة بعملية التقديم. وثقوا بي، الحديث عن هذه الجوانب لا يمكن أن يعتبر، وتحت أي مسوغ، ترفا فكريا، لأن تقييم السياسات العمومية هو مجال تتقاطع فيه السياسة بالعلم، نعم العلم، لا غنى لنا عن الأسس وعن الآليات العلمية لبلورة وصياغة أحكام قيمة (des jugements de valeur) على القرار العمومي وعلى البرامج العمومية.

إذن، قلت بأنه ضروري باش نصدرو أحكام قيمة على البرامج خاصنا هاذ الأسس العلمية.

بطبيعة الحال، تأسيسا على كل ما سلف، نساءل الحكومة اليوم عن تدبيرها السياسي لعدد من القطاعات وعدد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بشكل وثيق بخلق الثروة، وتكلم السيد الرئيس، وتكلموا الإخوة عن مخطط المغرب الأخضر، عن مخطط الإقلاع الصناعي والتسريع الصناعي، عن المخطط الأزرق وعن السياسة الطاقية، وكذلك عن مخطط المغرب الرقمي.

اليوم، ستكون هذه الجلسة مناسبة-تماما كالجلسة التي عقدناها في السنة الماضية-مناسبة لتخطي واحد الفاصل، مسموح لنا اليوم نتخطاوه، حتى نكتب أسس المناعة والفعالية، وحتى نستشرف الآتي من الأيام أو الآتي من جلسات تقييم السياسات العمومية، ونحن أكثر قدرة على تفسير سلوك الفاعلين المعنويين وأكثر قدرة على دفع الحكومة إلى تقديم الحساب على الحصيلة وعلى العمل في أفق تطوير آليات اتخاذ القرار بكيفية معقلنة، انسجاما مع قناعاتنا وقراراتنا كبرلمان، انسجاما مع ما أقرناه من موارد وما رخصنا به كسقف للإنفاق لإنجاح السياسات العمومية.

اليوم، هي مناسبة لاختبار وقياس قدرة هذه البرامج على النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستثمار وخلق الثروة.

الملاحظة الأولى على هاذ المخططات، معشر الأخوات والإخوة، وهي ذات طابع أفقي، مرتبطة برهان رفعتة الحكومة، وأتمنى ألا يكون مجرد شعار للإقلاع بأن الآفاق مطمئنة وبأن البرامج والقطاعات هي

عبر مجموعة من الملفات لتيسير عمل هذه اللجنة الموضوعاتية.

صحيح أن هناك مؤسسات وقطاعات حكومية لم تتأخر، وتجاوبت أو تفاعلت بالإيجاب مع مطالب اللجنة الموضوعاتية، ولكن كان هذا استثناء، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه.

على أي، هذه اللجنة الموضوعاتية لم تكن تسأل من نفسها وإنما كانت تسأل من مجلس المستشارين ومن خلاله الرأي العام الوطني، ومجلس المستشارين عموما لا يسأل لنفسه ولا يشرع لأعضائه ولا يراقب الحكومة عبثا، بل يسأل للمغاربة ويشجع للمغرب والمغاربة ويراقب صلاحياته الرقابية في إطار نوع من المتابعة الجادة والمسؤولة.

ومن هذا المنبر، أنا أدعو الحكومة إلى أن ننحو نحو تغيير إيجابي في هاذ الباب، تغيير إيجابي لا يلغي مفهوم ومنطق التحرر السياسي والفكري، ولكنه يكرس فكرة قذح زناد العمل المشترك وتطوير الأداء الجماعي والتفكير بصوت مرتفع، ولما لا عالي جدا؟ لأنه لي اليقين بأن هذه الأجواء ستمكننا من صنع المعنى لما نقوم به، تأسيسا على كل ما هو إيجابي، إذ لا يكفي أن يقول أحد منا أنني أشتغل وأجتهد وأفكر وأعمل بجد ودأب وعادة، دون أن يعطي معنى حقيقي لما يقوله ولما يفكر فيه.

السيد الرئيس المحترم،

شرح المعطيات والتأخر في حصرها وتركيبها لم يجعل من تقريرنا، تقرير اللجنة الموضوعاتية، تقرير أو ثمرة ناضجة مستساغ طعمها، لم يجعل منه-كما يقول العرب-"دقيقا أبيض منخول"، يبسر عمل البرلمان وييسر مهمة المحلل والباحث والراغب في خلق وفي إنتاج المعرفة، استنادا على تقييم موضوعي، كيثمن الإيجابيات ويهدي العيوب وينبه إليها.

والحكومة مرة أخرى مطالبة بالقبول ببرلمان يبسط الحقائق كما هي دون تغليف ودون تنميق ودون تجميل، هذا هو دور البرلمان، وهذه رسالتنا، نصدق بها في احترام تام لشروطين أساسيين: المتابعة الجادة اللي تكلمت عليها، وكذلك الانتقاد الموضوعي البعيد عن الجلب، هاذ الشرطان يعتبران ضرورة من ضرورات العمل الديمقراطي، من مقومات الأمانة الديمقراطية وعمل من أعمال سلطة مسؤولة اسمها البرلمان، الهم ديالها أشنو هو؟ هو الرفع من إيقاع العمل مع ضمان النتائج (Obligation de résultat) وتجنب البلاد عواقب الفشل، عبر التنبيه إلى الخطأ وفضح العجز متى كانت الحاجة إلى ذلك.

إذن العناصر كلها من شأنها اليوم أنها تقوي السلوك الديمقراطي وتعلمن المشهد السياسي في إطار نقاش، ماشي بالضرورة يكون داخل البرلمان، يمكن داخل وخارج البرلمان.

المهم أن نبتعد عن كل أشكال الأحكام الجاهزة وأن نلتزم بنقاش تخفزه الثقة ويخفزه حسن الظن.

بخصوص عملية التقييم، السيد الرئيس المحترم، كتعرفوا تمام

مرة ما تستهلكه عادة مجموعة من الأنشطة كالأنشطة المالية لخلق هاذ المليون درهم.

ما غاديش نتكلم على التقلب الكبير (la volatilité) ديال تطور القيمة المضافة، اللي لازالت مرتبطة بعوامل عجز مخطط المغرب الأخضر عن التخفيف من حدتها، ما غاديش نتكلم على الجمود (l'inertie) الجمود في بنية القيمة المضافة اللي لازال يغلب عليها الطابع التقليدي، تربية الماشية، زراعة الحبوب ثم بعض الأشجار المثمرة، ناهيك عن استمرارية المعوقات الهيكلية والتي تحول دون عصرنة القطاع، وتحول دون اندماجه بشكل سلس في النسيج الاقتصادي الوطني.

غنكتفي بهذا القدر بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر، وغننتقل لمخطط التسريع الصناعي.

ما أنجز على أهميته، لازال غير كافي ولا يفي بالغرض المطلوب، اليوم هناك استمرار نزييف فقدان مناصب الشغل، حصة الصناعة في مجال التشغيل رجعت ب 2 ديال النقط، هناك كذلك شيء أساسي وهو واقع مزعج خاصنا ننتبه له، هو تراجع تراكم الرأسمال الثابت في القطاع الصناعي منذ المصادقة على الميثاق. ضروري ما نتكلم على الملاءمة، وتكلم عليها السيد الرئيس، الملاءمة، ملائمة الأفق الزمني المحدد لهاذ المبادرة ولهاذ المبادرة، لأنه ملي كنتكلمو اليوم على تغيير البنيات الصناعية وإحداث تغيير في أنماط الإنتاج الصناعي، فهذا مسلسل طويل الأمد، وضروري ما غادي يخلق نوع من الانتظارية المقلقة لدى الفاعلين الصناعيين.

باختصار شديد ربح رهان التصنيع في بلادنا لا بد أن يمر عبر خلق صناعة وطنية تنافسية بمنسوب وبمضمون تكنولوجي معقول، وهذا ما لم يتحقق بعد.

بالنسبة للمخطط الرقمي، لا أظن أن أحدا يستطيع أن ينكر دور هاذ المخطط الرقمي في تقليص المسافات، بل حتى أن كل المفاهيم اليوم المتعلقة بالزمان والمكان اختلفت بشكل كلي، ولعل أبرز ثورة اليوم اللي كايئة فهاذ المخطط في ظل العصر الرقمي هو هاذ توحيد الأطر المعرفية بين البشر داخل وخارج المغرب، وغنقول لكم أننا بدون مبالغة أصبحنا اليوم ندور في فلك ما يسمى ب"التنظيم المفتوح". للأسف الشديد إستراتيجية المغرب الرقمي اعترتها اختلالات وعرفت أعطاب، لا على مستوى الإعداد ولا على مستوى التنفيذ.

وشخصيا في تقييمي لهاذ الإستراتيجية، سأكتفي بمكان الخل ومظاهر القصور التي كشف عنها المجلس الأعلى للحسابات في التقرير ديالو، هي 4 أو 5 نقط، أتذكر منها: عدم إشراك الفاعلين، هناك ضعف الوتيرة، وتيرة الإنجاز مقارنة مع سقف المشاريع المبرمجة، هناك ضعف الحكامة وضعف التدبير.

بالنسبة للموضوع في السياسات الطاقية، لا بد من هذا المنبر أن نثمن المبادرات والمجهودات الملكية لسيدنا الله ينصرو في هذا الباب،

برامج ناجحة 100% وأن مستوى الكمال أدرك، القوة بكل صدق وبلا ديماغوجية هي القدرة على المزيد من التواصل، القدرة على الإفصاح على كل المؤشرات الدالة على الأبعاد السلبية قبل الأبعاد الإيجابية للاختيارات المعلنة من قبل الحكومة، المطامح السياسية خاصها تنصدر كل النوازع وكل الهواجس، حتى وإن تعلق الأمر بالتوازنات المالية.

الملاحظة الأخرى كذلك هي ذات طابع أفقي، هي متعلقة بغياب المرجع التقييمي، وبالتالي غياب كل زوايا تقييم السياسات العمومية المتعارف عليها دوليا. ونبدأ بالجدوى، الجدوى أي ملائمة السياسة المعنية بالمشروع المجتمعي المطلوب أي بالحاجة، ثم الملاءمة أو الانسجام، الانسجام بين الأهداف والموارد، الهدف والطموح مهما على سقفه لا بد أن يكون مشفوعا بقدر معقول من الموارد، أي بمراد معقولة، كايئة الفعالية (l'efficacité)، كايئة الكفاية (l'efficience)، كايئة الأثر أو الآثار (impacts)، وكايئة كذلك—وهذا شيء أساسي—هو التفاعل مع الشعب بشكل دقيق ومباشر.

فكرة خلق الشيء من لا شيء في مجال صنع السياسات العمومية أمرا لا يستقيم، ما يمكنش ننتقلقو من فراغ، يجب أن ننتقلق من عرض مجتمعي واضح والأجندة السياسية والوعاء السياسي الحاضن تيجي في آخر المطاف.

هناك كذلك الانفتاح على الناس اللي مستفيدين من السياسة المعنية، وكذلك المستبعدون (les exclus) حتى نقيس بطريقة علمية الآثار الفعلية لهاذ السياسة المعنية على مستوى المعيشة وعلى مستوى الأنشطة.

الثروة، السيد رئيس المجلس المحترم، إلى اعتبرناها أو الثروة الحقيقية إلى اعتبرناها أنها هي ما يخلق وأنها نتاج للعمل الإنساني المجدد والمبدع، وإلى اعتبرنا أنها هي مجموعة من الأشياء اللي كتحتوي بالضرورة على العمل البشري وأنها تقاس اقتصاديا بقدر المجهود الذي بذل فيها، فإسقاط هذا التعريف لا أرى أنه يطرح أدنى مشكل بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر.

ساهم هذا المخطط على نحو ما في الحد من الفقر والهشاشة وخلق مناصب الشغل، بل الأكثر من هذا هو من ضمن المخططات المعول عليها لتسريع التحول الهيكلي لبلادنا، ولكن هذا الطموح هذا اللي مرتبط اليوم بالتحول الهيكلي لبلادنا بالسرعة المطلوبة، عمليا خاصو واحد الخفض تدريجي لإسهام القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، مع رفع قيمة الإنتاجية الفلاحية وإعادة النظر في بنية وتركيب القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

وخليوني نعطيكم مؤشر دال، معشر الأخوات والإخوة، اليوم مجموعة من الدراسات كتثبت بأنه إلى بغينا نخلقو مليون درهم إضافي كقيمة مضافة في الفلاحة، علينا أو بالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام، علينا أن نشغل أكثر من 67 فلاح، وهذا رقم يفوق أكثر من 40

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المحترم،

السيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المحترم،

لابد في البداية أن أنوه بالعمل اللي قامت به اللجنة وأنه كذلك بالدعم والمرافقة ديال السيد رئيس مجلس المستشارين.

تقييم السياسات العمومية هي لحظة دستورية، هي آلية من آليات العمل الرقابي اللي كيوفرها الدستور للبرلمان، وبالتالي التقييم ما معاناش تقييم تقني، أكاديمي، علمي، بحث، وإنما هو تقييم سياسي، نتحدث عن السياسة.

فلذلك في البداية، الموضوع يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، نشوفو واش أنتجنا شي ثروة؟ غير باش نعرفو هاذ السياسات العمومية واش أعطت لنا شي ثروة في البلاد؟ وأنا هنا سأستنطق وأدعوكم لاستنطاق الأرقام مع بعضنا البعض، وأؤكد القناعة ديال فريق الأصاله والمعاصرة، على أن من خلال المواقف اللي غنبر عليها في هاذ الموضوع، ما باغيش من ورائها المزايدة على الحكومة أو على أي كان، وإنما فقط بغينا نتحاورو ونتذاكرو فين هو الخلل، علاش ما قدرناش نقلعو فهاذ البلاد؟ علاش ما قدرناش نزيدو في اتجاه اللي رسمناه لأنفسنا كاملين، دولة وبرلماننا وأحزاب ومجتمع؟ رسمنا واحد الهدف ما قدرناش نوصلوه، الهدف هو الانخراط في الدول أو في نادي الدول الصاعدة.

فأعود إلى الأرقام، الثروة تترجم-وصححو لي-الثروة تترجم للدرهم. اليوم الثروة هي البطاطا، هي ماطيشة، هي الملبس، هي الدار، هي الطوموبيل، هي أي حاجة، هاذ الشي كلو بالفلوس. احنا شحال كنتنجو؟ ولا توخيا للدقة أكثر، شحال نتجت هاذ الحكومة غير هاذ العام؟

من المتوقع هاذ الحكومة غتنتج ألف مليار وشوية ديال الصرف ديال الدرهم. فاش تولت الحكومة المهام ديالها في 2012 كان الإنتاج ذيك الساعة ديال بلادنا 820 مليار درهم، يعني المعدل السنوي اللي كنتنج ديال الفلوس 38 مليار درهم، يعني الثروة مترجمة إلى ناتج داخلي خام، بالفلوس، دراهم.

الحكومة السابقة، نكتفي غير بالحكومة السابقة ماشي اللي سبق منها، انطلقت من 28 ل 630 وصلت 820، يعني كانت كنتنج سنوي 43 مليار، هاذ الحكومة فقط 38 مليار، يعني انخفض الإنتاج ديال الثروة عند هاذ الحكومة ب 5 ديال مليار، يعني ضيعت على المغرب في خمس سنين 25 مليار. ماشي غير هاذ الشي، ماشي غير هاذ الشي، لأنه الحكومة

والتي جعلت من المملكة المغربية حجر الزاوية في الخريطة الدولية الجديدة للطاقة، وملت المملكة فاعل أساسي وفاعل مرجعي على مستوى إنتاج الطاقة البديلة النظيفة والصديقة للبيئة.

فقط إلى كانت الجدوى اليوم، جدوى السياسة الطاقية هي محط إجماع وطني، فالتنزيل ديالها كيستدعي مجموعة من الأسئلة، أهم هذه الأسئلة:

1- الباقية الطاقية، الهدف بنسبة لبلادنا في 2030:

2- هل قامت الحكومة المغربية بتقييم دقيق لإمكانات (Le potentiel) لإمكانات إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة؟ لأن هاذ التقييم كليل بثمين الموارد الطبيعية، المتجددة بطبيعة الحال، واستمرار الامتيازات التفضيلية على هذا الصعيد؛

3- بالنسبة للحكومة، هل هناك إمكانية لتأهيل حكامه هاذ السياسة لضمان تعاون مثمر وتنسيق محكم بين كافة المتدخلين؟

4- كذلك مشكل الإدماج، هل فكرت الحكومة في الرفع وفي تقوية معدلات الاندماج الصناعي في ظل سياسة الطاقات المتجددة؟

هذه كلها أسئلة ننتظرو الجواب عليها من قبل الحكومة، بإذن الله.

غادي نمشيوللمخطط الأزرق، كما قلت سابقا، من بين المخططات، ما تم إنجازها جدا، مزاياه إيجابية، ولكن لازال غير كافي، ولا يفي بالغرض المطلوب، الحكومة المغربية لم تحقق التقدم المرجو والمنشود، رغم ما ننعم به من سلم وأمن وطمأنينة وسط محيط إقليمي ومحيط دولي بالغني التوتري، حصيلة الإنجاز عرفت واحد التراجع ملحوظ.

الحكومة مطالبة بتدارك الأمر من خلال التوظيف الأمثل والاستغلال الأمثل لما تكتنزه بلادنا من مؤهلات سياحية ومن مؤهلات ثقافية.

الوقت يدهم، سأختم.

بخصوص عملية التقييم، لابد من التأكيد على أن تبني وترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية في بلادنا وتملك أفضل وأنجع الوسائل والآليات والميكانيزمات المتعارف عليها يتطلب إشراك ومشاركة الجميع، حكومة، برلمان، مكاتب دراسات، مكاتب خبرة، أكاديميين، باحثين، لتحقيق الدينامية الحقيقية المطلوبة على هذا المستوى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية لفريق الأصاله والمعاصرة في حدود 15 دقيقة، تفضل السيد الرئيس. إذن 14 دقيقة، لك أن تستهلكها دفعة واحدة أو أن تقتصد للتعقيب.

العالم القروي على المداشر والدواوير، ضيعتوا، ضيعتوا، ضيعتوا العيش الكريم على المغاربة.

فأنا أود وأمل أن تجيب الحكومة أشنوالي خلاها تخفق وتفشل في تدبير جيد لهاته المخططات الإستراتيجية حتى تتحقق الأهداف المتوخاة من ورائها اللي هي إنتاج الثروة، ومن ثم ساعقب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس في حدود 10 دقائق، طبعاً لا حاجة للتذكير بأنه لك مطلق الحرية في التصرف فيما بين المناقشة والتعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة، طبقاً لمقتضيات الفصل 70 من الدستور.

وبداية، نؤكد في فريق العدالة والتنمية على كون دستور 2011 جعل تقييم السياسات العمومية اختصاصاً أصيلاً من اختصاصات البرلمان، وإذا كانت ممارسة الرقابة على الحكومة متيسرة عبر الآليات التقليدية المعروفة من أسئلة شفوية وكتابية ومناقشة الإستراتيجيات الحكومية وخطط عملها داخل اللجان البرلمانية، فإننا نسجل غياب آليات فعلية ومنهجيات واضحة تمكن البرلمان من ممارسة دوره كاملاً في مجال تقييم السياسات العمومية، وهو ما يقتضي منا السعي المستمر لتطوير هذه الوظيفة وجعلها في صلب اهتماماتنا داخل المؤسسة التشريعية.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن نحرص بمناسبة مراجعة النظام الداخلي للمجلس على تضمينه مقتضيات تسمح له بممارسة اختصاصه في تقييم السياسات العمومية، من خلال تدابير تلزم الحكومة بتقديم كل المعطيات المتضمنة للأرقام والإحصائيات والاعتمادات المالية المرصودة لمختلف الإستراتيجيات والمخططات والاختيارات المشككة في مجموعها للسياسات العمومية الكبرى، مع توفير كل الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة لذلك، وهو الأمر الذي سيتجاوز إن تم منطلق جلسات المساءلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة حول السياسات العامة، والتي لا

فاش ما نتجتش الثروة عجزت، ومن بعد غادي يقول لنا السادة الوزراء المحترمين شكون القطاع ولا شكون المخطط الاستراتيجي اللي مسؤول على هاذ الإخفاق؟ واش الأخضر؟ واش الأزرق؟ واش شي حاجة أخرى؟ الحكومة التجأت فهاذ الحالة إلى الاستدانة، شحال تسلفت؟ شحال وصل السلف دابا؟ شحال كيتسال لنا؟ كيتسال لنا 642 مليار درهم في الدين ديال الدين ديال الخزينة، وإلى سولوني الإخوان منين جبتي هاذ الأرقام غنجاوب، لأن دائماً كيسولني، كنجيبهم من المندوبية السامية للتخطيط، من وزارة المالية، من المؤسسات الوطنية، فقط هنا بعض الأرقام ديال (FAO¹) ديال منظمة الأغذية والزراعة، 642.

هاذ الحكومة دخلت على 430 مليار درهم ديال الكريدي، شحال تزداد في خمس سنين؟ تزدادت 215 مليار درهم، ديال الفلوس اللي تسلفت، الدين ديال الخزينة، أما الدين العمومي إجمالاً ف 786 مليار درهم، ضيعتتنا في 25 مليار درهم، وتسلفت 215 مليار درهم، وزادت في الدين اللي على عاتق كل مواطن مغربي 6000 درهم، كل واحد فينا كانت كتسال لنا 17000 درهم، دابا اليوم كيتسال لنا 23000 درهم لكل مواطن مغربي، شحال زادت هاذ الحكومة؟ شحال باش وحلت كل مواطن، كل مغربي في الدين، في 5 سنين؟ وحلتنا في 25%.

تصوروا معي، كل حكومة تيجي تدوز 5 سنين تغرقنا في 25% ديال الكريدي، فين غنوصلو؟ يعني 23000 درهم لكل مواطن اللي لقاتها هاذ الحكومة لحكومات لعقود من الزمن، هي غير في 5 سنين 6000 درهم وبالضبط 6333 درهم، وعادودوا الحساب.

فأشنو التداعيات ديال هاذ الشيء؟ التداعيات ديال هاذ الشيء، الفقر تزداد طلع من 8.8 من الساكنة إلى 11%، الفقر المدقع يعني تحت عتبة الفقر 5%، هي ماشي 5% كتجي شوية رقم جاف، 5% هي مليون أو ما يقرب 2 ديال المليون ديال المواطنين والمواطنات تحت عتبة الفقر، يلاه (à peine) كيصرفوا 20 درهم في النهار، وفيهم أكثر من نصف مليون مواطنة ومواطن كيصرفوا فقط 10 دراهم في النهار.

البطالة، البطالة نعطيكم واحد الفرق، واحد المقارنة بسيطة ما بين دابا والبارح: الحكومة في 5 سنين وفرت 130000 منصب شغل، سابقاً كنا كنوفرو 120000 منصب شغل في السنة، يعني في 5 سنين كنا كنوفرو 600000 منصب شغل.

على كل حال، أنا غنتساءل الإخفاق واضح، من يتحمل المسؤولية؟ أنا متأكد، والقناعة ثابتة على أن كنا قد نحقق الأفضل بكثير مما تحقق مع الحكومة الحالية، أين يكمن الخلل؟ ما غنهدرش على الخلل، كنسول الحكومة، وبغيتهم يعترفوا معيا، هما كل وزير كيبي يزهو بنفسه، يستعرض أرقام العام زين، كل شي بخير، ولكن ها الواقع أشنوفيه، لأن فاش كنقولو الحكومة ما انتجناش الثروة، ضيعتوا 25 مليار، ضيعتوا السبيطار، ضيعتوا المدرسة، ضيعتوا فك العزلة عن

¹ Food and Agriculture Organization

السيادي المالي والاقتصادي، وهو ما مكن من استئناف مسار الإصلاح بما يعزز الأمل في المستقبل، ويدعونا إلى الافتخار بمغربيتنا والثقة في المغرب الصاعد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان من بين السياسات العمومية التي ساهمت في تطوير وإنعاش اقتصادنا الوطني اعتماد عدد من السياسات والإستراتيجيات القطاعية المرتبطة بشكل مباشر بالتنمية وإنتاج الثروة، ذلك أن المسار التنموي في بلدنا يرتكز على دعائم أربعة أساسية:

- أولها، قيام الدولة بدورها الإستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة؛

- ثانيها، مواصلة البناء الديمقراطي واعتماد إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية عميقة؛

- ثالثها، جعل المواطن في صلب عملية التنمية؛

- ورابعها، تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية واعتماد مخططات طموحة، أخذت تعطي ثمارها الملموسة على المستويات الإستراتيجية والقطاعية.

وفي هذا الإطار، قامت جل القطاعات الإنتاجية بإعداد رؤاها ومخططاتها الإستراتيجية، والبداية كانت مع السياحة في إطار رؤية 2010"، التي تم تجديدها في إطار رؤية 2020" و"مخطط انبثاق للصناعة"، الذي تطور لاحقا إلى "المخطط الوطني للتسريع الصناعي" و"مخطط رواج للتجارة" و"المخطط الأخضر للفلاحة" و"مخطط هاليوتيس"، وغيرها من المخططات التي تعلمونها جميعا.

وقد أظهرت النتائج الأولية لتطبيق هذه المخططات، أنها ساهمت في تحديث اقتصادنا والرفع من إنتاجيته وتنافسيته ومن حجم الاستثمار العمومي وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة، كما مكنت بلادنا من إطار قاررو واضح للتنمية الاقتصادية ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية، فضلا عن ترسيخ موقع المغرب كوجهة محفزة للاستثمارات المنتجة ومحور أساسي للمبادلات التجارية الجهوية والعالمية.

غير أن هذه النتائج المشجعة لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة بدون إزاحة عوائق رئيسية من بينها:

- أولا، ضعف التنافسية؛

- ثانيا، اختلال تناسق حكامه هذه المخططات الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور إستراتيجي مندمج، لا

يمكن بأي حال من الأحوال الجزم في كونها وحدها يمكن أن تشكل إجراء برلمانيا لتقييم السياسات العمومية، نظرا للاعتبارات السياسية الضاغطة التي تحكمها من مختلف الأطراف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود بهذه المناسبة أن نعبر في فريق العدالة والتنمية عن اعتزازنا بالإنجازات المهمة التي تحققت على عهد هذه الحكومة، وهي الإنجازات التي يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج الحكومي وتنزيل السياسات العمومية في مختلف القطاعات، رغم كل الإكراهات والصعوبات.

إننا فعلا أمام حصيلة إيجابية تشهد بها الإشادة المتزايدة بالنموذج المغربي والثقة المتزايدة فيه كبلد استقرار وتنمية، يسير في مسار البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي بما يؤهله لدخول مصاف البلدان الحديثة والصاعدة، كما تشهد بها عدد من المؤشرات والتصنيفات، نذكر منها، بعيدا عن كل المغالطات التبخيسية:

- إنجاز معدل نمو متقدم، أعلى معدل النمو في المنطقة، بلغ متوسطه 3.7% خلال الفترة 2012-2015؛

- تحرير المالية العمومية عبر إصلاح المقاصة؛

- تقليص عجز الميزانية من 7.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 3.5% سنة 2016؛

- تراجع عجز ميزان الأداءات من 9.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 2% سنة 2016؛

- تأمين احتياطي العملة الصعبة من 4.3 شهرا سنة 2012 إلى 7 أشهر سنة 2016؛

- استعادة التحكم في المديونية من خلال تخفيض وتيرة ارتفاعها، والتي وصلت إلى الاستقرار بين 2014 و2015؛

- التحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار؛

- تحسين مناخ الأعمال ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تقدم واضح على مستوى المؤشرات الدولية للتنافسية الاقتصادية، تعكس اعتراف المنتظم الدولي بالإنجازات المحققة، وهي مؤشرات يتم احتساب درجاتها في إطار تعريف التنافسية، بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة.

إنها الإنجازات التي ساهمت في إخراج بلادنا من وضعية يطبعها الاختناق والاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات، في ظل مناخ إقليمي مضطرب إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الثقة وإيقاف المسار التراجعي على أكثر من صعيد وتجاوز مرحلة كان فيها المغرب على وشك فقدان قراره

مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة:

- ثالثا، تأهيل الموارد البشرية، مع الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني وبين مستلزمات الاقتصاد العصري وتشجيع البحث العلمي والابتكار والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

لقد قام المغرب بمجموعة من الإصلاحات التي تمكنت من تحسين أداء الاقتصاد الوطني، لكنها لم تمكنه من تعزيز مناعته ضد التقلبات الظرفية، لذا يجب مراجعة النموذج التنموي الوطني عبر مباشرة جيل جديد من الإصلاحات لمعالجة جملة من الاختلالات وتجاوز عدد من إكراهات النمو الاقتصادي بالمغرب، ومنها:

- ضعف مردودية وحكامة العقار؛

- ضعف الرأسمال البشري المؤهل؛

- اختلالات النظام الضريبي وسوق الشغل؛

- الاختلالات المتعلقة بالنظام القضائي؛

- فعالية المؤسسات، ولاسيما ما يتعلق بإشكالية التنسيق والتقاءات السياسات والبرامج.

وفي الختام، نؤكد أن المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية، في ظل تزايد المطالب الاجتماعية، سيبقى أكبر تحدي بالنسبة للمغرب، ما لم تتم مواصلة الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها هذه الحكومة، وما لم ننخرط في إنجاز إصلاحات جديدة من شأنها معالجة اختلالات اقتصادنا بشكل بنوي، تمكن من الرفع من قدراتنا في مجال إنتاج الثروة وعدالة توزيعها وتعزيز مصداقية المغرب لدى الشركاء السياسيين والمؤسسات المالية الدولية ولدى المستثمرين المغاربة والأجانب، من أجل تحقيق آمال الشعب المغربي في التقدم والتنمية والازدهار والكرامة ومن أجل استكمال خيار الإصلاح الديمقراطي، الذي يقوده جلالة الملك، حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، السيد الرئيس تفضل في حدود 8 دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة العامة المتميزة بكونها لحظة أخرى لتفعيل أحكام الدستور ومباشرة الاختصاصات الجديدة لمجلسنا الموقر، خاصة ما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، وهي جلسة تتميز كذلك من كونها الثانية في عمر هذه المؤسسة.

وأود في هذا الإطار، أن أنوه بالاختيارات الموفقة لموضوع أشغال هذه اللجنة الموضوعاتية والمتعلقة بإنتاج الثروة، وكذا بالمجهودات المبذولة من طرف السيد الرئيس وأعضاء هذه اللجنة والطاقم الإداري، رغم الإكراهات المحيطة بعملها، والمتمثلة في افتقار المؤسسة التشريعية إلى آليات لتتبع وتقييم السياسات العمومية وصعوبات الولوج إلى المعلومة وضيق الحيز الزمني المخصص لذلك، خاصة في موضوع متشابك من قبيل رصد آثار السياسات التي أنتجها إنتاج الثروة الوطنية بمختلف مصادرها وأشكالها، وهو ما جعل اللجنة تحصر عملها في المخططات الإستراتيجية القطاعية والمتمثلة في "المخطط الأخضر" و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" و"المغرب الرقمي" و"الطاقات المتجددة" و"المخطط الأزرق" و"رؤية 2020" في مجال السياحة.

السيد الرئيس،

في إطار تفاعلنا إيجابي مع هذا التقرير والغاية من وضعه من باب إغناء هذا العمل، نود أن نتقدم في فريقنا بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، بخصوص مرجعية التقرير، نعتقد أنه هناك وثيقة مرجعية وتوجيهية أساسية توطر هذا الموضوع، وهي خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الذكرى الخامسة عشر لاعتلاء عرش أسلافه الميامين، والذي خصصه جلالتة لموضوع إنتاج الثروة، متوقفا عند المعادلة الصعبة والمفارقة المثيرة المتمثلة في عدم انعكاس مؤشرات إنتاج الثروة التي تنتجها السياسات العمومية الممنهجة والمخططات المبرمجة على حياة المواطنين، طارحا، حفظه الله، سؤالا عريضا، يدعوننا جميعا للإجابة عنه، أين هذه الثروة؟ ولماذا لا تظهر آثارها على الواقع الملموس؟

- ثانيا، اكتفى التقرير بجرد مضامين ومعطيات عامة حول المخططات الخمس، كما قدمتها القطاعات الوصية دون تفصيل ولا تقييم لنتائجها عبر دراسة تحليلية تحدد آثار المجهود الاقتصادي المبذول على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى التنمية البشرية المنشودة، مع العلم أن هناك مخططات أخرى لم يتناولها التقرير من قبل "مخطط أليوتيس" في الصيد البحري و"رواج" في المجال التجاري و"رؤية 2015-2030" في الصناعة التقليدية، إلى جانب قطاعات إستراتيجية في مجال إنتاج الثروة، كقطاع المياه والغابات؛

- ثالثا، من باب إغناء التقرير دائما، فإن موضوع إنتاج الثروة لا

الكريم في وطن من حجم بلادنا، متميز بأمنه واستقراره:

- ثامنا، ولأن الثروة، السيد الرئيس، ليست فقط نموذجا ماديا، فبلادنا أيضا، طبقا للتوجهات الملكية السامية، إضافة إلى هذا العمل الهام التفكير في آليات لإسهام البرلمان في رصد الثروة اللامادية المتوجة للثروة المادية والصناعة لها، مادام الإنسان برأسماله الرمزي هو صانع التنمية وهدف لها في نفس الوقت.

السيد الرئيس،

إذ نجدد التنويه بعمل اللجنة وبالتفاعل الحكومي مع هذا الاستحقاق الدستوري، فإننا نود أن نشير إلى عمق الإشكالية التي تثيرها دراسة وتحليل موضوع إنتاج الثروة، المتمثلة في تحدي يواجه النخب المسؤولة على تدبير الشأن العام في الحكومة والبرلمان والمؤسسات العمومية والهيئات السياسية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في كيفية التنافس حول إنتاج الثروة بدل الاكتفاء فقط بتوزيعها.

شكرا لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس في حدود 7 دقائق، تصرف فيها كما تريد طبعاً.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات والمستشارين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في اختتام الدورة التشريعية الربيعية، والتي أنجزت حصيلة إيجابية جدا، توجت أعمالها بانعقاد هذه الجلسة الدستورية، السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الدستور.

في البداية، لا بد أن أנוه بعمل هذه اللجنة الموضوعاتية التي هيأت لنا هذا التقرير الهام والموضوعي، والذي جاء نتاج عمل جبار قامت به هذه اللجنة، التي أتقدم بالمناسبة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بتهنئة رئيسها المستشار السيد عبد الكريم مهدي وإلى كافة أعضاء اللجنة وأطرها الذين سهروا على إعدادها.

هذا الإنجاز التشريعي الهام يعتبر قيمة نوعية ومنتوجا ينضاف إلى حصيلة عملنا التشريعي والبرلماني بشكل عام، خاصة وأنه تناول

يمكن ربطه فقط بالمخططات القطاعية، بل برؤية إستراتيجية ما فوق قطاعية محددة الأهداف وآليات الإنتاج، وهو ما يستوجب - كما جاء في توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله - اعتماد تقارير بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقارير المؤسسات الدولية المختصة كمراجع لقياس موضوعي لحجم الثروة وحصر المؤشرات والمعطيات كقاعدة لصناعة وتوجيه السياسات العمومية ذات الصلة بالمجال:

- رابعا، التعمق في دراسة التقرير بفرض طرح أسئلة من قبيل مدى تأثير هذه المخططات الإستراتيجية القطاعية على الناتج الداخلي الخام وعلى نسب النمو ومدى انعكاسه على حياة المواطنين، خاصة في المناطق القروية وهوامش المدن، وكيف تنعكس الأرقام المعلنة على واقع لازالت فيه الهشاشة والفقر والبطالة وعدم تكافؤ الفرص جهويا واجتماعيا على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وتشغيل، تراوح أرقاما قياسية بشهادة المؤسسات الوطنية والدولية، وهو ما يطرح سؤالاً إستراتيجيا حول مدى استخلاص الخيط الناظم بين إنتاج الثروة ومعايير توزيعها:

- خامسا، بكل تأكيد، فالملاحظات المعتمدة تعتبر آلية من بين آليات أخرى لإنتاج الثروة، لكن ماذا عن الآليات الأساسية المحددة لإنتاج هذه الثروة من قبيل حجم الاستثمار الخارجي المستقطب؟ وماذا عن دور المؤسسات العمومية العملاقة التي بدل أن تنتج الثروة تحولت إلى مستهلك لها؟

- سادسا، مهما كان حجم الثروة المنتجة، فإن قياسها يبقى رهينا بتوزيعها، ليس بعدالة، بل بإنصاف بحكم حجم التفاوتات بين الجهات والفئات الاجتماعية، وبحكم تمركز ثمار النمو الذي تساهم فيه كل جهات المملكة في جهات بعينها.

وعلى هذا الأساس، فتطلعنا اليوم هو مواصلة مجلس المستشارين، في حدود اختصاصاته، هذا العمل الجبار وفق رؤية تحدد إنتاج الثروة وفق التقطيع الجهوي الجديد، على أساس تحديد مواطن القوة والضعف في كل جهة وبغية بلوغ هدفه الأسمى لكل السياسات العامة، المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي بتوزيع عادل ومنصف لثمار وطن موحد، نعتز جميعا - كمغاربة - أن نكون من طينه وترايه.

- سابعا، ارتباطا دائما بموضوع التقرير وسياق إعدادها، فالمهمة الكبرى اليوم وغدا لكل المؤسسات، بما فيها مؤسساتنا التشريعية الموقرة، هو الخروج بتقييم شامل للنموذج التنموي المغربي، الذي صار اليوم ناضجا قصد استثمار إيجابياته وتصحيح اختلالاته، وفي صدارة هذا النموذج تفعيل الجهوية المتقدمة كنظام جديد لتدبير أمثل للسلطة والثروة ولتنافس جهوي لإنتاجها وتعميم ثمارها على كل ساكنة وطننا العزيز في الجبال والقرى وهوامش المدن، كأساس لضمان العيش

لخزينة الدولة عبر تشجيع استهلاك المنتج الوطني وجعله في مستوى تنافسية المنتج الأجنبي.

إن من تباشير نجاح مخطط التسريع الصناعي هو إعادة هيكلته لعدة قطاعات صناعية تصل اليوم إلى 12 قطاع، منها قطاع السيارات والطيران والصناعات المعدنية والصناعة الدوائية، إلى آخره، الشيء الذي جعل بلادنا محط أنظار أكبر الشركات العالمية.

وفي هذا الإطار، لابد من طرح سؤال مباشر إلى السيد وزير التجارة الخارجية الحاضر معنا اليوم في هذه الجلسة: ما هي حصيلة صندوق التنمية الصناعية الذي جاءت به الحكومة في قانون المالية 2014 إلى حدود اليوم؟ وماذا استفادت المقاولات الوطنية من هذا الصندوق؟ وما هي طبيعة الصناعات التي استفادت منه؟ وما هي أدوات تدخله لدعم القطاع الصناعي إلى حدود اليوم؟

لا تتوفر، السيد الوزير، كمؤسسة تشريعية صادقت على إحداث هذا الصندوق، على معطيات حول هذا الدعم.

وعلى مستوى "مخطط المغرب الرقمي"، فنعتقد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا نفتقر داخل مجلسنا الموقر إلى المعطيات الكافية حول إستراتيجية الحكومة المتعلقة بالمغرب الرقمي، والتي بدأت سنة 2013.

الكل يعرف التطور المتسارع لمنظومة الاتصالات في العالم، المنافسة الشرسة تستعربين مختلف الشركات العملاقة في مجال الاتصالات، كما أن الكل يعي أن هذا القطاع يخلق اليوم فرص شغل كبيرة وكثيرة، إلا أنه، مع الأسف، يغلب عليه الطابع غير المهيكل، باعتباره هو الطاغى على أرض الواقع، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات استثنائية لإدخال هذا القطاع إلى النسيج المقاولاتي المنظم، لما فيه خير الاقتصاد الوطني، الذي يضيع عليه أموال طائلة.

فأمام الصعوبات التي تعترض تطور هذه الإستراتيجية، نستغلها فرصة كذلك كفريق لطرح أسئلة إلى الحكومة لتوضيح أسباب تأخير تنفيذ إستراتيجية "المغرب الرقمي" وعن أهدافها ومرامها، وهل الحكومة راضية عن نتائج حصيلة إستراتيجية المغرب الرقمي؟

الوقت لا يتسع لمناقشة نتائج وحصيلة هذين المخططين، وكذا القصور الذي قد يكون اعترضهما، ولكن لنا الثقة في الحكومة ككل وفي السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للإجابة عن هذه الأسئلة، بالشكل الذي سيغني النقاش حول هذين الموضوعين وعلاقتهما بخلق الثروة، عبر معطيات وأرقام، نحن في أمس الحاجة إليها لتنوير الرأي العام الوطني.

فمن خلال النقاش الدائر والنتائج المحصل عليها، وبالرغم من إكراهات وظروف الأزمة، إلا أن هذين المخططين يبقيان -في نظر فريقنا- نقطة ضوء كبيرة في حصيلة عمل الحكومة ككل، وأن نتائجها

موضوعا نعتبره داخل فريق التجمع الوطني للأحرار له راهنته، يتعلق الأمر بخلق الثروة الذي يعد في نظرنا رهان بلادنا لإنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة.

السيد الرئيس،

إن موضوع خلق الثروة كان من التحديات الأساسية التي ناضل من أجلها حزب التجمع الوطني للأحرار منذ تأسيسه، لأنه كان عليه أن يجتهد ويبتكر في الاقتصاد، بحيث ساهم في الدفاع عن هذا التحدي ونجح إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف عند تحمل مناضليه لمختلف المسؤوليات التي تقدموا إليها في مختلف القطاعات الحكومية المرتبطة بموضوع إنتاج الثروة، وكذا من خلال المسؤوليات الانتخابية التي تحملوها داخل غرفتي البرلمان أو من موقع الغرف المهنية أو الجماعات الترابية، حيث دافعوا باستماتة على كل المخططات الاقتصادية الرامية إلى تطوير أداء بلادنا الاقتصادي، في تناغم تام مع مبادرة جلالة الملك الذي كان مبدعا لهذه المخططات، وعلى رأسها "مخطط المغرب الأخضر"، "مخطط التسريع الصناعي"، "المخطط الأزرق" و"مخطط المغرب الرقمي" و"مخطط الطاقات المتجددة"، وكلها مخططات واعدة أدخلت بلادنا، ولله الحمد، إلى عالم الدول الصاعدة.

السيد الرئيس،

أمام تشعب هذا الموضوع وتنوعه وأمام ضيق الوقت المخصص لفريقي، سأقتصر في مداخلة هاته على مناقشة موضوع خلق الثروة عبر مخططين اثنين: "مخطط التسريع الصناعي" و"مخطط المغرب الرقمي".

قبل الخوض في هذين المخططين، لابد أن أنوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بأداء الفريق الحكومي ككل، وعلى الخصوص قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والتجارة الخارجية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا الفريق دأب منذ تحمله مسؤولية تدبير هذه القطاعات على فتح قنوات الحوار مع كل الفاعلين، أسفرت عن تشخيص موضوعي لضعف أداء هذه القطاعات، حيث عمل هذا الفريق الحكومي على إبداع وإنتاج هذه المخططات التي أعطى انطلاقها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

إن مخطط التسريع الصناعي يعد في نظر فريقنا أحد الدعامات الأساسية التي تساعد المقاولات الوطنية على خلق الثروة، من خلال الأفاق الواعدة التي سطرها إلى حدود 2020، حيث يهدف إلى النهوض بالصناعة الوطنية وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث يشتغل هذا المخطط تحت إشراف فريق حكومي يعرف جيدا قيمة المقاولات الوطنية في خلق الثروة وأن إنجاح مثل هذه المخططات هورمين بهذا العمل المتكامل الذي يقوم به هذا الفريق الحكومي، حيث كان لهذا العمل انعكاساته الإيجابية في خلق فرص الشغل وتحسين الدخل، وساهم في تحصيل موارد إضافية

كشريك ديال الحكومة والموقع ديالنا كمثل رسمي ديال المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، فصفقنا وقلنا غادي نواكبو من أجل إنجاز هاذ الإستراتيجية، إلا أنه يخيب أملنا، لأن هاذ الحلقة أساسية في هاذ الإستراتيجية اللي هي الحلقة ديال الحكامة، والتي تنص عليها الإستراتيجية، تم تغييرها من طرف الوزارة المعنية وهي (Comité de pilotage) لجنة ديال القيادة ولجنة ديال التتبع، هاذو حقيقة كانوا من الأهمية بمكان وتم تغييرهما، وبالتالي تغيير المقاربة الديمقراطية التشاركية وكذلك مقاربة إقصائية بالنسبة للاتحاد العام لمقاوات المغرب، اللي ما تمكناش من التقييم السليم ديال الإستراتيجية، وهذا ربما ما يحيل أنه كايين هناك (je rejoins) السي القادري أنه ربما كانت تخوفات، تخوفات من طرف الوزارة المعنية من المساءلة ومن التقييم، وهذا ضرب حقيقة لمبدأ دستوري اللي تيربط المسؤولية بالمحاسبة.

في نفس الوقت، شهر من بعد التوقيع، أن أرسلنا رسائل بتحديد، محددين فيها الأسماء ديال الأشخاص اللي خاصهم يمتثلوا في هاذو اللي غيمثلوا الاتحاد العام، فكما قلت أنه تم التغيير ديال هاذ المسألة، وهذا شيء، حقيقة، نأسف له كثيرا.

هاذ المسألة ديال التغيير، حقيقة، خلتنا أنه ما نديروش التقييمات اللازمة في إبانها، وما نحينوش هاذ السياسات وما نثمنوشا، أولا، كتتمين نصفق له ملي تتكون شي حاجة مزيانة، في قطاع السيارات هذا شيء مالي وإيجابي، في قطاع الطيران، يعني نثمن ما يجب تثمينه، وكذلك نوقفو على مكانم الخلل، ونعملو الانعطافات اللازمة في إبانها والتحيين، لو كنا أنه مشركين في الحكامة، لقمنا بما يجب القيام به في إبانها، وغادي نكونو في تساقق وانسجام تام مع خطاب العرش الأخير المجيد ديال صاحب الجلالة، نصره الله، اللي قال لنا، دعا جلالته، وهنا النص "دعا جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص لمضاعفة الجهود، للارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتحيين المستمر للإستراتيجيات القطاعية والاجتماعية". صاحب الجلالة يدعونا إلى ذلك، ما قمناش بهاذ الشيء في "مخطط التسريع الصناعي" منذ 2014، منذ 2 أبريل إلى يومنا هذا ما قمناش بهاذ التقييم، إذن ضيعنا فرصة، حقيقة احنا يحز في أنفسنا أننا تنضيعو نهذرو فرص من أجل أنه المغرب يوصل، حقيقة، ويكون في مصاف البلدان الصاعدة.

إذن هاذ التغيير ديال هاذ الحكامة والتغيير ديال التقييم والتحيين خلانا أنه تكون واحد الضبابية تلف الأرقام التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في الوقت اللي تعلن في الوزارة على خلق 500 ألف منصب شغل و660 ألف منصب ديال الشغل، كانت تقول كايين تضارب تام مع (HCP²) مع المندوبية السامية للتخطيط ومع بنك المغرب.

على المستوى القريب والبعيد ستكون أكثر إيجابية، إن شاء الله، على الأداء الاقتصادي والاجتماعي الوطني، لا من خلال زرع الروح في المقاومة الوطنية ولا من حيث إنتاج فرص الشغل، التي تبقى-في نظرننا-أحد الدعائم الأساسية لخلق الثروة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، تفضل السيد الرئيس في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس ومكونات اللجنة الموضوعاتية على التقرير الفاضل وعلى العمل الدؤوب الذي قاموا به في ظل الصعوبات التي تم تذليلها، وهنا أتوجه إلى السيد الرئيس، فشكرا لكم، السيد الرئيس، على تذليل تلك الصعوبات التي واجهت اللجنة الموضوعاتية، والشكر موصول كذلك إلى الطاقم الإداري لدى مجلس المستشارين، فشكرا لهم جميعا على إتاحة الفرصة لنا لتقييم هذه السياسات العمومية في أحسن الظروف.

في البداية، أود أن أقول أنه سوف، إن شاء الله، أقتصر، نظرا لضيق الوقت، على التحليل والدرس بالنسبة لمخطط التسريع الصناعي حصريا، وإن شاء الله تتاح فرص أخرى لتقييم السياسات الأخرى.

ففي البداية، أود أن أقول أنه أبادي استغرابي واستنكاري على الغياب المتواتر ديال السيد وزير الصناعة اللي لدورتين متتاليتين، يعني سنة تشريعية بكاملها، أنه من غير المعقول أن لا يمثل وزير اللي عندو قطاع وزاري من الأهمية بمكان كقطاع الصناعة والتجارة إلى آخره، أنه ما يمثلش أمام البرلمان للمساءلة، وهذا شيء نشجبه، وهذا من شأنه أن يعطل العمل البرلماني وأن يقيد اختصاصات المجلس، وهذا حقيقة ازدرأ للعمل البرلماني.

أمر بسرعة إلى أنه تذكرنا بأنه لما توقعنا الإستراتيجية ديال "التسريع الصناعي" في سنة 2014، في 2 أبريل 2014، رحبنا في الاتحاد العام لمقاوات المغرب بهذه الإستراتيجية وشفقنا لها، لأنها كانت تروم أن تصيح بلادنا ضمن البلدان الصاعدة.

لكن، على أي، احنا من الموقع ديالنا كقوة اقتراحية والموقع ديالنا

² Haut Commissariat au Plan

مجلس المستشارين يعقد اليوم في هاته الجلسة المسائية ثاني جلسة مخصصة لتقييم السياسات العمومية، طبقا لمقتضيات الفصل 101، الفقرة الثانية من الدستور، وأغتنم هاته الفرصة لأسجل بأن مجلسنا الموقر في حلته القديمة كان له قصب السبق لوحده في عقد هاته الجلسة برئاسة الدكتور بيد الله، تفعيلا وتنفيذا للدستور.

السيد الرئيس،

نعقد اليوم هاته الجلسة، ونحن في الأسابيع الأخيرة من عمر هاته الحكومة. لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، ومنذ البداية أسجل أن الحكومة لم تنهج سياسة اقتصادية شاملة ومندمجة بقدر ما نهجت في تديبرها للشأن العام مقاربات قطاعية بهذا الخصوص، هاته المقاربات كانت محط انتقادات من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات، لماذا؟ لأننا كنا أمام مقاربات متركزة، تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمختلف الوزارات، دون أي رؤية أفقية مؤطرة ودون ربط حجم الاعتمادات المالية بنتائج فعالية ونجاعة السياسات المعتمدة في هاته القطاعات.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤمن بأن نجاح استراتيجية "المغرب الأخضر" مثلا، يبقى رهينا بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط، نؤمن بإعادة النظر في توزيع الدعم ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير.

وبهذا الخصوص، نؤكد على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرضنا لإنتاج الخيرات الزراعية، الأمر الذي يتطلب بكيفية مستعجلة إعادة النظر في الإشكاليات التي تطرحها الملكية ببلادنا.

بالموازاة، يتعين استحضار ضرورة الأمن الغذائي، في وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهذا ما يتطلب تثمين العمل الزراعي، مع إعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي، لأن المغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية، لكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي لبلادنا، لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس، وعلى الحكومة أن لا تستهين بهذا الأمر.

الاقتصاد المغربي، السيد الرئيس، لازال مرتبنا إلى الأمطار، في حين أن التحولات، السادة الوزراء المحترمين، المناخية لازالت تهدد بتصحح منطقة شمال إفريقيا ومن بينها المغرب، إذن ما العمل؟ فإذا كان "مخطط المغرب الأخضر" جاء بتصوير لسياسة فلاحية تهدف إلى تطوير الإنتاج، فلا بد لنا -كفريق اشتراكي- معارض لهاته الحكومة من تقييم عميق أو من تقديم تقييم عميق لهذا المخطط مع اقتراح إجراءات ملموسة:

- أولا، نقول بأن إشكالية الولوج إلى التمويل البنكي، السادة الوزراء، لازالت قائمة بين المستثمرين في الفلاحة من جهة وبين الفلاحين

المندوبية السامية للتخطيط تقول أنه في السنوات ما بين 2002 و2008 كنا كنخلقو 160 ألف منصب ديال الشغل، إلا أنه من 2009 إلى 2015 تقسم هذا الرقم على 3، وما قدرناش نخلقو إلا 56 ألف منصب كمعدل.

وفي السنتين الأخيرتين يعني 2014 و2015 خلقنا يالاه 27 ألف منصب للشغل فيما كل القطاعات، مع تحطيم، مع تحطيم 37 ألف منصب ديال الشغل في الصناعة، إذن إلى درنا 37 ألف منصب ديال الشغل، والتقرير ديال بنك المغرب هذا التقرير اللي تقدم أمام صاحب الجلالة في 29 يوليوز يقول أنه هاذ السنة خلقنا 33 ألف منصب ديال الشغل اللي فيها 15 ألف منصب ديال الشغل في الصناعة، مع تحطيم 37 ألف سنة 2014. إذن إلى درنا الحساب كنلقاوا 37 ألف ناقص 15 ألف، كنلقاوا بأنه خسرنا منذ قدوم مولاي حفيظ العلمي لهاذ الوزارة أنه خسرنا 27 في 22 في 22 ألف منصب شغل، حبذا ما نقولوش 500 ألف ولا 160 ألف، حبذا لو حافظنا على هاذ المناصب اللي جا ولقاها، حبذا لو أن..

احنا لسنا عدميون، هي أرقام حقيقة تدعوننا.. هي خيالية بالنسبة لنا خيالية، أضغاث أحلام، ربما آية قرآنية في سورة يوسف: "قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين"، أفتوني في أمري أنا بغيت غير نفهم، كنقولو 160 ألف، والمندوبية ديال التخطيط تقول لك أودي راه خلقنا 27 ألف واحنا حطمنا 37..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

.. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم. السيد الرئيس، تفضل في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

المستشارة السيدة أمال العمري:

وغادي تزداني شي دقيقة ولا جوج.

السيد الرئيس:

ما غنديش أكثر من الحق ديالك. أجي، تفضلي للمنبر.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

لا حيث عندي سؤال من بعد.

السيد الرئيس،

ونحن على بعد 3 سنوات من انتهاء عمر "مخطط المغرب الأخضر"، اخترنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل باش نساءلو الحكومة عن ماذا تحقق من الأهداف التي سطرت له في أفق 2020 وعن ماذا تعزم الحكومة القيام به من أجل ضمان مساهمة فعالة في خلق الثروة؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 5 دقائق، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة آبتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وفقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومقتضيات مواد الباب الخامس من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه، نيابة عن أعضاء الفريق، بعبارة التنويه لرئاسة المجلس والمكتب على الحرص الشديد والتتبع الدقيق لمواكبة تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور، وذلك دال على أن مجلس المستشارين حريص على استثمار كل الإمكانيات المتاحة دستوريا وقانونيا ومؤسساتيا للقيام بدوره كاملا غير منقوص في المشهد المؤسساتي للبلاد.

كما أنه دل على أن مجلس المستشارين عازم على استنفاد كل طاقته للاضطلاع بأدواره التشريعية والرقابية، وكما هو الحال في كل التجارب المستجدة في هذه الجلسة تعليقا بآليات دستورية جديدة،

الصغار والمتوسطين من جهة ثانية، وفي هذا الموضوع نقترح رفع سقف القروض التي تمنح للفلاح الصغير والمتوسط مع تخفيض الفائدة؛

- ثانيا، السادة الوزراء المحترمين، نقترح تقوية الموارد البشرية والمالية للإدارة المحلية لوزارة الفلاحة في مختلف الجهات مع ردم الهوة القائمة بين مختلف أقاليم المملكة بهذا الخصوص؛

- نقترح تطوير الإنتاج بما ينبغي مواكبته بتيسير عملية التسويق، توفير اللوجستيك، لأنه أحيانا كنا نلقوا السوق المغربية مكتظة بالمنتوج، والفلاحون يجدون صعوبة في تسويق منتوجاتهم، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. ينبغي بحث في إيجاد شركات، ولا بد أيضا من البحث في إيجاد وسائل لوجستكية تضمن حفظ هذا المخزون وكذلك لا بد من تطوير وسائل النقل؛

- نقترح أيضا على الحكومة أن تنسق في سياستها القطاعية بين.. ونعطيوكم مثال، مغرب اليوم اعتمد، والحمد لله، إستراتيجية قوية وواعدة لإنتاج الطاقة الشمسية.. مع الأسف الفلاح أو في القطاع الفلاحي لازال الفلاحون ديالنا لا يستغلون هاذ الطاقة المتجددة في الإنتاج الفلاحي، بل لازالوا يعتمدون على الغاز والمواد مثلًا؛

- خامسا، كنعقولو بأن هناك تهميش واضح لزراعة الحبوب مما ينطوي - كما قلت سابقا - على مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي، يتسم اليوم بالمضاربة ومن السهولة أو بالإمكان أن ترتفع الأسعار ديال الحبوب؛

- سادسا، السيد الرئيس، نقترح تفعيل دور الصندوق التنموية القروية لمواكبة السياسات الفلاحية، لأن الدور ديال هاذ الصندوق لازال متلكنا، ما كاينش تسريع ديال الوتيرة ديال الاشتغال ديالو، لازالت تشتغل بكيفية بطيئة، الأمر الذي يجعله لا يواكب إقرار تنمية فلاحية في التراب..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس، وأقتصر نظرا لضيق الحيز الزمني، وبما أن الفريق كانت له ملاحظات بخصوص المخطط الصناعي، سنسلم الرئاسة المحترمة المداخلة ديالنا مكتوبة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، وأسف على...

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل. السيدة الرئيسة، عندك 5 دقائق، زائد دقيقة مضافة لك من رصيد فريق الأصالة والمعاصرة.

في هذه الجلسة الدستورية المهمة.

مع كامل الأسف، لا بد من إثارة بعض الملاحظات، هو أنه الكلمة ديال السيد المقرر ديال اللجنة ما تمش الاتفاق عليها في اللجنة، وبالتالي ما اعرفتش، لا تلزمتنا.

التقرير المقدم لا يعكس التقييم الحقيقي لمجلس المستشارين للسياسات العمومية، وذلك، أولاً، لظروف الاشتغال ديال هذه اللجنة والوسائل اللي ما كانتش عندها، عدم تجاوب الحكومة مع هذه اللجنة، وبالخصوص 3 ديال الوزارات مهمين، وهي الوزارة ديال الاقتصاد والمالية، الوزارة ديال الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والوزارة ديال التعليم العالي وارتباطها بالبحث العلمي.

مزيان، اليوم، حاضر معنا السيد وزير التعليم العالي، ولكن غايبين العديد من الوزراء، على رأسهم رئيس الحكومة، هذا تقييم السياسات العمومية وهذه الجلسة الدستورية التي جاء بها الدستور في مادته 101 هي جلسة مهمة جداً. على الحكومة كان عليها أن تعطى الأهمية التي تستلزمها، وكان عليها أن تحضر بكامل أعضائها، وعلى رأسهم رئيس الحكومة.

هذه السياسات الحكومية التي نريد أن نتحدث عليها اليوم أونقوم بتقييمها هي بخصوص إنتاج الثروة، لكن، مع كامل الأسف، ونحن اليوم نناقش إنتاج الثروة، لا نرى أية ثروة تنتج.

ونسنتمع إلى السادة الوزراء وبعد ذلك نتدخل لتقييم هذه السياسات.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأخر متدخل عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أساهم باسم مجموعة العمل التقدمي في مناقشة وتقييم بعض جوانب السياسات العمومية المتعلقة بإنتاج الثروة، في إطار فحص كأداة لفحص العلاقة بين السبب والنتيجة وإدراك فائدة سياسة عمومية وأن إدراك فائدة تقييم سياسة عمومية لا يتم إلا من خلال مدى استشعار المواطن بأنه يتوصل عن طريق الرد بما يؤدي وما يساهم به في إنتاج القيمة الإضافية.

وبالتالي فإن هذا التمير الديمقراطي الدستوري الرقابي لا زال فتياً، ولا زال مجلسنا يواجه الصعوبات الكبيرة في تنزيله وفق ما هو منصوص عليه في المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي.

وهذا ما جعل مجلسنا يتشبه بمبدأ المرونة، لا من حيث تشكيل اللجنة الموضوعاتية ولا من حيث التنسيق مع مجلس النواب ولا من حيث صناعة التقرير، وهذا يشفع لهذه التجربة التأسيسية حسب رأي الفقرة الثانية من تقرير اللجنة الموضوعاتية التي مفادها ما يلي: "إن تفعيل مجلس المستشارين لهذا المقتضى الدستوري للسنة الثانية رغم الصعوبات المحيطة بهذه المهمة، فهو سعي هذه المؤسسة إلى ملء كل الفضاء الدستوري المتاح للبرلمان للقيام بجميع أدواره المنوطة به".

لأجل ذلك، باسم فريقنا، نشكر كل السادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية على مجهوداتها التي بذلتها اللجنة التحضيرية في هذه الجلسة الدستورية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فيما يتعلق بالمحاور المقترحة من قبل اللجنة الموضوعاتية، والتي تصب بكاملها في السياسات الحكومية لخلق الثروة، نظراً لضيق الوقت، فإن فريقنا اختار أن يصب تحليله على المداخلة على محور "مخطط المغرب الأخضر".

ولذلك، بناء على هذه الاختيارات الإستراتيجية والمعطيات الموضوعاتية، حيث أننا نرى، السيد الرئيس، أن الغيابات ديال بعض الوزراء اللي ممكن احنا اليوم جينا من أجل تنوير الرأي العام والوصول إلى تحقيق تقييم السياسات العمومية بالفعل، نرى أن الغيابات، السيد الرئيس، ديال بعض الوزراء، خلانا أننا نتراجعو على أننا ندخلو المداخلة، لأن المداخلة ديالنا كملتسمومنها تقييم السياسات العمومية بالفعل، ماشي غير من أجل نديرو المداخلة فقط.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات المحترمات، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

فانطلاقاً من التقرير الذي قدمته اللجنة القطاعية وتحليله من طرف مجموعتنا، يمكن لنا الإدلاء بملاحظات جد مقتضبة:

- الملاحظة الأولى، أن التأمل في موضوع التقييم في السياسات العمومية في مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية في حد ذاته وكل المكتسبات التي تحققت في عهد الدستور الجديد للبلاد، ويمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه يخلق الثروة ويتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب، هذه التطلعات التي هي في تزايد وبشكل مشروع؛

- الملاحظة الثانية، إذا كان الدستور الحالي قد أسند وظيفة تقييم السياسات العمومية والعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة للبرلمان، فمعنى ذلك أن ما تقوم به المؤسسات الأخرى من مندوبية سامية ومجلس أعلى للحسابات وآراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستبقى محصورة في نطاقها المرجعي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والقيام بواجبه في مجال التقييم، مادامت أن المعلومة المتوفرة مازالت ناقصة؛

- الملاحظة الثالثة، محدودية المؤشرات المعتمدة وحصريتها في نطاق الناتج الداخلي الخام، وهو مؤشر غير كافي، لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد غير المهيكل والثروة المرتبطة بالرأس المال اللامادي، ولا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان، وهي مؤشرات إضافية يتعين اعتمادها على غرار ما سارت عليه بعض الدول بجانب مؤشرات الناتج الداخلي.

ولحد الآن يمكن القول بغياب عدد من المؤشرات الأساسية، من بينها مؤشر التشغيل والجهد في مجال البحث العلمي وتقييم المديونية بشقيها ونسب الرضا وارتياح المواطن إلى السياسات العمومية، وغير ذلك من المؤشرات والمراجع إلى التي مازالت غائبة؛

- الملاحظة الرابعة، من بين ما ترشدنا إليه المؤشرات المتوفرة اعتماداً على الناتج الداخلي الخام—وهذا من الأشياء التي يمكن تسجيلها كمجلس المستشارين—أن جهتين فقط من 12 جهة تستحوذان على 48% من الثروة الوطنية، 4 جهات على الثلثين من الناتج الداخلي، وهذا ما يساهم في التمركز القوي للثروة، ويسائلنا كمعنيين بالجماعات الترابية في مجلس المستشارين حول اللاتوازن واللاتكافؤ بين الجهات، وهو ما يعني أن علينا حتماً إنتاج الثروة وأن علينا كذلك توزيعها بشكل عادل ومنصف؛

- خامساً، إن إخضاع تقييم السياسات العمومية في مجالات القطاعات التي تم تقييمها من طرف اللجنة الموضوعية، وقد حصل هناك إجماع من طرف كل من تدخل قبلي بأن القطاعات والسياسات الإستراتيجية القطاعية يجب مراجعتها لأنها غير مؤمنة العواقب في المستقبل.

فلذلك، السيد الرئيس، لانكرما تحقق من منجزات، غير أننا نعتبر أن الاستمرار في نهج مقارنة الإستراتيجية القطاعية غير مؤمن بما يكفي

من أدوات التقييم..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

.. إننا نرى أن هناك حاجة إلى العودة إلى منهج التخطيط أو منهج ضبط التخطيط في المستقبل للتحكم أكثر في مسارنا التنموي.

وشكرا.

ونظراً إلى أن الملاحظات التي أثارها سأسلمها كتابة إلى سيادتكم، إذا سمحتم بذلك.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن، أعطي الكلمة للسادة الوزراء، حسب.. نقطة نظام؟ تتعلق بتسيير الجلسة؟ نعم؟ السيد المقرر ما كاينش شي حاجة اسميتها توضيح، إلا إلى كنا غنخلقو شي تقليد جديد. واشعل اشعل الميكرو باش نسمعوك، تفضل، استثناء.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

سأمد المجلس الموقر بتقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية المحترمة، بمساعدة مجموعة من الأطرف في هذا المجلس.

السيد المستشار الذي تدخل عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي ممثلة في هذه اللجنة، تحدث عن هذا الكلام الذي قاله المقرر أو مداخلة المقرر هي تلزمه لوحده.

هاذ المداخلة، السيد الرئيس، هي خلاصة تقرير، هاذ التقرير وزع على المجموعات والفرق الموجودة في هذا المجلس، والسيد الرئيس تحدث عن كيفية تشكيل هذه اللجنة والإكراهات التي تعرضت إليها، ونحن لم نعرض هذه المخططات ولا المعطيات ولا المعلومات الموجودة في هذا التقرير للتحليل أو التقييم، وإنما اكتفينا بجمعها لإعطائها للسادة والسيدات المستشارين في الفرق والمجموعات للقيام بالواجب في هذه الجلسة السنوية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الآن، إلى اسمحتو غنغطي الكلمة للسادة الوزراء، حسب الترتيب وحسب التوزيع ديال الوقت ديال 85 دقيقة اللي اختارتو الحكومة

النقطة الثالثة، السيد الرئيس، هو أنه ينبغي في ممارستنا أن نميز بين مناقشة تقرير لجنة موضوعاتية وبين أن تتحول الجلسة لجلسة مساءلة على مستوى، كما يقع في السياسة العامة أو غيرها من الآليات الرقابية.

نحن الآن ينبغي أن تكون- في تقديرنا- أن يصب النقاش على محتويات التقرير، وهذا التقرير كنا نتمنى بطبيعة الحال وبطبيعته تطوير الممارسة في المستقبل أن يتضمن اقتراحات وتوصيات للحكومات وللمسؤولين وللمؤسسات من أجل تفعيل هذه.. بطبيعة الحال- كما أشار السيد المقرر مشكوراً- تجميع المادة التي وردت من المؤسسات أو من الوزراء جهد مشكور، ومشكورين عليها، لكن مرحلة التقديم في التعاطي على مستوى تقييم السياسات هو فعلاً أن تبلور القوة الاقتراحية.

السيد الرئيس،

فيما يخص "مخطط المغرب الأخضر"، وبالنيابة عن السيد وزير الفلاحة، وباختصار شديد أؤكد لكم على أن هاذ المخطط هو يطمح إلى أن يجعل القطاع الفلاحي محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وبطبيعة الحال السادة المستشارين أكدوا على الأهمية ديال هاذ المخطط وعلى المحورية ديالو. بكل تأكيد أنتم عملتوا واحد الجهد في تجميع المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وبجلاء التقرير عكس عدد من المعطيات المرتبطة بهذا المخطط، وبكل تأكيد بعد مرور 8 سنوات على إطلاقه فقد حقق تقدماً مهماً، وتبقى الخلاصات والتوصيات مهمة على كل حال لتطوير عمل القطاع بهذا الخصوص.

وإذا سمحتم، السيد الرئيس سأمكنكم، لكي يكون في محضر هذه الجلسة، مساهمة السيد وزير الفلاحة بهذا الخصوص.

شكراً لكم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة الموالية لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، تفضل السيد الوزير.

نقطة نظام السيد الرئيس؟ تتعلق بالتسيير؟ تتعلق باش؟

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

بتسيير الجلسة.

السيد الرئيس:

بتسيير الجلسة. عفواً، السيد الوزير، نسمعوا نقطة نظام تتعلق بتسيير الجلسة.

لأنفسها، بمقتضى الرسالة اللي وافانا بها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأبدأ ب:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري، نذكركم: 5 دقائق؛

- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي: 15 دقيقة؛

- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: 20 دقيقة؛

- وزارة السياحة: 15 دقيقة؛

- التعليم العالي: 15 دقيقة؛

- الشؤون العامة والحكامة: 15 دقيقة.

إذن أعطي الكلمة، لمن سينوب.. للسيد الوزير نيابة عن وزير الفلاحة والصيد البحري، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العزيز عماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري):

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

أولاً، هذه الجلسة اللي جاها الدستور هاذي كنتطبقوها لثاني مرة، بمعنى آخر نحن في مرحلة للتأسيس لهاته الممارسة لهاته الآلية التي أتى بها الدستور، وبطبيعة الحال هاته الآلية منصوص على تطبيقاتها وإجراءاتها على مستوى النظام الداخلي.

وأريد أن أؤكد في بداية تدخل السادة الوزراء على أن الحكومة حرصت باش تجسد التعاون لإنجاح هذه الجلسة، كما فعلت في السنة الماضية، السيد رئيس المحترم، فعلنا باش يكون فعلاً تنزلاً، رغم أن الظروف ديال الجميع اللي كنتشغلوفها، على كل حال، نتفهمها جميعاً.

وأؤكد على أنه في النظام الداخلي مفروض تحديد موضوعات السياسات العمومية كتكون في الدورة ديال أكتوبر باش كيكون واحد الوقت ديال أخذ الآراء ديال المؤسسات وديال الهيئات، لا بالنسبة للسادة المستشارين، لكن كذلك بالنسبة للسادة الوزراء، لكن بطبيعة الحال هاذ الأمر نتفهم جميعاً على أنه نتعامل في إطار روح التعاون.

الأمر الثاني هو أؤكد على أن السادة الوزراء كانوا حريصين على أنهم يحضروا في اللجان مع من حضر من السادة المستشارين، باش يكون نقاش مسؤول وحيوي، ومدوا اللجنة الموضوعاتية، مشكورة، بالمعطيات الضرورية باش يقوموا بالعمل ديالهم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

بتسيير الجلسة بكاملها، إلى سمحت.

أنا تنقرا المادة 100 من الدستور، تتقول في الفقرة الأخيرة: "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"، يعني احنا في جلسة خاصة، لسنا أمام جلسة الأسئلة الشفهية، والتقييم ليس نقدا ولا افتتاحا، هو حوار بين الحكومة في برنامجها والوزراء.

الآن ما سمعناه، السيد وزير الفلاحة أعطانا غير تقرير مكتوب.. كان.. لا، نخليو نخليو المسألة ديال التضامن الحكومي، خاصو يقول لنا ها نقط الضعف، ها نقط القوة في "المخطط الأخضر" باش يكون حوار، وهذا كيتجلى من خلال الملاحظات والمدخلات ديال.. وإلا هاذ الجلسة الخاصة حولناها إلى جلسة مساءلة، في حين—أنا معك السيد الوزير—على أنها ليست جلسة مساءلة ولكنها حوار في ظل سياسات للتقييم ماثي للنقد.

فلذلك، أتأسف أنه الوزراء اللي معينين ما حاضرينش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة وصلت.

تفضل السيد الوزير. تفضل، الكلمة عندك، السيد الوزير، في حدود 15 دقيقة.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

أود أن أذكر في البداية أن مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 يهدف إلى النهوض بصناعتنا الوطنية، حتى يتسنى لها المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات، سواء منها الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية.

وكما تعلمون، فإن هذا المخطط يسعى في أفق 2020 إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط لينتقل من 14% حاليا إلى 23%، إن شاء الله في أفق 2020، والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

فمنذ شهر يونيو الأخير، تاريخ إعداد وتوجيه تقرير حول تقدم تنزيل مخطط التسريع للتنمية الصناعية للجنةكم الموقرة المكلفة بتقييم السياسات العامة، عرف المخطط المذكور تقدما هاما، وهو ما تم تقديمه في 4 من يوليوز الأخير بالدار البيضاء بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والجدير بالذكر أنه إلى غاية متم يوليوز 2016، تمت هيكلة 12 قطاع صناعي على شكل منظومات صناعية فعالة، وهي كالتالي:

- قطاع السيارات؛

- قطاع النسيج؛

- قطاع الطيران؛

- قطاع شاحنات الوزن الثقيل؛

- قطاع الكيمياء؛

- قطاع البناء؛

- قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية؛

- قطاع الجلد؛

- قطاع (L'offshoring) أي ترحيل الخدمات؛

- قطاع الصناعة الدوائية؛

- قطاع البلاستيك؛

- قطاع منظومة المجمع الشريف للفوسفات.

إن التفعيل القطاعي للمنظومة الصناعية التي تم إعطاء انطلاقها مع بداية مخطط التنمية الصناعية بهم حاليا جل الفروع الصناعية الوطنية، بما فيها القطاعات الحديثة مثل قطاع السيارات والطائرات، وكذلك القطاعات التقليدية كالنسيج والجلد، حيث تم في هذا الإطار تفعيل 41 منظومة صناعية تغطي 12 قطاع، وهذا تم بتنسيق وتعاون مع الفيدراليات المهنية.

أما بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية والكهرباء والطاقات المتجددة، فإن تفعيلها على شكل منظومات صناعية هو في طور الإنجاز، وسيتم قريبا التوقيع على عقود الأداء الأمثل أي (Contrat de Performance) لتفعيل هذه المنظومات.

وبخصوص قطاع السيارات والطيران موضوع عقد الأداء الأمثل، فإنهم يساهمون في تنمية وتطوير وتنسيق منظومات الفروع التي تنتهي لهذه القطاعات.

بالنسبة لتأثير هذه الإستراتيجية على مجال التشغيل، فبخصوص خلق مناصب الشغل، هناك مؤشران لقياس تأثير "مخطط التنمية الصناعية" على ذلك:

والمتوسطة:

- 24% للمشاريع الصناعية الإستراتيجية.

إن تعبئة هذا المبلغ سيكون تدريجيا، ويتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا فيما يخص إحداث مناصب الشغل وتطور النشاط المزاو، وتنقسم عروض الدعم إلى 4 أصناف، وهم:

- أولا، دعم الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى التي تعتبر قاطرة للمنظومات في ميدان التجهيز والآليات والعقار والبنائيات؛

- ثانيا، تطوير تنافسية المقاولات التي توجه أنشطتها للتصدير وكذا رفع الحواجز التي تعترض هذا القطاع؛

- ثالثا، تبني إجراءات مالية تمكن من تقوية الدينامية؛

- رابعا، تطوير البنائيات والمناطق الصناعية الموجهة للكراء بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية.

بالنسبة للتمويل، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات القطاعية للتمويل مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، والتي ستمكن من تنشيط التدفقات المالية نحو الفاعلين الصناعيين، ولاسيما قطاع النسيج.

وفي هذا الصدد أجازت هيكلية المنظومات الصناعية الفعالة استئناف القروض والتمويلات الموجهة للتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير الأخير لبنك المغرب، حيث أقر 89% من الفاعلين الصناعيين بالمغرب أن هناك تحسن ملحوظ في الولوج إلى القروض.

العقار: وفي هذا الإطار، وفي إطار توفير الوعاء العقاري المناسب، اعتمدت الوزارة برنامجا طموحا يتمحور حول إنجاز مشاريع حظائر ومناطق صناعية مندمجة موجهة للكراء.

ومن جهة أخرى، تم اعتماد منهجية جديدة للاستجابة بشكل فعال لتلبية الطلبات خلال السنوات القادمة، عبر:

- إحداث موقع إلكتروني (<http://www.zoneindustrielles.ma>) يحتوي على جميع العروض الموجودة، كما سيمكن هذا الموقع المستثمرين من معلومات دقيقة حول المسائل التقنية والمالية؛

- سياسة تنموية واضحة تستجيب للحاجيات المعبر عنها، وذلك بتعبئة 1000 هكتار مخصصة للمنظومات الصناعية عبر نموذج الكراء.

التكوين: في إطار ورش التكوين تم بذل مجهودات هامة لإحداث تحول قوي في المقاربة العمومية للتكوين، فأول مرة تم إنجاز دراسة لتكوين مستخدمين عمليين، تقنيين، مهندسين ومسيرين، تماشيا مع احتياجات الفاعلين خلال السنوات المقبلة.

- أولا، مناصب الشغل المزمع إحداثها والمشار إليها في إطار المنظومة الفعالة التي يتم تنزيلها عبر عقود الأداء الأمثل قطاعيا، والتي تعبر عن الالتزامات بخلق مناصب الشغل في أفق 2020 من طرف الفيدراليات المهنية للقطاعات المذكورة، وأذكر أن كل الفيدراليات المهنية هم أعضاء في الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- ثانيا، مناصب الشغل المحدثة فعليا في إطار المشاريع المنجزة من خلال اتفاقية الاستثمار الموقعة مع الفاعلين الصناعيين، والتي تعبر عن مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في مواقع الإنتاج التي هي طور الإحداث أو طور التوسع.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب الشغل التي التزم الفاعلون بإحداثها في إطار المنظومات الفعالة حوالي 427 ألف منصب شغل في أفق 2020.

أما بخصوص المناصب المحققة، فممنذ أكتوبر 2013 أبرمت الوزارة والمستثمرين عدة اتفاقيات مهيكلية لجذب أو توسيع صناعات عالمية رائدة بالمغرب. كمثل على ذلك: هناك قطاع السيارات، أذكر شركة Yazaki، (Renault, Psa, Peugeot, Citroën Delphi)، وقطاع الطيران (Stelia, Airbus) وقطاع الطاقات المتجددة (Siemens) وقطاع النسيج (Décathlon).

لقد تم إحداث حتى متم يوليو 2016 حوالي 158 ألف منصب شغل من خلال اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الوزارة والفاعلين المغاربة والأجانب.

إن أجراة إحداث مناصب الشغل انطلقت فعليا مع بداية هذه السنة، وستستمر الوتيرة بشكل أكبر خلال السنة المقبلة، إن شاء الله.

فيما يخص الدعم الموجه للفاعلين، وتبعا للالتزامات الفدراليات المهنية والمستثمرين، عملت الدولة من خلال الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على توفير الوسائل المالية والمادية اللازمة لضمان نجاح المنظومات الفعالة، وذلك تماشيا مع المبادئ الموضوعية مع انطلاقة "مخطط تسريع التنمية الصناعية"، ولا سيما تلك المقررة في صندوق التنمية الصناعية، كما أن الإفراج عن هذا الدعم سيكون تدريجيا ومناسبا لما سيتم تحقيقه من الأهداف المسطرة في المنظومة الصناعية.

صندوق التنمية الصناعية: بالنسبة لهذا الصندوق لقد تم إلى حدود متم يوليو 2016 وضع رهن إشارة المنظومات الصناعية الفعالة المهيكلية وآليات الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا للمشاريع الصناعية والإستراتيجية ما مجموعه 17.3 مليار درهم من صندوق التنمية الصناعية، ويتوزع هذا الغلاف المالي، كما يلي:

- 52% لفائدة 41 منظومة صناعية مهيكلية؛

- 24% مخصصة لآليات الدعم الموجهة لفائدة المقاولات الصغيرة

الرقمي، وهي كالتالي:

أولاً: بالنسبة للإمكانيات المتاحة لإستراتيجيات المغرب الرقمي 2013:

لقد جاء في التقرير أنه تم التخصيص لهذه الإستراتيجية مبلغ إجمالي قدر ب 19.5 مليار درهم، إلا أن التكلفة المقدرة لهذه الإستراتيجية حددت في مبلغ 5.6 مليار فقط، ولم يكن هناك أي مبلغ إجمالي مخصص، كان هناك تقدير.

وبالنسبة للجنة المكلفة على السهر على توفير برنامج الحكومة الإلكترونية، فإن الأمر يتعلق بالمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي وليس اللجنة الوطنية للتكنولوجية المعلومات كما جاء في التقرير.

أما محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، أسند تنفيذه إلى لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية، تم إحداؤها على مستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، ولم تشمل هذه اللجنة وكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هو مشارف في التقرير.

وللتأكيد كذلك، فقد تم تنفيذ تدابير مواكبة بإشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، وليس فقط من قبل الوزارة المكلفة، كما جاء في التقرير.

ثانياً، حصيللة تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

بالنسبة للجدول المبين في التقرير والذي يضم نتائج إنجاز المشاريع المدرجة في المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي، فبخصوص الإجراء المتعلق بدعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الربط بالإنترنت، مازال قيد التنفيذ ولم تتعد نسبة الإنجاز 11% كما جاء في التقرير، غير أن البرنامج امتد من 2008 إلى 2013 واستفاد حوالي 150 ألف إطار تربوي من جهاز حاسوب مربوط بالإنترنت مع متم 2011، أي بإنجاز ما يفوق 100%.

كما تمت مواصلة إنجاز النسخة الثانية لهذا البرنامج على شكل دعم الاشتراك الشهري للأنترنت.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة الآن لوزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في حدود 20 دقيقة.

وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد خريطة جهوية للتكوين ستكون بمثابة دفتر تحملات بالنسبة للصناعة والمعاهد التكوين والمدارس وللجامعات.

وفيما يخص المعطيات والمؤشرات المتوفرة حول القطاع، فإن الوزارة تجد صعوبة في التعامل مع الأرقام المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بحصيللة مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، حيث تدمج هذه الأخيرة، يعني (HCP) مؤشرات القطاع الصناعي مع قطاع المعادن وقطاع الصناعة التقليدية، ولذلك ينبغي تتبع ورصد على المدى المتوسط تطور مناصب الشغل الصناعية التحويلية، وسيمكن هذا الإجراء بدون شك من تقييم واقعي ودقيق لمدى نجاح هذا المخطط وتأثيره في خلق مناصب الشغل.

وبخصوص المشاريع الإستراتيجية التي تم تحديدها، فإن عروض الدعم لم يتم تحديدها في جهة معينة بالمغرب—كما جاء في التقرير— حيث أن كل العروض لا تميز بين الجهات، وترتكز بالتالي على المشاريع ومستوى الدعم بالنسبة لكل القطاعات والمنظومات الصناعية.

وتجدر الإشارة في آخر هذا المحور، أن ميثاق الاستثمار الجديد، سيمكن كل جهة على حدة من تبني سياسة خاصة بها لدعم المستثمرين لتنميتهم ما تقوم به الوزارة في إطار "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020".

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم مخطط التسريع الصناعي.

أما بالنسبة لمحور تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، فتماشياً مع سياسة الأوراش الكبرى التي تنهجها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، واعتباراً لكون تكنولوجيات المعلومات أحد الركائز الأساسية لمواكبة هذه السياسة وكذا التغلب على الفجوة الرقمية وإدماج المغرب في الاقتصاد الرقمي، اعتمدت الوزارة إستراتيجية "المغرب الرقمي 2013"، والتي كانت تهدف آنذاك إلى تحقيق ناتج داخلي خام إضافي يقدر ب 27 مليار درهم وخلق حوالي 30 ألف منصب شغل عمل إضافي في أفق 2013.

وترتكز هذه الإستراتيجية على 4 محاور أساسية، وهي:

- محور التحول الاجتماعي؛
- محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة؛
- محور إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- محور صناعة تكنولوجية المعلومات.

فيما يخص تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، أود أن أعرض على حضراتكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الملاحظات التي تخص تقييم إستراتيجيات المغرب

السيد عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بصدق، السيدات والسادة المستشارين، أنا سعيد بالمشاركة في هذه اللحظة الدستورية المتميزة، هادي ثاني مرة أشارك بعد مجلس النواب منذ يومين، وهذه في الحقيقة لحظة مهمة جدا لأنه مضى علينا زمن كنا نطمح داخل المؤسسة التشريعية إلى أن تكون لنا الإمكانيات والآليات لتقييم السياسات العمومية. الحمد لله، الآن هذا يأخذ طريقه، بالطبع الأمر ليس سهلا، لكن الحمد لله، هذا التمرين الآن ما بين المؤسسة التشريعية والحكومة، لابد أن يأتي أكله في السنوات أو في المراحل المقبلة.

أنا عندي بعض الملاحظات المنهجية حول ما نحن بصدد، وبعيدا على أي مزادة، غير نؤكد على مجموعة من الأمور:

نحن نتحدث على تقييم للسياسات العمومية، وهذه السياسات العمومية يفترض أنه كايين تقرير أعدته اللجنة الموضوعاتية، والذي يجب أن يكون المنطلق ديالنا في تقييم هذه السياسات، لأنه على كل حال مساءلة الحكومة هي واحد المسألة اللي عندها بطبيعة الحال المجال ديالها، وهي المسألة مفيدة، وهادي بطبيعة الحال من الآليات اللي عند المؤسسة التشريعية، لكن الإشكال ديال السياسات العمومية اللي تنعانيو منو هو أن هناك مجموعة من السياسات التي لا نجد لها المتسع والفضاء لتقييمها كما يجب أن نقيمها.

وهذا القضية في الحقيقة الدستور عندما نص عليها، يجب أن ننتبه إلى أن هناك سياسات عمومية اللي هي عابرة للحكومات، فلا يصح عقلا ولا منطقا أننا نجيبو وناخذو هذه السياسة العمومية ونقسموها طريقات، هاذ الطريف أنا موجود فيه، إذن هو جيد، وهاذ الطريف أنا غير موجود فيه إذن بالتابع غيكون ماشي هو هذالك.

السياسات العمومية سياسات عمومية ديال البلاد ديالنا، وستلاحظون أن أغلب السياسات التي نتحدث عنها، والتي اخترتموها، مشكورين، هي سياسات انطلقت قبل هذه الحكومة. انطلقت بأهداف، هناك بعض الأهداف أعيد النظر فيها، لكن احنا الذي نسعى إليه كحكومة وكمؤسسة تشريعية أن نرى مدى تنزيلنا لهذه الأهداف، والآثار ديال هاذ السياسات العمومية على البلاد ديالنا في مختلف المناحي.

وأود أن أتوجه في الحقيقة، إلى اسمح لي السيد رئيس فريق الأصاله والمعاصرة، يعني في إطار المناقشة البعيدة عن كل التوتر، أولا، الربط بإنتاج الثروة لم يكن موضوعيا، بحيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن

رقم، ونعتقد أن هذا الرقم الذي ذكره السيد الرئيس هو رقم مشرف، بالنظر للوضعية الاقتصادية الدولية، لكن اجتزاؤه من السياقات الميزانياتية والاقتصادية-في نظري-هو اجتزاء غير موفق، لأنه كيف يصح، مرة أخرى من الناحية الموضوعية، أننا نتكلمو على رقم الناتج الداخلي الخام، بطبيعة الحال دون ذكر مجموعة من الحثيات ديالو، وما نقولوش مثلا بأن الحكومة ورثت عجزين توأمين، والسيد الرئيس عارف بهذه الأمور، وهما عجزان خطيران جدا، كان ممكن أن يصيبا البلد والاقتصاد ديال البلد بالسكتة.

كيف يصح ألا نتحدث عن أن الحكومة ورثت-وهذا يعلمه الجميع-إشكالات معقدة عمرت لسنوات، منها مثلا المقاصة، 2012 السيد الرئيس تيعرف أن المقاصة بوحدها ابتلعت 56 مليار ديال الدرهم من الميزانية، إذا أضفنا ذاك الشيء يمكن الناتج الداخلي الخام ديالنا يولي أكبر مما نتصور.

كيف يمكن أن نغض الطرف على الإشكالية ديال صناديق التقاعد، والسيد الرئيس والسادة المستشارون يعلمون أن هذا كذلك مما عمر لسنوات.

كيف يمكن أن نغض الطرف-وأنا أتكلم من موقع العارف بهذه الأمور-عن مجموعة من المؤسسات العمومية التي كانت تسير نحو الحائط؟ المكتب الوطني للماء والكهرباء، الحكومة عندما أنقذته، أنقذته بأكثر من 40 مليار ديال الدرهم، لو كان خذيناها ودرناها فهاذ الناتج الداخلي لكننا في...

وهذا بطبيعة الحال كان يحتاج منا إلى تعبئة الأموال وتعبئة الميزانيات، لكن كذلك يحتاج إلى شجاعة سياسية، لأن ما سنتحدث عنه من سياسات عمومية في ميدان الكهرباء والماء لا يمكن أن يتم بدون مؤسسة إستراتيجية لها كامل صحتها المالية والاقتصادية.

كيف يمكن أن نغض الطرف عن سداد المتأخرات ديال المقاولات؟ راه ساهل باش الحكومات السابقة تلتزم وتتجي حكومة نتلقى كايينة متأخرات. غير في قطاع المحروقات كانت تتجاوز 15 أو 16 مليار ديال الدرهم.

كيف يمكن أن نغض الطرف عن الالتزامات الاجتماعية التي اتخذت فيها قرارات في ظروف استثنائية، نعلم كل حثياتها، والتزمت بها الحكومة؟

علاش تنقول هاذ الشيء، السيد الرئيس؟ السيد الرئيس، والسادة المستشارين، علاش؟ لأنه نحن بصدد واحد الموضوع اللي هو موضوع مهم جدا لبلادنا، اللي مرتبط بتقييمنا لهاذ السياسات العمومية، وأساسا في التقييم نستحضر الأهداف التي سطرت والإكراهات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف على المستوى التمويلي على مستوى السوسيو اقتصادي، وغير ذلك.

وزدنا على هاذ الشيء، قلنا اللي عندو الحد الأدنى 300 ميغاواط، و300 ميغاواط هو تقريبا دولة من الدول ديال إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن لو ينتج اللي بغا، ينتج 500، ينتج 1000، ينتج 1500، وهاذي شجاعة، بحيث أنك قادر على أن تعطي واحد المجموعة من الخيارات الأخرى غير الخيار ديال المكتب الوطني للكهرباء، فتحنا الجهد المتوسط للاستثمار، فتحنا الجهد المنخفض للاستثمار، وأنا أقول هذا في جملة صغيرة، ولكن أنتم تعلمون أن هاذ الأمر—كما تقول العرب—"دونه خرط القتاد"، لأن ماشي شي حاجة سهلة، أنك تقدر تقنع جميع الفاعلين بأهمية أن تفتح الجهد المتوسط والجهد المنخفض. الجهد المنخفض غيكون عندو أثر على المستهلك المغربي، لأنه غادي يجي في واحد الوقت يمكن لو يستعمل الألواح الشمسية ويدير واحد المقاصة مع الموزعين.

درنا الوكالة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، وهذا مهم جدا، بحيث لن تدخل الدولة من الآن فصاعدا في تحديد تعريفه الدخول للشبكة الكهربائية، لأن الدولة طرف، الإدارة طرف من الأطراف.

ودرنا بطبيعة الحال الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، اللي غادي تمكنا بطبيعة الحال من امتلاك الناصية ديال هاذ المجالات النووية، إلى الله عز وجل يسر في السنوات المقبلة. على كل حال، هذا من البدائل اللي هي موجودة عندنا الآن.

بطبيعة الحال نحن عندما نتحدث عن المجال الطاقى لا نتحدث فقط عن الإنتاج، كنتحدثو على ثلاث مستويات:

مستوى إنتاج الكهرباء، لكن كنتحدثو عن البنية الصناعية، وأقول للتاريخ أن فهاذ الحكومة—وأنا مضطر أن أقولها، واخا ما كيعجبنيش هاذ الشيء—عندما كنت وزير للصناعة، ألزمتنا في مدونة الصفقات العمومية تدخل الموازنة الصناعية، وطورنا المفهوم ديال الموازنة الصناعية باش يولي الإدماج الصناعي، لأنه لا يعقل باش البلاد تدير استثمارات بالملايير ديال الدراهم، وهاذوك اللي تياخذوا المناقصات (les adjudicataires) يمكن لو يشري من ألمانيا، يمكن لو يشري من أمريكا، وأنت لا حظ لك في ذلك.

الآن عندنا بعض المشاريع في المجال ديال الريجي اللي وصلنا لحوالي 70% من الإدماج الصناعي المحلي، وهذا كيشرح لكم علاش شركة بحال (Siemens) جات وفتحت واحد المعمل ديال مليار و200 مليون باش تنتج ذوك المراوح (Les pales) ديال أسميتو، لأنه هذا من الأمور التي أصبحت الشركات التي كانت تقول سابقا لن نفعلها لأن المؤسسات المالية الدولية كانت تقف بجانبها، أصبح الآن هذا من الأمور المهمة جدا، لأنه احنا بالنسبة لنا بدون بنية صناعية اللي غادي تحقق هاذ النقل التكنولوجي واللي غتنتفع بلادنا، سنكون بحال شي واحد كيعطي خيرو لغيرو.

المسألة الثالثة—وهذا مهم جدا—وهو أننا ألزمتنا أنفسنا باش يكون عندنا واحد المستوى من البحث والتنمية. أنا لا أتحدث عن البحث على

وعود على بدء أنا نتكلم الآن في القطاع الذي يفترض، بطبيعة الحال، أنني سأحدث فيه هو القطاع ديال الطاقة بالأساس، كيف يمكن أن نتحدث عن إنتاج الثروة ونحن بلد—وأنتم تعلمون ذلك—كان يرتهن إلى الاستيراد الطاقى ب 98% وهو ما يمثل أولا، إشكالات على مستوى الموازنات ديالو، ويمثل إشكالات كذلك على مستوى قدرته على الحركية بالنسبة للمقاولات ديالو، إلى غير ذلك؟ ونحن الآن نفتخر—على كل حال—ماشى غير هاذ الحكومة ولكن عموم الفاعلين، بأن لدينا الآن إستراتيجية طاقية انطلقت سنة 2009، ونحن نعدل فيها بعض المقترضات، بناء على أنه جلالة الملك أعلن على هدف جديد، وهاذ الهدف اللي أعلن عليه جلالة الملك كان هدف الذي تمت دراسته، وهاذ الإستراتيجية الطاقية التي جعلتنا الآن أقول بكل افتخار، نتحكم نسبيا في واحد المجال حساس جدا لا يمكن تصور أي نشاط بدون أن نمتلك مداخله ومخارجه.

وأنا نعطي غير بعض الأمور للسادة المستشارين مشكورين، على كل حال، أنا اطلعت على التقرير، هو—كما تفضل السيد المقرر—هو تقرير كان تقريراً تجميعياً، يعني ما دخلش في واحد المجموعة ديال التقييمات، ولكن احنا في الإستراتيجية الطاقية ديالنا نركز أساساً على تامين الموارد المحلية، وهاذ الموارد المحلية هي الموارد ديال الطاقات المتجددة، وهذا سمح لنا بأن نكون في توازن مع المنظور ديال المملكة المغربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وهذا كما تقول العرب "وقع الحافر على الحافر".

الحمد لله، عندنا موارد طاقية، تامينها تيمكن يخلينا، إن شاء الله، في أفق 2030 نوصول 52% من القدرة الكهربائية ديالنا المنشأة من أصل متجدد، وهو رقم كبير جدا ورقم محترم على المستوى الدولي، وعندنا الآن إلى حدود 2030 نكاد بالميجاواط واحد نعرف ما سيكون لنا، عندنا 20% غتكون شمسية، إن شاء الله، و20% ربحية و12% كهرومائية، وغادي تولى عندنا 25% من الغاز الطبيعي المسال 20% من الفحم الحجري، وغنتقصو الفبول إلى حدود 3%، وهذا مهم، وعلاش؟ حيث حتى بالنسبة للمستثمرين يكادون يعرفون تقريبا (au mégawatt) (près) أش غادي يكون عندنا، إن شاء الله، في 2030.

إذن غنتقصو من الأحفوري بحيث غنهبطو الفحم الحجري ل 20%، ولكن غندخلو الغاز الطبيعي المسال، وهاذ الشيء علاش طلقنا المشروع ديال الغاز الطبيعي المسال اللي غيكون حجم الاستثمار ديالو 40 مليار ديال الدرهم، وألزمتنا أن يمرحما عبر الشركات المغربية، بحيث لا يكون هذا المشروع فقط مشروع دولي بدون تكون للشركات المغربية حظ فيه، باعتبار أنه مشروع مهيكلي.

كذلك في هاذ الاتجاه هذا، رفعنا السقف ديال الإنتاج الذاتي، وهاذي شجاعة قمنا بها، علاش؟ ما بغينا نخليو احنا المستثمرين يرتبطوا فقط بالمكتب الوطني للكهرباء، الإنتاج الذاتي الآن السقف ديالو 50 ميغاواط، يعني مدينة بحال تطوان، يمكن أي مستثمر تكون عندو هاذ القدرة.

أنا، إن شاء الله، نزلوها ذات التبعية الطاقية إلى حدود 80%.

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السادة المستشارين.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، عندك مازال 4 دقائق، حيث ملي ابدتي الكلمة ديالك راه كان خطأ في (donc)، (tableau) إلى ابغيتي تكمل عنك ما زال 4 دقائق، واخا، شكرا.

إذن الكلمة الآن للسيد وزير السياحة في حدود 15 دقيقة.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أريد في الأول أن أشكر مجلس المستشارين على هذه الفرصة، هذه الفرصة مهمة جدا لتفعيل آلية دستورية، وأريد أن أهنأ مجلس المستشارين على ذلك، لأن هذه سنة حميدة تجاوزنا معها، تجاوزنا مع هذه الآلية بكل أريحية، وكذلك تجاوزنا معها في إطار تزويد اللجنة وكذلك الحضور مع اللجنة وتزويدها بكل الوثائق في هذا الإطار.

نعم، نحن في لحظة تأسيس وفي لحظة تمرين، ويجب أن نعطي لأنفسنا الوقت لكي نجد الآلية المناسبة من أجل أن نفعل هذه السنة الدستورية فيما يخص تقييم السياسات العمومية.

أنا المسألة الأولى التي بغيت نوقف عندها وهو أننا بصدد تقييم— على الأقل في هذه الجلسة— خطط واستراتيجيات التي هي طويلة الأمد، هي طويلة الأمد، تعاقبت عليها حكومات متعددة، وهذه الحكومات المتعددة حاولت تطبيقها في إطار أولويات تحددها هي هذه الحكومات، ولكن هناك ثوابت لا محيد عنها، هناك ثوابت لا محيد عنها، لأن هاذي استراتيجيات على المدى البعيد، تدوم 10 سنوات، تدوم 15 سنة، والبعض منها يدوم أكثر من ذلك، ولكن راه ماشي كل حكومة كتغير الأهداف فيما يخص هذه الإستراتيجيات العمومية، ماشي كل حكومة كتغير كتحاول أنها تعيد النظر في ثوابت هذه الإستراتيجية، إعادة النظر في بعض القضايا ولكن هذا يتطلب استشارات التي كتتعدي الحكومات المتعاقبة واستشارات التي هي فيها كثير من الأطراف كتتعدي الحكومات، إذن هاذي مسألة أساسية.

والمسألة الثانية هو أنه حين نتكلم عن التقييم، لأنه الرغبة السياسية والإرادة السياسية موجودة، لأنه هاذي استراتيجيات تتعدي الحكومات.

(la recherche fondamentale) على البحث النظري، أنا أتحدث عن البحث التي مرتبط بالتنمية، بحيث عندنا إكراهات، عندنا إكراهات ديالنا التي خاصها ذلك الإكراهات تستاجب لها المؤسسات البحثية ديالنا، وهذا بطبيعة الحال من شأنه في السنوات المقبلة، السادة المستشارين، السادة الوزراء، أن يعطي لبلادنا واحد المناعة في ما يتعلق بضبط توازناتنا الطاقية.

وقبل أن أختم، بغيت نقول واحد القضية، راه دخول المغرب في الرهان ديال الطاقات المتجددة لا يعني أنه لن يواصل تنقيبه في الأحواض الرسوبية ديالو على النفط والغاز، احنا عندنا 900 ألف كيلومتر مربع ديالنا، أحب من أحب وكره من كره، فيها (L'onshore) وفيها (L'offshore)، والآن استطعنا باش نجيبو أكثر من 35 شركة دولية، وهاذي الشركات الدولية تشتغل على قدم وساق، والراجح، الراجح، إن شاء الله، في السنوات المقبلة يكون عندنا واحد الحظ من الغاز الطبيعي.

لكن اللي مهم بالنسبة لبلادنا، هو أن هذا الذي سيأتي لن يكون إلا شيئا جيدا، وإلا فالاقتصاد الوطني فهو اقتصاد متنوع، والآن أثبتت التجارب على المستوى الدولي أن الذي سعت إليه المملكة المغربية منذ سنوات في تنوع اقتصادها هو الذي أعطاها واحد المناعة.

الآن، بطبيعة الحال، في ضوء ما أعلن عنه جلالة الملك في قمة الأطراف، والاختيار ديال قمة الأطراف كان عندو دلالات، عاد عندنا 52% كهدف، بطبيعة الحال درنا واحد إعادة تجميع القطاع المؤسستي الطاق، بحيث أننا أعطينا مجموعة الصلاحيات لشركة "MASEN"³، وحيدنا مجموعة ديال الصلاحيات للمكتب الوطني، وأقول للذين لم يستوعبوا هذا الأمر، المكتب الوطني مؤسسة عمومية ديال الدولة المغربية وشركة "MASEN" مرة أخرى هاذي شركة خاصة ديال الدولة المغربية، وجميع الشركات التي كابنين في القطاع الخاص عمومية مملوكة للدولة المغربية، لا يصح أن نقول كلاما لا يستقيم، ما كايئة لا وكالة فلان ولا مكتب ديال فلان، هاذي مملوكة للدولة المغربية، وأنتم تعلمون أن الدولة عندما تملك شيئا لا يمكن أن تخصص منه شيئا أو تباع إلا بتريخيص من المؤسسة التشريعية، وهاذي هي الضمانات بطبيعة الحال، أنه في المستقبل، إن شاء الله، غتكون عندنا واحد القدرة على أن نضبط هذا.

وهاذ الشيء علاش عاود على بدء، علاش النموذج الطاق الآن في المملكة المغربية يستهوي الآخرين؟ علاش؟ لأنه نموذج براغماتي، فيه مزيج طاق براغماتي، ينطلق من الموارد المحلية ديالنا، وعتلاخلوا بأننا احنا ركزنا على الشمسي والريعي والكهرومائي، لكن من غدا إلى ثببت مثلا الطاقة العضوية (La biomasse) أنها صالحة باش تكون سياسة عمومية، حتى هي يمكن لها تدخل في المزيج ديالنا الطاق، وستحوي بطبيعة الحال بلادنا، وستسمح لنا أنه في 2030، السيدة الرئيسة،

³ Moroccan Agency for Solar Energy

(développeurs) يعني أنهم اللي يجيوا يعملوا فنادق، ويعملوا وحدات سياحية ويعملوا وحدات سكنية، هذا هو النموذج.

والدور ديال الدولة هو ما يخص مشاريع المشاريع، مخارج هاذ المنتجعات التي تم اعتمادها، هذا هو النموذج اللي عملوا.

دول أخرى اعتمدت نماذج أخرى، إلى مشيتي مثلا للمكسيك، الدولة هي اللي كتدير التهيئة وتضع رهن المستثمرين العقار.

بالنسبة لنا احنا اعتمدنا نموذج اللي هو قطاع خاص-قطاع خاص، مع الدور ديال الدولة اللي تيكون في الخارج، اللي تيكون خارج هذه المشاريع اللي تيكون في إطار البنية التحتية، غادي نشوفو بأنه كاين هناك قصور بالنسبة لهاذ النموذج المعتمد.

المسألة الأخرى وهو أنه أردنا-وهاذي كانت سابقة تاريخية-أردنا أن نخرج 6 محطات في أن واحد، في غضون 6 سنوات أو 8 سنوات، أن نخرج 6 محطات اللي هي 6 مدن، راه فاش نتكلم على محطة بحال السعيدية ولا بحال ليكسوس كما تمت صياغتها، راه كنتكلمو على مدينة بكاملها، 25 ألف سرير سياحي، تقريبا واحد 25 ألف سرير ديال السكن، يعني مدن "مارينا" إلى غير ذلك، هاذي مدن بكاملها بكل ما يتبع الكلمة من معنى، نريد أن نخرجها إلى الوجود، ولكن كذلك باستثمار كبير جدا وهندسة صناعية مهمة جدا.

كانت تحديات كبيرة جدا بالنسبة لهاذ "المخطط الأزرق". نعم هناك تحديات اللي واجهت المخطط الأزرق:

المسألة الأولى هي قلت بأنه 6 مدن في نفس الوقت، المسألة وهو أنه ليست فقط محطات، ولكن هي مدن بكاملها، والمسألة الثالثة هو نموذج غير مريح، يعني أنه نموذج اللي أعطينا للمستثمرين اللي مشاوا باش يعملوا التهيئة ديال السعيدية وديال ليكسوس إلى غير ذلك، لم يكن مريح بشكل كبير جدا، ولم يتم إغراء المستثمرين باش يمكن لهم أنه يجيوا لهاذ النموذج هذا.

وكذلك المسألة اللي كاينة وهو أنه راه ما يمكن لكش تدير فقط 1000 سرير ولا 2000 ولا 3000 سرير، وتقول بأنه عندي محطة، راه عندنا الآن في السعيدية 4000 سرير، ورغم ذلك هناك مشاكل بالنسبة لتسويق هذه المحطة على المستوى الدولي، خاصك لابد واحد الطاقة إيوائية اللي تتوصل ل 7000 إلى 8000 سرير باش يمكن تقول بأن عندي محطة بمواصفات كبيرة أو أكثر من ذلك، هذه المسألة الأخرى كذلك.

والمسألة اللي خاصنا نعرفو أنه الأزمة المالية اللي وقعت في 2008، كثير من المستثمرين اللي كانوا في تاغازوت، اللي كانوا في ليكسوس، اللي كانوا كذلك في السعيدية إلى غير ذلك غادروا، واضطرت الحكومات آنذاك واضطرت كذلك الدولة أنه أن تبحت على مستثمرين مؤسساتيين، مستثمرين وطنيين، وهنا كنشوفو الدخول مثلا ديال الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي تمت الإشارة إليه في إطار

إذن الإرادة السياسية موجودة في هاذ الإطار هذا، ولكن التقييم يكون تقييما استراتيجيا، يكون كذلك تقييما تقنيا بالنسبة لهذه الإستراتيجيات العمومية، لأن-كما يقال في التقييم الإستراتيجي-"يرى الشيطان في التفاصيل"، "الشيطان في التفاصيل"، يعني أنه التدبير ديال السياسات العمومية-كما نرى أو سنرى ذلك فاش غادي نوصلو لوزارة السياحة والإستراتيجية ديال "المخطط الأزرق"-راه كثير من الأمور التي كانت تحديات كبرى ماشي كانت في غياب الإرادة السياسية عند الحكومات المتعاقبة، كان في أمور تتعلق بالنموذج المالي المعتمد، وهاذي مسألة تقنية وإستراتيجية، تتعلق كذلك بالبنية الاستثمارية لبعض هاذ المشاريع هاذو، تتعلق كذلك بآليات التسويق والترويج المعتمدة بالنسبة لهذه المشاريع، تتعلق كذلك بآليات التتبع وكذلك في التغيرات اللي كييعرفها المحيط، راه منذ اعتماد مثلا إستراتيجية ديال المغرب الأزرق منذ 15 سنة، هناك ثورات اللي وقعت في المحيط ديال اعتماد هذه الإستراتيجيات، إذن هذه كلها أمور اللي هي تقنية، وهي إستراتيجية ولا يعني أنه هناك غياب للإرادة السياسية فيما يخصها.

أنا بالنسبة لي المسألة ديال "المخطط الأزرق" والإستراتيجية ديال السياحة، سواء "إستراتيجية 2010" أو "إستراتيجية 2020"، "المخطط الأزرق" تم برعاية ملكية، وهاذ الإستراتيجيات كذلك برعاية ملكية واهتمام ملكي مباشر، هاذ "المخطط الأزرق" بدأ في 2001 وكان هو صلب وكنه الإستراتيجية ديال 2010، لأنه من بعد فاش وصلنا للإستراتيجية ديال 2020 صار فقط محورا من المحاور الأساسية.

المسألة الأولى اللي خاصنا نعرفو أنه تم اعتماد هاذ الإستراتيجية ديال "المخطط الأزرق" في 2001، ووصلت ل 2010 وما بعدها، وصلنا ل 10 مليون ديال السياح اللي كان هو الهدف ديالنا، ولكن هناك تعثرات عرفها "المخطط الأزرق" في إخراج الست محطات الأساسية اللي كنا نتكلمو عليها ابتداء من 2001، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية وهو أن هذا كان طموح، لأنه المغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة جدا على مستوى الشواطئ، وهاذ الطموح هذا وهو أننا نوصلو لواحد البنية تحتية ديال تقريبا 80 ألف إلى 100 ألف سرير على مستوى الشواطئ المغربية، باش يمكن لنا أننا نوصلو لواحد الشريحة معينة ديال السياح اللي هي شريحة متوسطة، شريحة اللي كتمشي كمجموعات مدن معينة، شريحة اللي كتجي ب (Charter) وشريحة اللي كتجي من أسواق معينة مثل السوق الألمانية، مثل السوق الإيطالية، مثل السوق الروسية، مثل أسواق أخرى، هذا هو الطموح اللي كاين والشريحة التي كنا.. ولكن النموذج، أشنو هو النموذج اللي تم الاعتماد ديالو باش يمكن لنا أننا نخرجو إلى الوجود الست محطات الموجودة في "المخطط الأزرق"؟

النموذج اللي تم اعتماده هو أننا غادي نجيبو مستثمرين اللي يديروا التهيئة (des aménageurs)، وهاذ المستثمرين اللي غادي يديروا التهيئة هما اللي غادي يوجدوا العقار، وبعد ذلك يأتي ما نسميهم (les

وطني بالنسبة للمغرب باش يمكن لنا أننا نرفعو من الطاقة الإيوائية على مستوى ما هو شاطئي.

نعم، اشتغلنا على هذا في إطار الحكومات المتعاقبة، نحن الآن نصل إلى طاقة محترمة على مستوى ما هو شاطئي اللي وصلت إلى 50 ألف سرير بين "المخطط الأزرق" وغير "المخطط الأزرق"، هناك محطات جديدة تنضاف إلى هاذ المخطط هذا، ولكن ما تعينيش بأنه ما كانتش صعوبات، صعوبات لا في التمويع، لا في جلب المستثمرين، لا في التصويت، ولكن هذا يعني أنه المغرب يعول على هذه الشريحة اللي هي ما هو شاطئي من أجل تنويع السياحة ديالو.

كتعرفوا بأنه المغرب هو وجهة ثقافية بامتياز، 80% من السياحة المغربية هي سياحة ثقافية، ونريد أن نوع هذه السياحة بالتركيز على ما هو شاطئي، اللي عملتو هاذ الحكومة ما هو؟ وهو أنه قالت هناك 6 محطات أساسية بالنسبة "للمخطط الأزرق"، يجب التركيز على 3 محطات، ركزنا على السعيدية، ركزنا على تاغزوت، وركزنا على ليكسوس، توفقنا ب 80% في الذهاب في هذا الإطار، في إطار استثماري بالنسبة للسعيدية وبالنسبة لتاغزوت، ونريد أن نصل، إن شاء الله، أنه بالنسبة للمحطات الأخرى أننا نشتغل عليها.

المسألة الأساسية ما هي؟ المسألة الأساسية وهو أنه مستقبلا يجب أن يكون المجهود ديال التهيئة ديال المنتجعات في إطار "المخطط الأزرق" هو مجهود ديال القطاع العمومي، ومجهود ديال الدولة، هذا ما نعمل عليه الآن، هذا هو اللي توفقنا به مثلا في السعيدية، هذا هو اللي الآن نشتغل عليه في تاغزوت.

إلى بغينا نعملو شي محطة في المستقبل بالنسبة لمنجع سياحي بكل المواصفات الدولية، يجب أن تكون التهيئة والتنمية من طرف إما فاعلين مؤسساتيين أو كذلك من طرف الدولة من أجل أننا نوصلو باش نجلبو أكبر عدد ممكن من المستثمرين مع تحفيزات وتشجيعات أساسية في هذا الإطار هذا، باش يمكن لنا أننا نوصلو باش تكون عندنا طاقة محترمة على المستوى الشاطئي، كما هو بالنسبة لدول أخرى في البحر الأبيض المتوسط، مع العلم أنه بالنسبة للمغرب هناك تنافسية كبيرة جدا موجودة على مستوى جزر الكناري، على مستوى إسبانيا، على مستوى اليونان، وعلى مستوى دول أخرى، نعم، وعلى مستوى إسبانيا، هذه التنافسية كبيرة جدا، ويجب كذلك أن نجد الأسواق بالنسبة لمن يريدون أن يأتوا إلى المغرب.

وأنا تنظن أنه النموذج الأساسي باش يمكن لنا أننا نجيبو أكبر عدد ممكن من السياح بالنسبة للشواطئ ديالنا هو هذا المزج بين ما هو شاطئي وما هو ثقافي وما هو طبيعي، وهذا هو الامتياز اللي موجود عند المغرب وهذا هو الامتياز اللي يمكن يتوفق فيه.

وشكرا لكم.

التقرير، الدخول كذلك ديال صندوق الإيداع والتدبير والدخول كذلك ديال مستثمرين وطنيين، إذن هذا كلو تعيني ماذا؟ يعني بأنه هناك طموح، ولزلنا في إطار هذا الطموح في إطار "المخطط الأزرق" نعتمده في إطار "المخطط الأزرق".

نعم هناك نتائج تم تحقيقها، ولكن كانت تحديات كبير جدا، البعض منها بالنسبة للمحيط خارجة عن الإرادة ديال الحكومات المتعاقبة، البعض منها لأنه هناك تغيرات كبيرة وقعت، خصوصا على مستوى النموذج الاستثماري الذي تم اعتماده، ولكن رغم ذلك، وأنا غادي نعطيكم بعض الأمثلة، هناك تم تحقيق نتائج مهمة جدا، رغم كل هذه الصعوبات التي كانت منذ 2001 إلى عهدنا الآن.

مثلا إلى اخذيتو السعيدية، السعيدية تم الاشتغال بها في أواخر 2010، والسعيدية الآن فيها الطاقة ديال تقريبا 4500 سرير، فيها كذلك مارينا، فيها (Golf) وفيها كذلك عدة أمور بالنسبة للتنشيط ديال السعيدية.

كانت تشتغل منذ 2010-2011، ولكن هناك صعوبات كبيرة جدا وقعت بالنسبة للسعيدية، سواء بالنسبة للبنية التحتية، سواء بالنسبة للمسائل المتعلقة بالترفيه حالت دون أن تستمر في جلب السياح الدوليين، واحد الوقت تم توقيف ترويجها على المستوى الدولي، ثم أنه الذهاب إلى ما هو وطني، إدخال الصندوق المغربي للتنمية السياحية، إدخال كذلك صندوق الإيداع والتدبير، والآن نشتغل على أننا غادي نزيدو في الطاقة الإيوائية باش توصل ل 7000 ولا 8000، هناك 3 فنادق جديدة بالنسبة للسعيدية. فصل الصيف ما كيغرفش إشكالية، ولكن هناك موسمية بالنسبة للفصول الأخرى، سنشتغل عليها من أجل الرفع من هذه الموسمية، هذه المسألة الأولى.

مثلا إلى خذينا تاغزوت، تاغزوت كذلك كانت من المشاريع التي كانت مبرمجة منذ 30 سنة، ولكن مبرمجة كذلك في إطار "المخطط الأزرق"، أول مرة كتفتح تاغزوت هاذي منذ سنتين، الآن فيها فندقين وفيها كذلك (Golf) ونشتغل على 3 أو 4 فنادق باش يمكن أنه تاغزوت تصبح من الوجهات الأساسية، ولكن وجودها قريبا من أكادير، وجودها كذلك قريبا من مطار كمطار أكادير، أعطها إمكانيات وأعطها كذلك مميزات أساسية.

ولكن مثلا البعض من المحطات مثل (Mazagan) على مستوى الدار البيضاء، على مستوى جنوب الدار البيضاء، على مستوى الجديدة، تشتغل بشكل جيد الآن. هناك، نعم، فندق واحد ووحدات سكنية و (Golf) وكذلك وحدات ترفيهية أخرى، ولكن القرب ديالها من الدار البيضاء والقرب ديالها من المطار هو اللي أعطها هاذ الإمكانية، وهي الآن أننا نشتغل على ما هو الجزء الثاني والجزء الثالث فيما يخص (Mazagan).

هذا يعني ماذا؟ يعني بأنه "المخطط الأزرق" هو مخطط، هو طموح

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في حدود 15 دقيقة.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أريد أن أشكركم بهاته المناسبة، مناسبة تقييم السياسات العمومية، وهي محطة في غاية الأهمية إذا أعطيناها محتواها الحقيقي، لأن العنوان جيد ولكن المحتوى ليس في مستوى العنوان، لماذا؟ كنا نتنظر ماذا تمت معالجته؟ ما هي الإيجابيات؟ ما هي السلبيات؟ وماذا يجب أن تقوم به الحكومة المقبلة، إن شاء الله؟ بغض النظر ما درتوا والو، درتوا.. اللي تيقول ما درنا والو حتى ل 7 أكتوبر، ماشي هنا. الشعب هو اللي غيحكم في هاذ الشيء، ولكن هنا تتناقشو بهدوء من أجل النهوض بالاقتصاد المغربي، لأن هاذ الشيء اللي جامعنا هنا، ماشي واش درنا وما درنا.

غتمسحوا لي ندير بعض المقارنات، ماشي باش نستصغر ذاك الشيء اللي داروا الناس اللي قبل منا. لا، باش نقولو، الحمد لله بلادنا تقدمت، لأن ماشي ضروري نجيو نقولو اللي كان قبل منا ما داروا والو، ماشي ما دار والو، ولكن الحمد لله، هاذ البلاد الوتيرة باش بدات تتخدم تتحسن، وهذا، الحمد لله، على بلادنا.

إذن المقارنات أنا ما بغيتش في هاذ القطاع بعدا اللي عندي شي واحد يعي يقارني مع 5 سنوات، غندوز 5 سنوات بغيت 10 سنوات، 10 سنوات مقابل 5، هذا تحدي كترفعو، 10 بحال جوج مرات، بحال ذاك شمبوان 2 في 1.

الناس تيقولوا لكم علاش ما مشيتوش بسرعة؟ أولا، ما كاينش شي واحد ما كرهش يمشي بالسرعة اللازمة، نوصول 7 أو 8% ديال النمو الاقتصادي، ولكن اعطاوني طريق محفزة كلها، ها اعمارة تكلم على التقاعد، تكلم على المقاصة، تكلم على العجز ديال 7.5%، تكلم على المشاكل، كلها طريق محفزة، ما جيناش باش نهرسو ذيك الآلة. خلينا بعدا نقادو الطريق، 50 ولا 60% ديال الوقت ديالنا معالجة إشكاليات الماضي.

هذا بعدا نقولو بلادنا، الحمد لله، دارت هاذ الشيء، هذا مفخرة للبلاد، ماشي مفخرة لهاذ الحكومة، مفخرة للبلاد، لأن كلكم شاركتم في التصويت وفي المناقشة وغيره، راه حتى المعارضة جزء من تدبير الشأن العام، المعارضة جزء من تدبير الشأن العام، غنقولو كل واحد غيقول واخا في المعارضة في الوقت ديالنا دازهاذ الشيء، أنا مع نقابة التعليم العالي وغيره تنقول الوقت ديالكم هاذ الشيء اللي تداروتنجز حتى أنتوما شريك في الإنجاز، ماشي درت ما درت، إيوا ما درنا والو، ها المغرب يالاه بقى فين بقى، صافي فرحانين؟ ماشي هذا هو المنطق باش خدامين، خدامين بواحد المنطق آخر إيجابي بالنفس الإيجابي.

غنقول لكم في هاذ القطاع التعليم العالي، الشريحة دروك ديال 18، 19، 23 سنة اللي كندرس في الجامعة وصلت 31.3%، كانت 28% أي أن، الحمد لله، المجتمع المغربي بدا المستوى ديال المجتمع تيرتفع وتيوصل للجامعة، والمعدل الدولي راه 32%، راه قراب للمعدل الدولي، وهذا إيجابي جدا، ولكن ماشي غير هاذ الحكومة اللي دارت، لا. هذا مسلسل ديال تطوير التعليم في المغرب، وخاصنا نفوتو المعدل الدولي.

العدد الإجمالي للطلبة هو باقي قليل، الحمد لله، عندنا 400 ألف كايين في التكوين المهني، هي 826 ألف في القطاع الخاص، القطاع الخاص تيمثل تقريبا 5%. منين جينا كانت بالقطاع الخاص 507 آلاف أي زائد 63%، الوتيرة ديال تزايد الطلبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب، ورغم ذلك، الحمد لله، بقينا مستمرين في البنيات وفي تزويد الجامعات بالأساتذة وغيرهم، وهذا ميزان.

العدد الإجمالي ديال الخريجين من الجامعات في 2016: 102 ألف خريج، كانت 71 ألف في 2012، هذا كذلك تزويد هاذ القطاعات كلها علاش نتكلمو خاصها تزود بالأطر. معدل التطور ديال الخريجين 15% في السنة، كان المعدل غير 8.5%.

الطاقات الاستيعابية من 2012 لهننايا عملنا 144406 مقعد جديد، 144 ألف، وكايين مدرجات اللي غادي تخرج في آخر السنة، إذن انتقل عدد المقاعد اللي موجودة عندنا من 513 ألف في 2016 مقابل 363 ألف قبل 2012، إذن التطور كبير في الإنجازات ديال المقاعد، لأن كان الاكتظاظ في الجامعات المغربية، وما يمكنش يكون الاكتظاظ، قلة الأساتذة ونطلبو الجودة، ما يمكنش، خاصة في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، أما ذات الولوج المحدود، الحمد لله، المستوى مستوى دولي.

كذلك هناك انفتاح جديد على ما نسميه ب (Les fondations) اللي عندها هدف غير ربحي، وهذا ربما إنجاز الناس ما كيعطيوهش قيمة، ولكن إنجاز عظيم لأن كتعرفوا في 2012 مليارو 200 مليون درهم مشت فقط غير في التسجيل ديال الطلبة خارج المغرب، غير التسجيل، ماشي الفلوس اللي كيخرجوا واللي كيخرجوا خارج القانون.

سنة 2015 أوكرانيا فيها الحرب تسجلت 1200 طالب مغربي، إذن مازال ما عندناش نستاجبو للحاجيات ديال المجتمع المغربي، وذيك اللي

عملنا هاش، نعطيكم غير أمور سهلة (le Big data) مهندس ديال (Le Big data) الآن في الولايات المتحدة بين 12 ألف حتى ل 13 ألف دولار شهريا، 2015 الجامعات العالمية كلها سددت ما بين 40 حتى ل 60% ديال الطلب العالمي، حلينا هذه السنة تقريبا 6 ديال الماستر، السنة المقبلة (2020)، (L'internet des objets) تقريبا 80 مليار ديال الأشياء غادي تكون (connectés) ما كاينش اختصاصيين في العالم، وما كاينش البطالة فيها، واحنا عندنا بطالة (ingénieurs réseaux réseaux) (réseaux) لأن كانت موضوعة.

(Les terres rares)، التريات النادرة، فتحنا ماستر ما كاينش في دول، حدانا جيراننا، أوروبيين، قليل الدول اللي عندهم ماستر في التريات النادرة، لأن المغرب فيه التريات النادرة ما كوناش ناس، (La batterie au lithium) فتحنا تخصصات اللي كيشغلوا عليها ناس في الولايات المتحدة وفي كندا، خاصنا تفتح هنايا، ولكن بمن؟ بالتعاون مع المغربية المقيمين بالخارج هما اللي مدعينا.

بلاتي نزيد، لا، لا، نمشي لشي بلاصة..

أراوا لنا الزيادة في المنح، هادي بلا ما نتكلم عليها، ربما نتكلم على راسها، من 700 مليون درهم ل 2 مليار ديال الدرهم، زائد 50%، عدد الطلبة الممنوحين انتقل من 280 ألف ل 315 ألف، وباقي خاص 100 ألف منحة أخرى، وخاص أولاد التكوين المهني حتى هما ياخذوا المنحة، مازال ما وصلناش رغم هاد الشي ديال "إنجاز"، وكاين شي معطى غتخلعوا، 2001-2011، 10 سنوات انتقلنا من 32 ألف سيريل 33 ألف سيريل، 100 سيريل في السنة. في ظل هاد الحكومة انتقلنا، واتصنوا من 33 ألف ل 58 ألف، من 33 ألف ل 58 ألف، من 33 ألف ل 58 ألف، هذا الوزير كيتكلم رسمي، ألف في 10 سنوات، واحسبوا، قداش تحسب، كثير هاد الشي.

التغطية الصحية، بالله عليكم علاش ما تدارش؟ الجانب الاجتماعي، بغيتوا الاستقرار ديال البلاد، هاد الحكومة على الأقل تشكروها غير على الجانب الاجتماعي، واش كاين شي بلاد يكون فيها استقرار والمرأة عندنا 4 ولا 5 ديال الوليدات ومات لها رجلها وكندور في الزنقة كتسعى، دايزين طوموبيلات ديال 200 مليون، وهي ما عندها حتى العشا، وبغيتوا الاستقرار، ما يمكنش هاد الجانب الاجتماعي تحرك بقوة، وكنتلبو، إن شاء الله، أنه يستمر.

الطلبة، الاستثمار في الطالب، ما كاينش المغرب ديال غدا إلى ما عطيناها للطلبة، المطاعم كانت 10 ولت 20. الاستثمار في الطالب المغربي، هاد الشي اللي درنا كثير وما كافيش، إذن احنا ما كنعولوش وصلنا، لا. وضعنا الأسس لشي مغرب جديد، اللي غادي يعي ما غاديش يلقي المشاكل اللي لقيت ديال 97، ما غاديش يمشي للمقاصة، ما غاديش يمشي للتقاعد، غادي يلقي المغرب، الحمد لله، ذاك طريق الكودرون اللي قلنا لكم تقادوا الحفاري، ممكن يمشي حتى ب 140 في

تقولوا الدولة، الدولة، الدولة، يجب، يجب، ها فين وصلوا بنا.

الآن هاد المؤسسات بحال فاس الأورو متوسطية، بحال الشيخ خليفة، بحال الشيخ زايد، ابحال (L'école centrale de paris) في الدار البيضاء، هادو كانوا طلبة غادي يمشيوا يقرأوا وغادي يخرجوا العملة الصعبة، تقرأوا في بلادهم وتبقوا حدا والديم، وشحال من غوات كان، الخوصصة ما الخوصصة، أنا ما خوصصت حتى حاجة، هادوك اللي كانوا قبلي اللي جابوا الخوصصة، ما شي أنا.

تجميع الجامعات، عشرات السنوات، المطالبة بتجميع الجامعات الرباط، سلا، الرباط، الدار البيضاء. الحمد لله التجميع، الآن زائد التجميع عندكم (polytechnique 15) في المغرب، هذا يالاه المرسوم خرج، باش نجتمعو ذوك المؤسسات الصغيرة باش تكون عندكم الكتلة الحرجة في عدد الأساتذة في العدد ديال اللي كيديروا البحث العلمي، كان مؤسسات صغيرة بحال تكوين الأطر، باش كل واحد يكون مهندس في القطاع ديالو، ولكن الآن التوجه العالمي هو الدمج هو التجميع هو الكتل الحرجة بحال الشركة، الشركة إلى جمعت 2 شركات صفارولا 10 ديال الشركات صفاروتبولي عندك شركة كبيرة أحسن، إذن هذا هو المنطق اللي خدامين فيه، ولكن هدف غير ربحي، واعدت النقابات على أن هاد الشي غادي يعي بقانون باش ما يبقاش جمعية تعططها الأرض الدولة، راه دخلنا القانون ديال (Euro-Méditerranéenne) راه دخل للبرلمان وطالبت كل شي المؤسسات الأخرى تعي بالقانون باش تصادقوا عليها باش تناقشوها.

التأطير البيداغوجي، عدد الأساتذة كاين من 1012 لهنايا 2700 منصب جديد، وكاين 1830 تحويل، إذن المعدل 900 منصب مالي سنويا للجامعات المغربية، 900، معدل 900 منصب سنويا.

خلال الفترة 2001-2012 كان المعدل 426 سنويا، وباقي الخصاص. أنا ما تنقولش أن تعالجت المشاكل كلها أبدا، هاد الوتيرة ديال هاد العام وصلنا لهذيك الوتيرة اللازمة اللي اتفقنا مع النقابات أنها ضرورية، هاد السنة في القانون المالي اللي غادي يجيكم 1500 منصب، هاد الوتيرة هي اللازمة، دوزنا أن الأستاذ ممكن يبقى لحتى ل 71 سنة، وهاد الوتيرة لأن كاين ناس اللي كيمشيوا للتقاعد وكاين الاكتظاظ، إذن واخا بنينا البنائيات إلى ما عندكش الأساتذة البنائيات ما صالحة لوالو، إذن خاص الوتيرة ديال 1500 تبقى على الأقل سنويا للجامعة المغربية إلى بغينا نرقاها بالجامعة ديالنا للمستوى المطلوب عالميا.

إصلاحات ديال الإجازة، إصلاح الماستر، إصلاح الدكتوراه، احنا، إن شاء الله، قراب نكملوه، إصلاح ديال الطب كذلك (LMD⁴) ما كانش في الطب، يالاه دخل للطب وتأخرنا كثيرا كثيرا، تقريبا 2000 مسلك عندنا في التخصصات، الآن كنفتحو التخصصات اللي ما كانتاش في المغرب. الشباب عندنا عاطل، وكاين تخصصات اللي كان بإمكاننا نعملوها ما

⁴ Licence, Master, Doctorat

كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى الجزء الثالث من هذه المناقشة، وهي.. بقي من رصيد الحكومة 4 دقائق، ياك؟ نعم؟ استهلكت الوقت ديال ألسيد الوزير. أياه 4 دقائق ديال السيد الوزير السي عمارة، ياك؟ تفضل ألسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

وأعتذر إذا اخذت الكلمة مرة أخرى، فنظرا لضيق الوقت ما استطعتش باش نقدم كل الملاحظات، ملاحظات الوزارة فيما يخص التقرير.

وإذا سمحتم غادي نمدكم به مكتوب، لأن الملاحظات متعددة، التقرير جا بأرقام لا أساس لها من الصحة، أرقام اعتمد على تقارير بعض المؤسسات، وهاذيك المؤسسات اللي اعتمد عليها هي صححت ذيك الأرقام، وصححتهم في إطار ملاحق، يعني (des annexes)، ولكن اللجنة اعتمدت غير على التقرير الأول لهاذ المؤسسات، إذن كان من المفروض باش نمشيو نشوفو هاذوك (les annexes) ديال ذوك التقارير، هذا من جهة.

من جهة ثانية، السيد الرئيس، ابغيت فقط نقدم الحصيلة أو نعطي موجز حول حصيلة مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، بغيت نذكر بأن مخطط "إقلاع" اللي انطلق في سنة 2005 وانتهى في 2009، وجا "ميثاق الإقلاع الصناعي" 2009-2014، خلال هاذ الفترة ديال 10 سنوات تم إحداث، وصلنا ل 70 ألف منصب شغل. في ظرف سنتين ونصف من هاذ مخطط التسريع الصناعي تم إحداث-أقول إحداث فعليا - 158 ألف منصب شغل.

وقعت الوزارة مجموعة من المنظومات الصناعية مع مجموعة من القطاعات، والتزمت هاذيك القطاعات باش تحدث 427 ألف منصب شغل في أفق 2020، ولكن فعليا تم تحقيق 158 ألف منصب شغل.

صحيح ملي تنمشيو لمعطيات أو تقارير (Le HCP) المندوبية السامية للتخطيط ما تنجبروش هاذ الأرقام، لأن المعطيات اللي عند (Le HCP) تتاخذ بعين الاعتبار، ماشي غير الصناعة التحويلية، كتدخل فيها الصناعة التقليدية وكتدخل فيها كذلك المعادن، الآن أقول أرقام مضبوطة محققة 158 ألف.

السيد الرئيس،

قبل قليل، قيل كلام خطير جدا، كنت كنتمنى أن الكل أو اللي قال هذا الكلام خاصويكون حاضر معنا، لأن قيل واحد الحكم مسبق على

الساعة إلى كان الرباح ما يديرلوش (Procès)، إذن 120 بعدا مضمونة. هذا هو، خاصنا نقولو البلاد ديالنا تقادات وگتنطلق ويكون عندنا الأمل ونخاطبو الشعب المغربي بهاذ الأمل، ماشي ما كايين والو، هاذ المغرب ملي تقاد هاذ الاستقرار، هاذ الجانب الاجتماعي اللي تعالج وما كافي، خاصنا غير نصدقومع أنفسنا ومع بلادنا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكومة، تفضل السيد الوزير في حدود 15 دقيقة.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله. السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ الجلسة جلسة مهمة، والعمل اللي قامت به اللجنة، ولو عندنا عليه ملاحظات، لأنه تبعناه وتبعنا شخصيا، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، فيما يخص الاجتماعات وفي ما يخص الحضور إلى غير ذلك، ولكن ما كايين باس-كيف قال الأخ عمارة-احنا كنؤسسو، ما عندنا علاش نعاتبو بعضيتنا، كنؤسسو لواحد الحاجة مهمة اللي بها غنبرزو التقدم ديال بلادنا من جهة، ومن جهة نبرزو كذلك التعثرات ديال بلادنا.

فالتقدم الذي نطمح إليه ببلادنا لا يقتصر فقط على مجرد مؤشرات غالبا ما تتجاهل مسار كل بلاد وخصوصياته، وإنما نريده أن يشكل تحولا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، تشمل ثماره جميع المواطنين.

إذا كان من حقنا، إذا كان من حقنا أن نعتريما حقنناه من مكاسب تنموية، فإن على جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص مضاعفة الجهود من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة، والتي سبق لنا أن حددنا مقوماتها، وهو ما يقتضي العمل الجاد للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية والتحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية.

ورغم كل الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر، فإن المغرب، والحمد لله، في تقدم مستمر دون نفط ولا غاز وإنما بسواعد وعمل أبنائه.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لا، السيد الرئيس، ما خرينا غير نكملو..

السيد الرئيس:

لا، أرجوك، أرجوك، أرجوك. هذا التوزيع ديال الوقت اللي تعطى بقرار من المكتب وباتفاق الرؤساء داخل اجتماع ندوة الرؤساء.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

نحن لسنا أعضاء في المكتب، وهذا القضية هادي يجب أن تناقش.

السيد الرئيس:

هذا المكتب قرر، هذا المكتب قرر. ما يمكنش، ما يمكنش كلما قرر المكتب يعني واحد يقول هاذ الشي اللي قرر المكتب ماشي هو هاذك، هاذ لا يجوز، إلى ابغيتو تتقدموا راه كايين أجهزة أخرى.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

احنا غير كنعطيوكم إشارة، السيد الرئيس، لا يمكن أن نقوم بتقييم السياسات العمومية في 4 دقائق، ونعطيو للمقرر ديال اللجنة 10 دقائق، 10 دقائق قال كلام ما كايينش في التقرير، قال كلام جديد ما اتفقناش عليه، ما كايينش في التقرير.

السيد الرئيس:

الملاحظة وصلت، الملاحظة وصلت. شكرا.

الله يخليكم، قبل ما نمر و للجزء الموالي من برنامج هذه الجلسة، يهمني أن أذكر بأمرين اثنين:

كلكم تقريبا، حضرات السادة الوزراء والسادة المستشارين والسادة الرؤساء المحترمين، أكدتوا على أننا لا زلنا في مرحلة تأسيسية فيما يتعلق بتقعيد اطلاقنا الجماعي، لا البرلمان ولا الحكومة، بهذه الوظيفة الجديدة المتعلقة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

نتمنى ألا تطول هذه الفترة الانتقالية ديال التمرين وديال التأسيس. ولكن راه احنا كتر اكمو، لذلك أنا أشكر السيد الوزير لأنه أثار انتباهي باش نطلب من الجميع، من السادة الوزراء ومن السيدات والسادة البرلمانيين المستشارين اللي تدخلوا، موافاة المكتب بالمداخلات ديالهم باش نضموها للرصيد الوثائقي المرتبط بهذه الجلسة.

ثانيا، يهمني أن أدقق في أمر آخر، السيد الوزير المحترم. أنا من أشرفت شخصيا، كرئيس ديال المجلس، على مراسلة كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والمؤسسات الوطنية اللي قدرت اللجنة بمحض إرادتها أنها تراسلهم باش توافيها بالوثائق وبالمعطيات وبالإحصائيات اللي قدرت هي، لأن اللجنة سيدة نفسها، هي اللي دارت

عضو في الحكومة، وقال بأنه يغيب عن جلسات المؤسسة بطريقة منتظمة.

بغيت نؤكد لمجلسكم الموقر أن الحكومة بجميع أعضائها، بتوجيه من السيد رئيس الحكومة، هي كتعطي واحد الأهمية خاصة للمؤسسة التشريعية، سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية، اللقاءات أو الاجتماعات داخل اللجان أو كذلك مثل هذه الجلسات.

ولهذا، الوزير مرة واحدة غاب عن الجلسة، وكان مبرمج أسئلة، كان هناك نشاط ملكي في مدينة الدار البيضاء، ولهذا ابغيت غير نصح، هذا معطى لأن كنتعتبرو هو حكم مسبق على عضو في الحكومة.

الموضوع ديال الحكامة والمقاربة الديمقراطية التشاركية، الوزارة الوصية مع من دارت هاذ المنظومات؟ دارتهم مع الفيدراليات المهنية، وكل هاذ الفيدراليات المهنية كايين رؤساء اللي معنا هنا اليوم حاضرين وأعضاء في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتكلمنا على اللجنة ديال (Le pilotage)، اسمح لي، لجنة القيادة السيد الرئيس، هاذ اللجنة عقدت سلسلة من الاجتماعات (Juin 2014)، أكتوبر 2014، 2015، 2016، وهاذ اللجنة كيتأهدها الوزير الوصي على القطاع، وزير التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والسيدة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إذن، السيد الرئيس، كل ما قيل فهو مجاني للصواب فيما يخص لا الغياب ولا لجنة القيادة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد الوزير.

لا، أرجوك، ما كايينش نقطة نظام. تفضل أسيدي، نعطيوك..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أرجو أن تكون متعلقة بالتسيير، إذا كان ممكن.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

متعلقة بطبيعة الحال بتسيير الجلسة ككل، لأنه أن تعطى في كلمة السيد رئيس اللجنة 10 دقائق وللسيد المقرر 10 دقائق وللمجموعات البرلمانية 5 دقائق و4 دقائق هذا فيه مشكل..

السيد الرئيس:

أرجوك، أرجوك..

الثروة؟ خاصتنا مناخ الأعمال يكون جيد وسليم، بدل الحكومة والسيد رئيس الحكومة يوفر مناخ الأعمال، فهو يتحدث عن دولتين وحكومتين، أشنو النتيجة ديال هاذي؟ أشنو النتيجة ديالها؟ النتيجة ديالها هو النفور ديال الاستثمار الأجنبي وحتى الاستثمار الوطني ما بقت عندو ثقة، هاذي هي الحقيقة ديال الأمور. ففي بلادنا الظروف كلها مواتية لهاذ الحكومة باش تنتج الثروة.

أولا، كاي العافية ديال الاقتصاد جات مع العافية ديال الاقتصاد الدولي، وخاصة ديال الشركاء.

ثانيا، هاذ الحكومة طلعت بانتخابات الكل أجمع على نزاهتها، مني عندها قوة ديال الشرعية، قوة الشرعية الشعبية، كان عندها قوة في الدستور ديال أنها تدبر الشأن ديال البلاد، ولكن بدل من هذا كلو، هاذ الحكومة أشنو اللي ممكن نسجلو عليها؟

الحكومة ديال الفرص الضائعة، أضاعت الفرص عن البلد، أضاعت الفرص عن تقدم البلد، أضاعت الفرصة عن انخراط البلد في الدول الصاعدة، هاذ الحكومة أكثر من الشفوي، خمس سنين وهي تنتج في الكلام الفارغ-اسمحوا لي نقولها-وكتنتج في الكلام ديال السب والقذف والشتم، خاصة من طرف رئيسها، يمينا وشمالا، وزع السب والشتم على الجميع، نقابات، حتى الباطرونا، جمعيات المجتمع المدني، الجمعيات الحقوقية الجميع، الجميع كان حصل على نصيبه من السب والشتم بدل الحوار الهادئ اللي سمعنا اليوم بعض الوزراء كيدعيولو، حتى بقت شهرين.

كان خاصكم تدعيو للحوار الهادئ هاذي 5 سنين، الحوار ديال الغيورين على الوطن، الغيورين على المستقبل ديال هاذ البلاد في الديمقراطية ديالها وفي التنمية ديالها، ولكن جلسوا كتتفرجوا 5 سنين على توزيع السباب والشتم يمينا وشمالا على الجميع.

إذن فهي حكومة الفشل، حكومة الخذلان، حكومة الفرص الضائعة، وأؤكد على هذا. هاذ الشيء اللي جعل كل هاذ العناصر مجتمعة جعلت هاذ الحكومة كتخفق في تدبير مخططات-صحيح - عابرة للقطاعات، عابرة للحكومات، أشنو خلت لنا هاذ الحكومة، السيد الوزير؟

خلت لنا، نقول لك أشنو خلت، خلت 786 مليار درهم ديال الكريدي للحكومة المقبلة. كتقول خليت، خليت. خليتو 786 مليار...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

خليتو 11% ديال الفقراء، خليتو المآسي.

المنهجية ديالها، هي اللي دارت البرنامج ديالها، وهي اللي حطت اللاتحة ديال القطاعات اللي الحكومية أو المؤسسات اللي مرتبطة - بتقديرها - مرتبطة قليلا أو كثيرا بالموضوع ديال إنتاج الثروة.

وأنا حرصت على أنني نراسل، بعض المرات ذاكرا مجلس المستشارين كتحتفظ بأنه جرى مراسلة بعض القطاعات مرتين باش يوافقوا للجنة بالوثائق. السيد الرئيس والإخوان اللي معه في اللجنة قاموا بتضمين التقرير الذي وزع عليكم المعطيات الإحصائية اللي توصلت بها، ياك، السيد الرئيس، ما زدت والو؟

فإذن رجاء، خليوننا ننتقلو للجزء الأخير من هاذ البرنامج، وهو إعطاء الكلمة للفرق والمجموعات اللي مازال عندها في الرصيد ديالها، طبقا للتوزيع اللي قرروا المكتب وقرروه معنا الإخوان في ندوة الرؤساء.

أبدأ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، وظنيت بأنه استهلك الرصيد ديالو، شكرا السيد الرئيس.

فريق الأصالة والمعاصرة، أظن مازال في حوزته بضعة دقائق، ما عرفتش بالضبط، 4 دقائق، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

تعاملنا مع الموضوع بمنطق العبرة بالنتيجة، النتيجة ديال تدبير الحكومة الحالية للسياسات العمومية والمخططات الإستراتيجية باينة، هو التخفيض من الإنتاج ديال الثروة.

أنا تساءلت قبيل، قلت أودي الحكومة واش عندها جواب، اعلاش؟

أفهم أنه كل وزير يجي هنا يدافع على الحصيلة ديالو وعلى القطاع ديالو، شيء عادي، وإلى قال العكس، ولكن كنت كنتوقع على أنه يتذكرو على الصعوبات، على المشاكل فين كايينة، النواقص فين كايينة، إلى آخره، وأنا ما جايش هنا باش نرمي الورود على الحكومة أو باش نقول كلام منمق ديال المجاملة، جينا نعربو الواقع كما هو، كما هو كايين. الحكومة ما جاوبتش علاش فشلت وأخفقت في تحقيق الأهداف ديال المخططات اللي هي طموحة؟ المشكل ماشي في المخططات، المشكل في التدبير، وفي هاذ الحكومة كان أسوء تدبير لهاته المخططات، علاش؟

في تقديري، عوض وبدل ما رئيس الحكومة يهتم ويعمل على إنتاج الثروة، عمل على إنتاج الأوهام منذ البداية، وقبل كاع ما تشكلت الحكومة وهو كيزوع في الأوهام على المغاربة، وهذا من أكبر الأخطاء ديال رئيس الحكومة، فالأمر ديال إنتاج الثروة كييعني فاعلين، فاعلين اقتصاديين، اجتماعيين ومجتمعيين، بدل ما يتحاوور معهم رئيس الحكومة والحكومة ويشركهم في العملية ديال إنتاج الثروة، بدأ بيتز الدولة والمجتمع، وهادي هي، وخليوننا ما نهضرش بلغة الخشب، نهضر بالصراحة كاملة وكما هي في الواقع.. فبدل أشنو خاص باش ننتجو

مليار فقط للدعم المباشر للدعامة الثانية، والتي تتوخى محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية والباقي طبعاً لتمويل الأنشطة الأفقية.

على مستوى التنفيذ-وهذا الشيء الذي مطلوب منا- كيتبين بأن هناك العديد من الإكراهات والنقائص إن لم نقل الاختلالات.

في ظل إشكالية تعبئة العقار، ذوي النفوذ والمال هما اللذان استفادوا من الأراضي المسترجعة بحال دابا من (la Sodea et la Sogeta) الذي عطاوهم بسومة كرائية ديال 1500 درهم للهكتار سنويا، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين والصغار وخريجي المعاهد الفلاحية وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات، وخاصة الجوانب المتعلقة بالاستثمار، تشغيل الأطر والتقنيين والحفاظ على مكتسبات العاملين والعمال.

بالنسبة للتمويل والدعم، كذلك مرة أخرى الاستفادة من نصيب كبار الفلاحين والشركات، رغم التحسين الملحوظ نسبيا في نسب ومساطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية.

تبقى المشكل ديال التمويل المطروح بالنسبة للولوج إلى القروض بالنسبة للفلاحة الصغار، التثمين والتسويق رغم الجهود المبذولة في حجم الصادرات. حجم الصادرات بقى محدود، بقى محدود لهذا الأسباب:

- اتفاقية التبادل الحر مازالت تتخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى، مما يضيع على الفلاحة المغربية فرص الاستثمار والتنافسية؛

- ما زال المنتج كيعاني من إشكالية الجودة، أحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية، الشيء الذي جعل بعض الزبناء التقليديين ديال المغرب يغيروا وجهة الاستثمار بداوا كيمشيوتجاه مصر وتركيا؛

- الأسواق الداخلية ما عرفتش تحسن ملحوظ في التجهيزات والتنظيم؛

- إشكالية-وهذا هي الإشكالية التي كنعتهروها احنا في الاتحاد المغربي للشغل كبيرة-هي إشكالية ربط هاذ المخطط بالمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية، التي كاي ارتباط كبير، وفي رأينا القيمة المضافة غادي تعي من الصناعة، غادي تعي من التثمين عبر الصناعة التحويلية. والآن أشنو كنعلاظو؟ كنعلاظو (les usines) الأخرى. (de congélation) ديال التثمين كيسدوا واحدة تلوى الأخرى.

الحفاظ على الثروة المائية، في الوقت الذي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية، كان الأخرى تمكين الفلاحين، خاصة الصغار منهم، من الاستفادة من الطاقات المتجددة، عبر دعمها في إطار فلاحة بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية، وفي مجال الزراعات البديلة بأقل تكلفة مائية، ما سجلناش شي تقدم

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، وأعتقد بأن الفريق استهلك الوقت ديالو، ياك ألسيد الرئيس؟

الفريق الحركي استهلك الرصيد ديالو، ياك ألسيد الرئيس؟

فريق التجمع الوطني للأحرار استهلكك، السيد الرئيس، الوقت ديالك.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، هو الآخر نفذ الرصيد ديالو.

الفريق الاشتراكي استهلك الرصيد ديالو.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

عندي 2 دقائق و30 ثانية ديال الفريق الدستوري.

السيد الرئيس:

تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

لاشك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، اقتصاديا تيشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام، وعند مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي الميزان التجاري، اجتماعيا طبعاً كيشغل لنا، هو مصدر ديال التشغيل كيساهم بنسبة 40% من اليد العاملة.

مطروح على هاذ القطاع الفلاحي رهان استقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد، رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية، وخصوصا بالمناطق النائية، رهان التنمية المستدامة، خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية، رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والتمن المناسبين.

في عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية، تم وضع "مخطط المغرب الأخضر" 2008 من أجل جعل هاذ القطاع، القطاع الفلاحي، أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، مستندا طبعاً على دعامين، كنعرفوهم، كان خيار الدولة من خلال هاذ الإستراتيجية التي رصدت لو ميزانية مهمة جدا 150 مليار، إعطاء الأولوية للدعامة الأولى، فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة (capitalistique) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين على قلتهم، بهدف تقوية الصادرات عبر نسبة التمويل أحيانا كتفوق 80% من المشاريع ديالهم. في حين خصصت 20

ملحوظ، علما أن الماء غادي يكون هو العملة النادرة مستقبليا.

الحكامة والتدبير عرفت كذلك بعض الاختلالات في جل المشاريع الزراعات التحويلية، بالنسبة مثلا لأشجار الزيتون الناس غرسوا وخلوها تيبس، الفشل في تنظيم التعاونيات، كايين تعاونيات وهمية، ضعف المواكبة والمراقبة بالنسبة للمستفيدين، كذلك كايين إشكال كبير ديال التأطير، السيد الرئيس، مصالح الوزارة كتعاني من نقص مهول في الموارد البشرية مركزيا وجيوبيا، إضافة إلى تضارب المهام، نقص حاد في عدد المستشارين الفلاحين، في حين أن هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد الرئيس،

رغم مرور 8 سنوات، باقة المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها، خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت اللي كتفوق واردات الزيت، الواردات كتفوق 90%، كما أن المغرب لازال يدفع ما يعادل قيمة 4 سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح.

على مستوى العاملين، لازالت شغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل أجور هزيلة، غياب تغطية صحية، عدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي، وهذا التزم به الحكومة والتزم به الوزير الحالي، وغياب الحماية من المخاطر وانعدام شروط الصحة والسلامة في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية.

السيد الرئيس،

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي لهذا المخطط، ماشي بالضرورة يتعطل "لماكزري"، وذلك من أجل الوقوف على النواقص وتقييمها بصفة موضوعية. وطبعاً ما غاديش يتأتى هاذ التقييم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال، تفاديا للهفوات والأخطاء التي شابت المرحلة السابقة، واللي كان أهم (critique) اللي كانت لها هي عدم الانخراط وعدم التشاور والمنهجية الانفرادية اللي كانت طبعت (l'élaboration de ce plan).

كيبقى السؤال العريض، كيبقى السؤال العريض: هل استطاع "مخطط المغرب الأخضر" فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا أعضاء الحكومة.

شكرا السادة والسيدات المستشارين.

السيد الرئيس:

وما استهلكتيش الدقائق اللي باقية لك. طيب، شكرا السيدة

الرئيسة.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تنازل عما كان في رصيده للاتحاد المغربي للشغل.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

كيظهر لي ما كايين علاش نديرو التقييم، لأنه الحكومة ما كايماش، الحكومة أغلب وزرائها امشاو، وهذا دليل واضح وساطع على كيفاش كتتعامل الحكومة مع التقييم.

نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتكلم لغة الصدق والموضوعية والوضوح، ولا نتقن غيرها، فمن أعجبه واستساغ كلامنا "فمها ونعمت" ومن لم يستسغ، فله أيضا ذلك.

هذه الجلسة كان من المفروض أن تكون هادئة ومميزة، تتميز بنقاش هادئ ما بين المستشارين، ما بين البرلمان وما بين الحكومة لتقييم السياسات العمومية. السياسات العمومية تتجاوز الحكومة، إنها تهتم البلد، تهتم المغرب وتهتم الدولة، فالمخططات كلها اللي كنتكلمو عليها ماشي مخططات ديال الحكومة. واللي كان المفروض اليوم فهاذ الجلسة هادي أننا نتناقشو مهدوء ونشوفو فين تمكنا جميع ننتجو الثروة، وفين ما تمكناش.

السيد وزير الطاقة والمعادن يشرف على قطاع للثروات الطبيعية، وامشى كيتدخل وكيتكلم لنا على التقاعد. ابغيت نقول للسيد الوزير - واخا هو امشى - التقاعد ضربة موجعة لمنتهي الثروة، لفئة من منتجي الثروة.

السيد وزير السياحة و"المخطط الأزرق" ديالو، ابغينا نسولوه علاش ما تدارش التقييم ديال هاذ "المخطط الأزرق"؟ ومضى شحال من سنة هادي، وأقرباً المشاريع الستة اللي تداروا في المغرب ما كانتش مثيرة للمستثمرين ومشاوا، وأنا كنت الأسبوع الماضي في تاغازوت، ما كاينش لا محطة ديال السياحة ولا هم يحزنون، هناك أطلال لمحطة سياحية.

أما السيد وزير التعليم العالي، والذي جاء يشنف أسماعنا، كما هي عادته دائما، بأن 31% من الشباب اللي عندهم 19 حتى ل 23 سنة ولاو كيوصلوا للجامعة، ولكن يقول لنا أش من تعليم عندهم في الجامعة؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.. شكرا.

أنا كنتكلمك حقك كامل، غير منقوص، لكن حقك اللي كيرجع لك

القطاعية التي كنا من صناع عدد منها، فإن المسؤولية السياسية تقتضي وتفترض إجراء تقييم موضوعي لهذه الاستراتيجيات من أجل تقويمها وتحسين مردوديتها والتساؤل عما إذا كان من المجدي أم لا الاستمرار في بعض من هذه الاستراتيجيات. وفي هذا العمل كنا سنلمس قدرة الحكومة على الإبداع والتنسيق الأفقي والتنفيذ وكنا أيضا سنلمس مدى وفائها بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي وفي التزامات مكوناتها مع الناخبين.

إننا نعتبر أن عدم اعتماد هذه المنهجية يعكس ضعفا في رؤية الحكومة وقصورها في التنسيق والتحكيم والتنفيذ.

إنه لمن المشروع اليوم التساؤل عما إذا لن يكون من المتوقع أن يصطدم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بمشاكل التمويل، جراء نقص السيولة المالية والذي ازداد بأكثر من ثمانية ملايين درهم ما بين 2011 و2015.

لقد كنا نتطلع إلى أن يتوجه تقييم ومراجعة الاستراتيجيات القطاعية إلى تحقيق بعض الأهداف المركزية منها:

أ- الجواب عن سؤال محدودية نجاعة الاستمرار في بعض هذه الاستراتيجيات بعد أن استنفدت أغراضها؛

ب- إعمال الالتقائية لضمان الانسجام في المخططات؛

ت- ضمان لامركزية التخطيط والتنفيذ لضمان التنمية المنسجمة للبلاد.

إن من السمات الأساسية للسياسات العمومية الحكومية هي الاستمرارية اللامشروطة في السياسات القطاعية المعتمدة من طرف مختلف الوزارات. وإذا كان هذا النهج يثمن تراكم المكتسبات المنجزة منذ 1998 إلى 2011 ويحافظ على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة من طرف الحكومات السابقة، فإنه كذلك يشكو من غياب مبادرة لتقييم السياسات العمومية من أجل تقويم الاختلالات التي أعاققت نجاعة بعضها.

السيد الرئيس،

إننا لا زلنا نؤمن في الفريق الاشتراكي أن نجاح إستراتيجية المغرب الأخضر مثلا يبقى رهين بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايا هذا المخطط وتأطيره ودعمه وتأهيله وإعادة النظر في توزيع الدعم، ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير، ونؤكد بالخصوص على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرض المغرب لإنتاج الخيرات الزراعية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في إشكاليات الملكية، وضمان حقوق القبائل والجماعات السلالية في أراضيها. بالموازاة مع ذلك يتعين استحضار ضرورات الأمن الغذائي في عالم معرض للاهتزاز، وفي وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهو ما يتطلب تثمين العمل الزراعي وإعادة الاعتبار

كما تقرر في المكتب، في ندوة الرؤساء. أنا أسف ما عندي ما نديرلك، شكرا.

شكرا كذلك للجميع، للسيدات والسادة المستشارين وللسادة الوزراء على المساهمة ديالكم، في هذه الجلسة.

أرفع الجلسة المتعلقة بمناقشة تقييم السياسات العمومية.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1- مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية:

1. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي كان فيه الرأي العام ينتظر قطيعة مع الماضي، وفاء من أحزاب الأغلبية بعودها في الحملة الانتخابية وفي البرنامج الحكومي، ها نحن اليوم في اللحظات الأخيرة من عمر هذه الحكومة، وفي إطار تقييمنا للسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة مع استمرارية انتقائية في التعاطي مع ملفات كبرى ترهن مستقبل البلاد والعباد. وفي الوقت الذي كانت الأغلبية تقول إنها ستنتهج سياسة اقتصادية شاملة ومندمجة، ها نحن أمام مقاربات قطاعية كانت هدف انتقادات من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات.

وأكثر من ذلك، فإننا أمام مقاربات ممرزة تقتصر على رصد الاعتمادات المالية لمختلف الوزارات دون أية رؤية أفقية مؤطرة ودون ربط حجم الاعتمادات بنتائج نجاعة وفعالة السياسات المعتمدة في هذه القطاعات والحكم بالنجاح أو الفشل بطبيعة النتائج المحققة. ولسنا في حاجة إلى التدليل على أن هذه المقاربة هي إخلال بالمبدأ الدستوري الأساسي المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إننا، وباسم الفريق الاشتراكي، بمجلس المستشارين كنا دائما نؤكد على أن المخططات الإستراتيجية، موضوع التقييم اليوم، تعتبر إحدى الانشغالات المركزية لحزبنا بحكم توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية، و باعتبارها محركا أساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي الوطني وتخفيض عجز الميزان التجاري هي مؤشرات مرتبطة في جزء كبير منها بقوة أداء هذه القطاعات.

وإذا كنا نستحسن الاستمرار في تنفيذ عدد من الاستراتيجيات

الفلاح الصغير وللعامل الزراعي.

فالمغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب، لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس وعلى الحكومة ألا تستهين بها.

وحسب مراقبين لازال الاقتصاد المغربي مرتبنا إلى الأمطار، في حين أصبح الجفاف معطى هيكليا وجب التعامل معه واحتساب آثاره وأضراره في السياسات الفلاحية، خصوصا وأن التحولات المناخية مستمرة وتهدد بتصحرومنطقة شمال إفريقيا.

ويبقى التساؤل مطروحا حول حقيقة الوضع الفلاحي بالبلاد، وهل ينجح المغرب في مواكبة التحولات المناخية التي أصبحت تؤثر في كمية الأمطار ودوريته وانتظامها؟ وهل تتغير السياسات الفلاحية بتغير الظروف المناخية؟ وهل يتم اعتماد سياسات استباقية ومحاولة ضبط مجال التدخل وملاءمته واتباع سياسة تؤمن الحد الأدنى من الإنتاج المتلائم مع الطلب المرتبط بالاستهلاك الداخلي وتأمين الاكتفاء الغذائي، أم يتم اللجوء كلما أعلن عن الجفاف لسياسات الدعم وتهذئة الأوضاع؟

نعم لقد جاء المخطط الأخضر بتصور لسياسة فلاحية، تهدف إلى تطوير الإنتاج كما جاء بمجموعة من آليات التحفيز، بإجراءات تمكن من تحسين مناخ ووسائل الإنتاج: تطوير الري الموضعي، وإصلاح المحيط المؤسسي لقطاع الفلاحة إلخ.

وبعد مرور تسع سنوات من التنفيذ، لابد من القيام بتقييم عميق للمخطط واقتراح إجراءات من أجل التقييم.

في هذا الصدد، نكتفي بسبع ملاحظات أساسية:

1- الاستفادة غير المتكافئة من إجراءات المخطط بين المستثمرين في الفلاحة من جهة، وبين الفلاحين الصغار والمتوسطين من جهة ثانية، وذلك بسبب إشكالية الولوج إلى التمويل البنكي، فتحويل القرض الفلاحي إلى بنك تجاري حد من قدرته على تمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين.

واستدراكا لهذا الاختلال، اتجهت الوزارة لإحداث آلية لتمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين من خلال بنك للفلاحين الصغار والمتوسطين. ويبقى تفعيل تمويل الفلاح مرتبطا بضرورة رفع سقف القروض إلى 200.000 درهم وتخفيض الفائدة من 8.5% إلى 5.5%، إذ لا يعقل أن تظل القروض الفلاحية خاضعة لنسبة فائدة عالية؛

2- الملاحظة الثانية: جاء المخطط الأخضر بمجموعة من التحفيزات في قطاعات إنتاجية متعددة تحمل الإدارات الجهوية والمحلية للفلاحة مسؤوليات جديدة لتتبع ملفات الدعم. ويتضح اليوم أن نجاح هذا الشق من المخطط أصبح مرتبطا ورهين بتقوية الموارد البشرية والمالية

للإدارة المحلية لوزارة الفلاحة في مختلف أقاليم البلاد:

3- الملاحظة الثالثة: يهدف المخطط الأخضر إلى تطوير الإنتاج، وقد بدأ هذا الإنتاج ينمو دون مواكبة للمنتج في تيسير التسويق وتوفير اللوجستيك الضروري للتخزين والنقل؛

4- الملاحظة الرابعة: ضعف في انسجام وتناسق السياسات القطاعية، فالمغرب الذي اعتمد إستراتيجية قوية وواعدة لإنتاج الطاقة الشمسية، يستمر إنتاجه الفلاحي في استعمال المحروقات. هذه المفارقة العجيبة تستدعي دعم الطاقة الشمسية المستعملة في الإنتاج الفلاحي؛

5- الملاحظة الخامسة: يعتبر تشجيع غرس الأشجار المثمرة والزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة إيجابيا لأنه سيمكن من تطوير صادرات المغرب، لكن تهميش زراعة الحبوب ينطوي عليه مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي يتسم بالمضاربة في الحبوب وارتفاع مستمر في أسعارها، فقد أصبح المغرب مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب، وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب. لأن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس وعلى الحكومة ألا تستهين بها؛

6- الملاحظة السادسة: تتعلق بدور صندوق التنمية القروية في مواكبة السياسة الفلاحية لتطوير بعض البنيات التحتية الضرورية لتطوير الإنتاج الفلاحي؛

7- الملاحظة السابعة: إن سياسة التحفيز المعتمدة لا تركز على مقارنة مجالية تمكن من تصنيف الأنشطة الفلاحية وتشجيعها حسب المؤهلات المجالية في كل جهة وداخل كل إقليم.

السيد الرئيس،

إذا كان القطاع الفلاحي اليوم أمام امتحان صعب نظرا لضعف التساقطات خلافا للتوقعات، فإن فاعلية ومناعة القطاع ستظهر خلال السنة المقبلة ومدى قدرة وزارة الفلاحة على ملء الفراغات الناتجة عن سنة جفاف، على اعتبار أن السنوات الأربع الأخيرة عموما كانت سنوات ممطرة، وقد ساهمنا باقتراحات عملية في جانب معالجة أزمة الجفاف لم تستجب الحكومة ولولجزء منها، خاصة على مستوى التشغيل في العالم القروي، وهو موضوع يهم 13 مليون من الساكنة، ومعالجة مديونية صغار الفلاحين والمتوسطين منهم، وانقاذ الماشية واقتراح مشاريع لفك العزلة عن العالم القروي وتعزيز بنياته التحتية.

وإذا كان دور الفلاحة يبقى مركزيا في الاقتصاد الوطني، فإن التصنيع يجب أن يظل اختيارا استراتيجيا.

في هذا الصدد، نطرح تساؤلا نعتبر أنه يجسد اختيارا جوهريا:

هل من المجدي أن يستمر الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الطلب الداخلي أم يتعين كذلك إنعاش الاقتصاد الموجه للتصدير؟ ألا يحتم

السيد الرئيس،

ما يزال المواطن المغربي ينتظر الإجراءات والسياسات الحكومية في مجال أعمال حكامه وحسن تدبير المرفق العمومي ووضع حد لأنظمة الربيع. ومع كامل الأسف، فإننا لم نلمس في ما يجسد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة هذه الإجراءات والسياسات اللهم بعض الخرجات الإعلامية الانتقائية، والتي تدخل في باب الدعاية الحزبية والعلاقات العامة والتي تضاربت مواقف وآراء مكونات الائتلاف الحكومي بشأنها.

وحتى في حالة هذه الخرجات الإعلامية، يتم إغفال القضايا والقطاعات التي تعتبر عصب الربيع في البلاد.

إننا نتساءل مثلا إلى متى سيظل سؤال الاستفادة من المؤذونات والمقالات مؤجلا؟ وقبل ذلك نعيد السؤال الكبير الذي طرحناه منذ مجيء هذه الحكومة بشأن الاختلال الكبير بين المجهود العمومي غير المسبوق وإطلاق مشاريع كبرى بميزانيات عمومية ضخمة وتمكين بعض المحضوضين من جميع الامتيازات الضريبية.

وفي نفس الوقت، نتساءل عما إذ لم يحن الوقت لفتح ملفات الفساد قطاعات بعينها أصبح الجانب الريعي فيها يوظف سياسيا وانتخابيا، وأصبح مصدرا للتحكم.

السيد الرئيس،

إن تدبير السياسات العمومية على المستوى المجالي يتم في غياب أية رؤية واضحة وضامنة للحكامة الترابية ولشروط التنمية المستدامة المبنية على الاستثمار الأمثل للموارد الجهوية والمحلية وعلى الولوج الشفاف والمنصف والمرن لهذه الموارد، ناهيك عن كونه تدبير سياسي عمومي يتم خارج أية مقارنة تشاركية كفيلا بإدماج مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الترابي الذي يشكو من هشاشة البنيات التحتية وتشويه العمران وتدمير المجال البيئي.

والنتيجة اليوم، ونحن أمام نهاية الولاية الحكومية الحالية، هي أن الحكومة وضعت نفسها وتضعنا أمام مشهد صارخ لهدر الزمن السياسي، إذ فوتت على نفسها وعلى كل المغاربة فرصة القيام بإصلاح عميق لمؤسسات الدولة، وفق ما يضمن توزيعا جديدا للأدوار يتسم بالعقلانية وبالتكامل المنشود والالتقائية الناجعة في تدبير السياسات العمومية...

وفي الأخير، سيواصل الفريق الاشتراكي تحمل مسؤوليته كاملة، من أي موقع كان وعلى أساس الرصيد التاريخي للحزب الذي هو امتداد له والتراكمات التي ساهم في إنجازها في مغرب الأمس واليوم، وعلى أساس خطه السياسي المناهض لليبرالية المتوحشة وللنزوعات المحافظة، في الدفاع عن قيم التضامن الاجتماعي والمجالي والإنصاف والإنتاج والمردودية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهي نفس القيم التي غابت عن بعض الاستراتيجيات الحكومية علما أنها من صميم

علينا هذا الاختيار اعتماد التصنيع كأولوية وطنية لأنه الكفيل بخلق فرص شغل قارة واستيعاب مهارات من مختلف المستويات وإنتاج قيمة مضافة حقيقية؟

إننا لا نتفهم كيف ترصد لقطاع بهذه الحيوية ميزانية لا تتجاوز 300 مليون درهم لتحفيز الاستثمار الصناعي.

لقد كان حريا بالحكومة على الأقل أن ترفع هذا الاعتماد إلى مستوى الاعتماد المخصص للفلاحة.

هل سنفصل انبثاق أقطاب صناعية وطنية كبرى أم سنركز على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

وإذا كان اختيارنا لصالح هذه الأخيرة، فإننا مطالبون بوضع مخطط لدعم هذه المقاولات، كما اعتمدت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية منذ 50 سنة، وكما هو معتمد في أوروبا حاليا، وخاصة بتخصيص 30% من الصفقات العمومية لهذا الصنف من المقاولات.

السيد الرئيس،

لقد اعتمد المغرب منذ 1998 نمطا للتنمية الاقتصادية لعب الطلب الداخلي دورا أساسيا فيه، إلا أن العولة التجارية والمالية أصبحت تفرض تدريجيا على المغرب بالموازاة مع ذلك تطوير صادراته من أجل الرفع من القيمة المضافة وتوفير الاحتياطي من العملة الضرورية لتمويل مبادلاته وتسديد الدين الخارجي.

وإننا إذ نسجل بقلق عدم أخذ ملاحظتنا واقتراحاتنا بمناسبة مناقشة قوانين المالية بشأن التصنيع وعدم إدراك الحكومة لأهميتها في التشغيل وتحديث البلاد وزيادة القدرة التصديرية للبلاد، ننبه إلى أنه لا يمكن للحكومة أن تكتفي بالمشاريع التي انطلق إنجازها أو استقطابها في عهد الحكومات السابقة (من قبيل مشروع رونو واستثمارات مجموعة بومباردي).

إننا كنا نتطلع مع الرأي العام إلى بصمات الحكومة في مجال جلب الاستثمارات الإستراتيجية وإلى إبداعها في المجال، وهو تحدي كبير فشلت فيه هذه الحكومة، خصوصا ونحن في ظرفية دولية تتميز بمنافسة قوية على جلب الاستثمارات.

وتعكس الإعتمادات الضعيفة المرصودة للاستثمار في الصناعة، خاصة الموجبة للتصدير حالة من الارتجال والانتقائية، فما الذي يمكن مثلا تحقيقه بميزانية الاستثمار في قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، والتي لا تفوق مليار ومائتي مليون درهم.

ومن جهة أخرى، كان حريا بالحكومة تثمين وتطوير المبادرات الجريئة المتمثلة في برامج امتياز وإنماء وتطويره على طريق تقوية نسيجنا الاقتصادي وإعطاء المقاول الصغرى والمتوسطة الوسائل التي تمكها من تنمية قدراتها الذاتية.

حين خصصت 20 مليار فقط للدعم المباشر للدعامة الثانية، والتي تتوخى محاربة الفقر في العالم القروي والرفع من الدخل في المناطق الأكثر هشاشة في إطار مشاريع تضامنية (الباقى لتمويل الأنشطة الألفية).

على مستوى التنفيذ:

تبين ان هناك العديد من الإكراهات و النقائص إن لم نقل الاختلالات في ظل إشكالية تعبئة العقار: ذووا النفوذ والمال هم من استفاد من الأراضي المسترجعة التي تم تفويتها بأثمان بخسة، لا تتجاوز 1500 درهم للهكتار سنويا كسومة كرائية، دون غيرهم من الفلاحين المتوسطين و الصغار و خريجي المعاهد الفلاحية.. وأحيانا دون احترام دفاتر التحملات وخاصة منها الجوانب المتعلقة بالاستثمار، تشغيل الأطر والتقنيين، والحفاظ على مكتسبات العاملات والعاملين.

التمويل والدعم:

- الاستفادة كانت من نصيب كبار الفلاحين والشركات رغم التحسن الملحوظ في نسب ومساطر دعم القطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛

- الفلاحين الصغار يجدون صعوبة في الولوج إلى القروض.

التمثين والتسويق:

رغم المجهودات المبذولة فحجم الصادرات ظل محدودا للأسباب التالية:

- اتفاقيات التبادل الحر لا زالت تخدم بالأساس مصالح الدول والتجمعات الكبرى، مما يضيع على الفلاحة المغربية فرص الانتشار والتنافسية؛

- لا زال المنتج يعاني من إشكالية الجودة (أحيانا منتوجات بعيدة عن المواصفات العالمية بعض زبنائنا غيروا وجهة تسوقهم اتجاه مصر أو تركيا)؛

- الأسواق الداخلية لم تعرف تحسنا في التجهيزات والتنظيم؛

- إشكالية ربط هذا المخطط بالمخطط الصناعي في مجال الصناعة التحويلية (في رأينا القيمة المضافة يجب أن تأتي من التصنيع).

الحفاظ على الثروة المائية:

في الوقت الذي تستنزف الفرشة المائية الباطنية بفعل الفلاحة التصديرية، وكان الأخرى تمكين الفلاحين خاصة الصغار من الاستفادة من الطاقات المتجددة عبر دعمها، في إطار فلاحية بيئية قادرة على التكيف ومواجهة التغيرات المناخية. وفي مجال الزراعات البديلة بأقل تكلفة مائية لم نسجل تقدما ملحوظا، علما ان الماء سيكون عملة نادرة مستقبلا.

وجوهر مقتضيات الدستور الذي فتح آفاقا واسعة للإصلاح والمشاركة والمحاسبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل حول السياسة العمومية في المجال الفلاحي "مخطط المغرب الأخضر":

ونحن على بعد 3 سنوات من انتهاء عمر مخطط المغرب الأخضر، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن:

- ماذا تحقق من الأهداف التي سطرها له في أفق 2020 وعن ما تعزمون عمله لتدارك النواقص والاختلالات التي يعرفها هذا المخطط؟ أهمية القطاع الفلاحي:

لا شك أن القطاع الفلاحي يمثل رهانا سوسيو اقتصاديا واجتماعيا كبيرا.

اقتصاديا:

- يشكل 15 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام؛

- القطاع مصدر هام للتشغيل يساهم ب نسبة 40% من اليد العاملة؛

- مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو- اقتصادية وفي الميزان التجاري.

اجتماعيا:

مطروح على القطاع الفلاحي :

- رهان الاستقرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة البلاد؛

- رهان إعداد التراب والتنمية الجهوية خصوصا بالمناطق النائية؛

- رهان التنمية المستدامة خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية؛

- رهان السيادة الغذائية لأزيد من 34 مليون مواطن وتوفير الغذاء بالجودة والثمن المناسبين.

ففي عز الأزمة الاقتصادية المالية البيئية والغذائية ، تم وضع مخطط المغرب الأخضر من أجل جعل القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، ومستندا على دعامين:

وكان خيار الدولة من خلال استراتيجية المخطط الذي رصدت له ميزانية ضخمة (150 مليار) إعطاء الأولوية للدعامة الأولى (فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة) بتخصيص 80 مليار لكبار الفلاحين-على قلتهم- بهدف تقوية الصادرات عبر نسبة تمويل تفوق أحيانا 80%. في

الحكامة والتدبير:

- اختلالات في جل مشاريع الزراعات التحويلية بالنسبة لأشجار الزيتون؛

- الفشل في تنظيم التعاونيات (خلق تعاونيات وهمية)؛

- ضعف المواكبة والمراقبة بالنسبة للمستفيدين.

التأطير والمصاحبة:

- مصالح الوزارة تعاني من نقص مهول في الموارد البشرية مركزيا وجهويا، إضافة إلى التضارب في المهام؛

- النقص الحاد من عدد المستشارين الفلاحيين، في حين هناك حاجة ملحة لتكوين وتوعية الفلاحين الزراعيين في مجال التكيف.

السيد رئيس الحكومة:

رغم مرور 8 سنوات لا زالت المؤشرات المتعلقة بالسيادة الغذائية تراوح مكانها، خاصة بالنسبة للحبوب والسكر والزيت، التي تفوق وارداتها 90%. كما أن المغرب لا يزال يدفع ما يعادل قيمة أربع سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح).

على مستوى العاملين:

لا زالت شغيلة القطاع الفلاحي تعاني من العديد من المشاكل من قبيل: أجور هزيلة غياب تغطية صحية وعدم التوحيد بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي والصناعي (كما التزمت به الحكومة) وغياب الحماية من المخاطر وانعدام شروط الصحة والسلامة، في ظل التمييز القانوني وضرب الحقوق النقابية.

السيد الوزير،

كان لزاما إجراء تقييم مرحلي (ليس بالضرورة مكتب مكثري) من أجل الوقوف على النواقص وتقويمها، ولن يتأتى هذا التقويم إلا بانخراط أطر الوزارة ومصالحها المختصة والفاعلين في المجال تفاديا للهفوات والأخطاء التي شابت المرحلة السابقة. وضمانا لربح رهانات هذه الاستراتيجية القطاعية.

ويبقى السؤال العريض هل استطاع مخطط المغرب الأخضر فك الارتباط العضوي بين النمو والتساقطات المطرية؟ أم أنه حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي المغربي؟

3. مداخلة مجموعة العمل التقدمي:**أ- المداخلة المفصلة:**

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور ومقتضيات المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قدمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية التي سيعقدها المجلس لمناقشة وتقييم السياسات

العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، تقريرها خلال شهر يوليوز 2016.

وهنا لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية:

لا يمكن أن يكون للبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومتابع لكل ما يروج حوله ويحوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر تمويلها بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما، في وقعها وأثرها في حياة المواطنين وفي معيشتهم اليومي.

ويتعين عدم الخلط بين التقييم (Evaluation) و التدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما، وينبغي عدم الخلط كذلك مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها.

وقد اعتمدت العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التقييم من منطلق أن الضغط المالي وضرورة ترشيد النفقات يدفع المؤسسات إلى مراجعة وتقويم سياساتها وضبط نفقاتها، وبدافع التغيرات المسترسلة والمتسارعة، والتي تفرض التأكد باستمرار من ملائمة السياسات المعتمدة والأهداف المرسومة.

ويعتبر التقييم عنصرا حاسما وجوهريا وفاعلا ضمن عناصر الحكامة الرشيدة، وهو لا ينحصر في مجرد إبداء الرأي أو النقد أو الحكم، وإنما هو ضرورة دائمة ومستمرة تستهدف تحسين الأداء في جو من الشفافية الكاملة والنجاعة والفعالية.

وإذا كان الدستور الحالي قد أكد في كثير من مبادئه وقواعده على مقاربات التشارك والمشاركة، وأصر على ضرورة اعتماد أدوات الحكامة وخلق مؤسساتها وإسناد وظيفة تقييم السياسات العمومية إلى البرلمان، والعمل بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن ذلك كله لن يتم تفعيله بالشكل المطلوب، إلا إذا كان مصاحبا بتوفير آليات متعددة للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية، والحرص على أن تمارس مهام التقييم في شفافية مطلقة تضمن التمكين من الاطلاع والنشروتلقي للملاحظات والانتقادات بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة.

الدستور أتى بوظيفة تقييم السياسات العمومية. والنتيجة اليوم أننا نسير بخطى حثيثة وبحذر مع الرغبة في تنزيل الدستور بشكل يتناسب مع الحفاظ على التوازنات والاستقرار دون المساس بجوهر الدستور، ويشفع لنا أن وظيفة التقييم، كأحدى الوظائف البرلمانية الجديدة، ما زالت في إرهاباتها الأولية. لكنها خطوات مهمة تسير في الاتجاه الصحيح. ونتمنى أن يكون اللجوء إلى التقييم أقوى مأسسة وترسيخا في الولاية البرلمانية المقبلة.

إن ما تحقق على مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية

يقارب نصف الناتج الداخلي الخام على الصعيد الوطني، أي أن محور القنيطرة - المحمدية يستحوذ على 48% من الناتج الداخلي الخام وأن أربع جهات تؤمن من جهتها ثلثي (3/2) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في تركيز وتمركز قوي للثروة، ويسائلنا حول اللاتوازن واللاتكافئ بين الجهات، وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة، لكن علينا أن نعرف كيف نوزعها بشكل عادل.

لكن لهذا المؤشر نواقص وفي مقارنته نقاش، لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل، كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية اعتمدها العديد من الدول إضافة إلى مؤشر الناتج الداخلي. لذلك هناك حاجة إلى إدراج عدد من المؤشرات الأساسية لقياس نوعية تطور المجتمع وقياس مدى قدرته على إنتاج المزيد من الثروة لفائدة أوسع شرائح المجتمع. من ضمنها: نسبة التشغيل والجهد في مجال البحث العلمي والمديونية والرضا والارتياح والوضعية الصحية واللامساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش، والهيدر المدرسي وانبعاثات الكربون واستغلال التربة... إلخ

وعلى البرلمان المغربي أن يوسع من جهته الاستشارة حول المؤشرات المعتمدة مع مختلف الفاعلين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط، ...) من أجل وضع مؤشرات لمقاربة الثروة الشمولية للمغرب، وهي مؤشرات يجب أن تنسجم مع الإستراتيجية العامة للدولة، وتكون موضوع مقارنة تشاركية واسعة.

وهذا التمرين ضروري لأنه يعطي المكانة للتصورات البعيدة المدى. ويسمح بتطور المؤشرات على ضوء التوجهات العامة والتقدم الحاصل. كما يعطي فكرة حول الرهانات المطروحة.

ومن الرهانات الأساسية، رهان الرفع من وتيرة النمو، والذي له ارتباط وطيد بإنتاج الثروة وحسن توزيعها، فإذا كان من المطالب الأساسية للمواطنين المغاربة - بجانب مطلب الكرامة - التشغيل والرفع من الدخل، واعتمادا على مستوى وتيرة النمو في السنوات الأخيرة، والتي تتراوح بين 4.5 و 4.8% ... فإن معدل 4% يمثل بالكاد نصف المعدل المطلوب للتقليص من مستوى البطالة بشكل ملحوظ، وهو معدل يجب أن يفوق نسبة 7% ويتطلب كذلك الرفع من معدل دخل المغاربة إلى مستوى الدول الناشئة (والذي يتراوح بين 10 و 15 ألف دولار كمعدل) فيما يقل متوسط الدخل الفردي في المغرب عن 3500 دولار، أي 5 مرات أضعف من متوسط الدخل بالدول الناشئة.

فكيف لنا أن نساير وتيرة النمو، ونتوقع بالتخطيط ورصد المؤشرات بتقلباتها مدى توافق طموحاتنا التنموية مع وضعنا الاقتصادي والاجتماعي العام؟ وكيف لنا أن نحصل على توقعات بمنأى عن التقلبات ونحافظ على مستوى سنوي قار من التنبؤ مع اعتماد تخطيط على المديين المتوسط والبعيد؟

ف "تقييم السياسات العمومية" - كما سبق أن قلت - هو إدراك أثر

الإنتاجية وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه بخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع... لأن إنتاج الثروة ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والبيئية والثقافية للمواطنين.

وأكد أجزم بأنه بقدر ما نكثرت الحديث في المغرب عن الحكامة الرشيدة في جميع المجالات - لدرجة أصبحت معها منهجا ملزما بحكم الدستور الجديد - بقدر ما تظل مواكبة أدوات تقييم السياسات العمومية ضعيفة، ويبقى هذا التقييم منحصر في جزء يسير من بعض السياسات العمومية، ويظل في كثير من الأحيان ذا طابع داخلي ومحدود.

فالتقرير يبدولي تقريراً تركيبياً، لم يرتكز على نموذج علمي في مجال التقييم، لكنه اعتمد أساساً على قراءة القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات الوطنية الواضحة لهذه البرامج، مع ضعف الدراسات والتحليل والتقارير التقنية الدقيقة.

ويبقى المرجع الأساسي هو تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط ومراقبة المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداء البدائل وتصحيح المسار.

والأدهى من هذا كله، هو غياب ثقافة وتقاليد النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها، مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها.

والملاحظ أن المرجعية التأسيسية لأدوات تقييم السياسات العمومية ما زالت غائبة، وما زلنا ننتظر تنزيل الدستور عن طريق القوانين التنظيمية والعادية. ومن واجبتنا تنبيه المشرع إلى أدوات التقييم ليضع لها قاعدة مرجعية مؤسسية ضامنة لممارسته والزاميته، مع ضرورة مأسسة أنظمة التقييم، وجعل تلكم الوظيفة أداة مرجعية لضمان حسن التسيير والارتقاء بالأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي.

فالناتج الداخلي الخام (P.I.B⁵) من الدلالات الأساسية في تقييم مؤشر إنتاج الثروة. والمغرب في المرتبة الثامنة عربياً، بما مجموعه 104.5 مليار دولار، فيما احتل المرتبة ال 13 إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، بمعدل 3.2 ألف دولار.

ومن المؤشرات التي يرشدنا إليها الناتج الداخلي الخام، والتي تهمننا في مجال السياسات العمومية، من موقعنا كغرفة برلمانية تعنى أساساً بالجماعات الترابية، هو تأمين جهتان فقط من أصل 12 لما

⁵ Produit Intérieur Brut

أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير- في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية.

ويبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان إنجاحه، لما يتطلب من الملائمة والاتقائية والاتساق، مما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.

ب- ملخص المداخلة:

لا يمكن أن يكون للبناء الديمقراطي أثر عمودي في حياة الإنسان، إذا لم يستشعر المواطن بأنه معني بالشأن العام ومشارك فيه ومتتبع لكل ما يروج حوله ويحوم في فلكه من سياسات عمومية، يكون المواطن مصدر تمويلها بمساهمته في الدخل الوطني، ويكون هدفها ومبتغاها.

إن "تقييم السياسات العمومية" هو فحص للعلاقة بين السبب والنتيجة، وهو إدراك فائدة سياسة عامة ما في حياة المواطنين ومعيشهم اليومي.

ومن هذا المنطلق، وبناء على ما توصلت إليه اللجنة القطاعية التي هيئت التقرير المقدم إليكم في موضوع: "تقييم السياسات العمومية في مجال إنتاج الثروة"، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- عدم توفر أليات للتقييم على جميع المستويات الداخلية منها والخارجية والحرص على أن تمارس مهمة التقييم البرلماني في مجال السياسات العمومية في شفافية مطلقة تضمن تلقي الملاحظات والانتقادات، بناء على معطيات واضحة ودقيقة تقرب أكثر من الحقيقة؛

2- هناك خلط كبير بين التقييم (Evaluation) والتدقيق (Audit) الذي يركز على الكفاءة التنظيمية والمالية لمؤسسة ما. وينبغي التذكير كذلك بعدم الخلط مع وضع المؤشرات ورصد ديناميتها؛

3- إن التحقق من مستوى إنتاج الثروة من شأنه تحريك الآلية الإنتاجية وكل المكتسبات التي تحققت في عهد هذا الدستور الجديد يمكن اعتبارها دفعة قوية نحو تمكين وتعزيز المؤسسات وتقويتها، لأنه بخلق الثروة يتم توفير ما يكفي من الموارد الضرورية لتلبية تطلعات الشعب. هذه التطلعات التي هي في تزايد مطرد بشكل مشروع؛

4- إذا كان الدستور الحالي قد أسند وظيفة تقييم السياسات العمومية والعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة إلى البرلمان، فمعنى ذلك أن ما تقوم به المؤسسات الأخرى كالمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط في رصد المؤشرات وبعض الآراء التي يبلورها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ستبقى محصورة في نطاقها المرجعي، وهو ما يجعل البرلمان في صعوبة للتدقيق والفحص والوقوف على الاختلالات الحقيقية وأسبابها وفحصها وإبداء البدائل

سياسة عامة ما على حياة المواطنين وعلى معيشهم اليومي في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية، والتحكم في الفوارق المتعددة الواجهات والأوجه، وفي وتيرة النمو وغيرها من التحديات.

وإن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية، كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها، وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها، إضافة إلى غياب الالتقائية، مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المدروية والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتبنيها وتقويمها للمراحل المقبلة.

فارتباطا برهان تدهور الموارد الطبيعية، مثلا يمكن القول بأن ثلث الأراضي القابلة للزراعة (3/1) أراضي مسقية، فيما يعتمد ثلثا الأراضي الزراعية (3/2) على مياه الأمطار وعلى تعبئة الموارد المائية. إذن فالإنتاج الفلاحي رهين بتوفر الموارد المائية، وهو يرهن الاقتصاد الوطني، الذي ما زال مرتبطا بالتقلبات المناخية. وهذا خلل إضافي.

وقد أكد والي بنك المغرب في تقريره السنوي الأخير على أن نسبة نمو الاقتصاد الوطني في سنة 2015 بلغت 4.5%، وذلك أساسا بفضل موسم فلاحي استثنائي. فيما بقيت وتيرة الأنشطة غير الفلاحية محدودة وبطيئة.

فعلاقة بإنتاج الثروة، هل حققت المجهودات العمومية أهدافها في المجال الفلاحي مثلا؟ وهل تبدو في الأفق بوادر حل لتدبير الموارد الطبيعية في ظل الاستدامة، ونحن سننتقل في أفق 2025 إلى مستوى الخصائص في الموارد المائية؟ ومن المستفيد من الاستثمارات العمومية في هذا المجال؟ وما هو تقييمنا "لمغرب الأخضر"، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثماني التي تهم الفلاحة المعيشية.

وما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق، التي ما زالت غامضة؟ وما مصير استراتيجية المغرب الرقمي 2013، الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرى لأسباب فشل المخطط السابق أو الفحص عن نواقصه؟ أين العلاقة والرابط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014-2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر منذ انطلاقة في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعم الثماني، وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها، هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما، يتحدد بوقوعها على حياة المواطنين وعلى معيشهم اليومي-وهو ما

وتصحيح المسار...؛

5- ضعف ثقافة وتقاليد النشر الواسع للمعطيات حول السياسات العمومية وضعف تداول المعلومة والتمكين من وسائل الوصول إليها، مع غياب أدوات التحليل ورصد المعلومة وتدقيقها وتفكيكها.

6- محدودية إنتاج المؤشرات وحصرها في نطاق الناتج الداخلي الخام (PIB)، وإن كان هذا المؤشر يعتبر من الدلالات الأساسية لإنتاج الثروة، إلا أنه يبقى غير كافي، لأنه لا يحصي مظاهر الاقتصاد الغير المهيكل والثروة المرتبطة بالتراث اللامادي، كما أنه لا يقيس عدم المساواة ورفاهية السكان. وهي مؤشرات إضافية يتعين اعتمادها على غرار عدد من الدول، بجانب مؤشر الناتج الداخلي، بحيث أنه إلى حد الآن يمكن القول بغياب عدد من المؤشرات الأساسية، من ضمنها: نسبة التشغيل و الجهد في مجال البحث العلمي و تقييم المديونية بشقيها ونسب الرضا والارتياح والوضعية الصحية واللا مساواة في الأجور والفقر ومستوى العيش، الهدر المدرسي، انبعاثات الكربون، استغلال التربة... كلها مؤشرات ضرورية للمعرفة وللإحاطة بمجالات إنتاج الثروة. وهي مع الأسف غائبة؛

7- إن من بين ما ترشدنا إليه المؤشرات المتوفرة - اعتمادا على الناتج الداخلي الخام - في مجال السياسات العمومية يؤدي إلى تسجيل الخلل الكبير في مجال العدالة الترابية والتنمية الجهوية، بحيث أن جهتان فقط من أصل 12 تستحوذان على 48 % من الناتج الداخلي الخام. وأن 4 جهات من أصل 12 تستحوذ لوحدها على ثلثي (3/2) الناتج الداخلي الخام. وهو ما يساهم في التمرکز القوي للثروة، ويسائلنا كمعنيين بالجماعات الترابية حول اللاتوازن واللاتكافئ بين الجهات. وهو ما يعني أن علينا حتما إنتاج الثروة، وأن علينا كذلك واجب توزيعها بشكل عادل ومنصف.

8- إن إخضاع تقييم السياسات العمومية في المجالات القطاعية التي تم تقييمها من طرف اللجنة البرلمانية كشف بشكل واضح أن كل الاستراتيجيات القطاعية المعنية غير واثقة من نفسها، وهي متذبذبة في تقدير مسار أهدافها، إضافة إلى غياب الالتقائية، مما يؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الثروة بسبب ضعف الحكامة وعدم التدقيق والحرص على مواكبة التقييم منذ الفكرة الأولى إلى حين تنفيذها وتقدير نسب المدروية والفئات المستهدفة وحماية الأهداف وتهيئتها وتقويمها للمراحل المقبلة.

فما هو مصير الأهداف المرسومة للمخطط الأزرق، التي ما زالت غامضة مثلا؟ وما هو مصير استراتيجية المغرب الرقمي، الذي يبدو أنه قد تم الإعلان قبل شهر عن مخطط بديل في أفق 2020 دون أن يتم القيام بتقييم وجرد لأسباب فشل المخطط السابق؟ أين العلاقة والرابط بين مخطط "إقلاع" واستراتيجية تسريع التنمية الصناعية 2014-2020؟ وما هي حصيلة نتائج تقييم استراتيجية المغرب الأخضر

منذ انطلاقه في سنة 2008، وخصوصا فيما له صلة بالدعامة الثانية التي تهتم الفلاحة المعيشية؟

وهو ما يمكن معه القول بأن الاعتماد على مكاتب دراسات، غالبا ما تكون أجنبية والتي تستأجر خدمات غير موثوق بها هو الذي يؤدي إلى هذا التعثر.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أن إدراك أثر سياسة عمومية ما يتحدد بوقوعها على حياة المواطنين وعلى معيشتهم اليومي-وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطابه الأخير- في ارتباط مع الرهانات المجتمعية والتحديات الأساسية، وعلى رأسها تدهور الموارد الطبيعية؛

9- ومن الآن يبدو أن الاستمرار في نهج مقارنة الاستراتيجيات القطاعية غير مؤمن بما يكفي من أدوات التقييم لضمان نجاحه لما يتطلب من الالتقائية والاتساق، مما يتعين معه التفكير بجد في الرجوع إلى منهج التخطيط المتحكم فيه ووضع منهج للتقييم الشمولي قبل الحديث عن التقييم القطاعي.

II- مداخلات السادة أعضاء الحكومة:

1. كلمة السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على اختياركم موضوع "مخطط المغرب الأخضر" كمحور ضمن جلستكم اليوم المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

وبالفعل، يطمح هذا المخطط أن يجعل من القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فالإستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2008 تهدف تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحا مستدامة على المدى البعيد.

ومن أجل ذلك، فهي تعتمد على مقارنة شمولية ومندمجة تروم الرفع من الإنتاج والتسويق وتطور القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل، دون إغفال الحد من التأثيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولن أعود في هذه الكلمة المقتضبة إلى المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية ولا إلى الإجراءات التي تم اتخاذها والإصلاحات القانونية والهيكلية التي تم وضعها من أجل تنفيذ هذا المخطط.

كل ذلك يظهر بجلاء في التقرير الجيد الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية التي قامت بتحضير هذه الجلسة.

فما أريد التأكيد عليه أن مخطط المغرب الأخضر، وبعد مرور 8

فلاحي يتراوح ما بين 60 إلى 90 مليار درهم وكذلك خلق من 1 إلى 1.5 مليون يوم عمل إضافي في أفق 2020، ناهيك عن خفض مستوى الفقر بمضاعفة دخل 3 ملايين قروي.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ عامة تؤخذ بعين الاعتبار:
- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية نباتية وحيوانية، وقد تم إلى الآن إبرام 19 عقد برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية؛

- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية كذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛

- عدم استبعاد أي جهة عبر تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق في نفس الوقت مع الخصوصيات المحلية ومع التوجهات الوطنية، من خلال توقيع مخططات فلاحية جهوية. وفي هذا الصدد تقوم الوزارة حاليا بتعيين هذه المخططات تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد (12 جهة)؛

- تبني مجموعة من العوامل الأفقية كترشيد استعمال الماء، تطوير سياسة الإعداد العقاري وتحسين مناخ الاستثمار والتمويل، تدبير المخاطر، إنعاش الصادرات، وتحسين التسويق الداخلي، إلخ.

وقصد تنفيذ فعال لمخطط المغرب الأخضر، عملت الوزارة على إطلاق إصلاح مؤسسي عميق وشامل على مستوى القطاع الفلاحي، تمت ترجمته عبر التنظيم الجديد للوزارة وإعادة تحديد مهام واختصاصات هيكلها ويتجلى فيما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري على المستوى المركزي، مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب؛

- وضع 12 مديرية جهوية للفلاحة و12 غرفة فلاحية؛

- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي؛

- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية يعهد له مهمة تقنين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية؛

- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وبلورة استراتيجية لتطويرها، وتهم هذه الأخيرة 40% من التراب الوطني و16 إقليم 400 جماعة؛

- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بناء على القانون رقم 58.12 وإصدار القانون المتعلق بمهنة المستشار الفلاحي الخاص؛

- خلق مديرية جديدة للتنمية القروية والمناطق الجبلية.

سنوات على إطلاقه، قد حقق تقدما كبيرا وغير مسبوق.

فأولى النتائج الاقتصادية تظهر أن مبادئه وبرامجه جعلت ولازالت تجعل من الفلاحة محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

فقد مكن هذا المخطط الذي يندرج في إطار رؤية طويلة المدى من تحويل مئات الآلاف من الاستغلاليات العائلية إلى مقاولات صغيرة وإرساء فلاحية متعددة ومندمجة في النظام الاقتصادي.

فقد غير مخطط المغرب الأخضر الفلاحة المغربية، حيث خلقت تدخلاته الهيكلية دينامية حقيقية داخل القطاع، وذلك أساسا بفضل:

- الارتفاع المهم لوتيرة الاستثمارات الفلاحية، التي تضاعفت ب 1.7 مرة في الفترة ما بين 2008 و2014؛

- التطور الكبير للقيمة المضافة التي عرفت متوسط يناهز 6.7% خلال نفس الفترة؛

- التحسن الملموس في إنتاج كافة سلاسل الإنتاج، مما مكن من المساهمة في ضمان الأمن الغذائي لبلادنا؛

- تعزيز القدرة التنافسية الخارجية لمنتوجتنا الغذائية، حيث ارتفعت صادراتنا من هذه المنتوجات بحوالي 34% منذ سنة 2008.

وفي الأخير، اسمحو لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أنوه بالتعبئة والالتزام اللذان أبان عنهما جميع الفاعلين في القطاع، من فلاحين ومهنيين وتنظيمات مهنية، في إنجاح هذا المخطط والنهوض بفلاحتنا.

فانخرط هؤلاء الفاعلين والنتائج المحققة ترسخ قناعتنا بأن مخطط المغرب الأخضر خيار استراتيجي لا رجعة فيه، بكل عزيمة، في دعم الفلاح من أجل ضمان الأمن الغذائي لوطننا العزيز وتعزيز الإشعاع الدولي لفلاحتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. ورقة موجزة حول "مخطط المغرب الأخضر" (إعداد وزارة الفلاحة والصيد البحري):

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتمد مخطط المغرب الأخضر على مقاربة شمولية ترتكز على تعزيز الاستثمارات وإنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وكذا وتسريع وتيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحية مستدامة على المدى البعيد.

كما يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتهدف هذه الإستراتيجية الطموحة إلى تحقيق ناتج داخلي خام

وترتكز استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين:

فالدعامة الأولى تتمحور حول فاعلين يعملون في سلاسل ذات قيمة مضافة عالية، ويصل حجم الاستثمارات المبرمجة لهذه الدعامة حوالي 147 مليار درهم على مدى عشر سنوات لفائدة 1500 مشروع.

وتلعب هذه الدعامة، عبر عملية التجميع، دورا هاما بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، إذ يعد التجميع حلا ناجعا لتجاوز الإشكالية العقارية هذا النموذج المبتكر لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو تنظيمات مهنية ذات قدرات تدييرية عالية، تقوم على أساس عقدة شراكة تحدد حقوق والتزامات الطرفين. ولضمان علاقة متوازنة بين المجمع والمجمعين، تم إصدار القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجمع الفلاحي والصادر بتاريخ 17 يوليوز 2012.

الدعامة الثانية التي تهدف بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي وتطوير الفلاحة الصغرى التقليدية والمهمشة في المناطق النائية والهشة (المناطق البوروية، الجبلية، الواحات)، بغية تنميتها. ويبلغ عدد المشاريع المبرمجة في هذه الدعامة إلى غاية 2020 حوالي 545 مشروع بغلاف مالي يناهز 20 مليار درهم، وقد بلغ عدد المشاريع التي في طور الإنجاز 542 مشروع إلى نهاية 2015 باستثمارات إجمالية تقدر ب 14.67 مليار درهم لفائدة 772 ألف مستفيد على مساحة تقدر ب 750 ألف هكتار موزعة على كل مناطق المغرب.

كما تقوم الدولة في إطار عملية الشراكة حول الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة على مساعدة ومصاحبة الفاعلين على اقتناء الأراضي من خلال توفير أراضي بعقد كراء طويلة الأمد وبأسعار ملائمة، وقد تم وضع حوالي 97 ألف هكتار رهن إشارة المستثمرين، وذلك منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر موزعة على 4 أشطر لفائدة 556 مشروع.

وفي إطار الشراكة بين الدولة والمهنيين ولضمان إنجاز أهداف العقود البرامج المبرمة واكبت الحكومة إحداث تنظيمات بيمهنية، ووضعت إطار تشريعي ملائم (القانون رقم 03.12 المتعلق بالهيئات البيهمنية للفلاحة والصيد البحري)، بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم وتمكين هذه الهيئات من التوفر على موارد مالية خاصة ودائمة تسمح لها بتمويل أنشطتها ومختلف برامج تنمية سلاسل الإنتاج.

وقد مكنت عقود البرامج من الرفع نم الإنتاج لجل السلاسل، إذ نذكر على سبيل المثال إنتاج 115 مليون قنطار من الحبوب في 2015 و 510 ألف طن من اللحوم الحمراء و 510 ألف طن من السكر.

وتجدر الإشارة أنه بفضل مجهودات مخطط المغرب الأخضر تلقى المغرب بروما في 2014 جائزة التميز لتحقيق أول هدف الألفية للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، حيث تمكن من تحقيق في 2011 أي سنتين قبل الموعد المحدد الهدف الأول من أهداف الألفية

للتنمية الخاص بالقضاء على الفقر والجوع.

وبالفعل، يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بنسب جد هامة، حيث يغطي حوالي 100% لكل من الخضروالفواكه، للحوم وزيت الزيتون وما يناهز 90% من الحليب و 77% من الحبوب و 42% من السكر.

ووعيا منها بأهمية السقي في الميدان الفلاحي اعتمدت الوزارة على ثلاث برامج مهيكلت لمستقبل الفلاحة المسقية:

- برنامج توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز، الذي يهدف إلى توسيع السقي عبر تجهيز المدارات السقوية المرتبطة بالسدود وذلك على مساحة 160 ألف هكتار في أفق 2020؛

- الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تهدف إلى البحث عن أساليب وطرق جديدة لتمويل المشاريع التي لها صلة بتعبئة الماء في إطار شراكة مع القطاع الخاص، بتحفيز فعاليات هذا القطاع على الاهتمام بالاستثمار في ميدان الماء بما فيها تحلية مياه البحر؛

- مشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضوعي. يهدف هذا البرنامج إلى التحويل إلى السقي الموضوعي على مساحة تناهز 550 ألف هكتار في أفق 2020، مما سيمكن من تثمين 1.4 مليار متر مكعب سنويا واقتصاد من 20 إلى 50% من المياه في أفق 2020، وقد بلغت في نهاية 2015 المساحة الإجمالية المجهزة في إطار هذا البرنامج ما يقارب 450 ألف هكتار، أي ما يناهز 82% من الأهداف المسطرة في أفق 2020.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة من الرفع من مستوى الدعم المخصص لتقنيات الاقتصاد في الماء 80% بالنسبة لجميع الفلاحين و 100% بالنسبة لصغار الفلاحين (أقل من 5 هكتارات) ومشاريع الري الجماعي وكذا مشاريع التجميع.

وستمكن هذه البرامج التي تتطلب استثمار إجمالي يناهز 60 مليار درهم على مساحة تفوق 750 ألف هكتار لفائدة 250 ألف مستغلة فلاحية في جميع المناطق، من اقتصاد وتثمين حوالي 3 مليار لتر مكعب من مياه السقي.

كما انخرطت الدولة منذ 2010 في مسار لإعادة هيكلة عميقة لصندوق التنمية الفلاحية لتجعل منه رافعة أساسية للاستثمار، ومهم نظام الإعانات والتحفيزات الفلاحية الحالي من ناحية أولى تعزيز بعض المنح والمساعدات، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عقود البرامج المبرمة مع الجمعيات البيهمنية، ومن ناحية أخرى يروم هذا الإصلاح ملائمة المنح والمساعدات مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج وتحفيز قوي لمشاريع التجميع.

وقد تمت مواكبة النظام الجديد لإعانات عبر تفعيل دور الشباك الوحيد بالمديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وكذا عبر وضع نظام معلوماتي يمكن من معالجة ملفات طلب

للأسواق في إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج إنشاء منصات لوجيستية وتجارية يهدف إلى تجميع عرض المنتجات المجالية وتعزيز تدفقاتها.

وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، يهدف برنامج الترحال الموجه خصيصا للفلاحة الصغرى إلى تجهيز المراعي بغلاف مالي يناهز أكثر من 200 مليون درهم في السنة، ويستفيد من هذا البرنامج على الخصوص الكسابة اللذين لا يتوفرون على أراضي فلاحية.

ولقد أصبح القطاع الفلاحي يكتسي جاذبية قوية، تظهر من خلال مضاعفة مستوى الاستثمارات الفلاحية منذ سنة 2008 وكذا بالرفع من الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي بنسبة 57% بين 2008-2015.

وفي إطار الحد من الارتباط بالتغيرات المناخية، تم تجهيز ما يقارب 300 ألف هكتار بالري بالتنقيط وغرس حوالي 12 مليون شجرة من الأشجار المثمرة سنويا.

كما مكنت هذه الجهود من تحقيق الهدف المحدد والمتمثل في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من الفقر الغذائي إلى أقل من 0.5%.

3. توضيحات إضافية من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري موجهة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين بشأن تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.

"يطيب لي، سيدي الرئيس، بمناسبة إصدار تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة والذي سيضم من بين القطاعات المتداولة القطاع الفلاحي، أن أحيي الدور الهام والبناء للبرلمان في مواكبة مخطط المغرب، منذ أن أعطى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، انطلاقته سنة 2008، لقد وجدنا في هذا التقرير عملا جادا وموضوعيا ينم عن الاهتمام والتمعن الذي أولاهما أعضاء اللجنة للقطاع الفلاحي مشكورين على ذلك.

هذا وقد سجلنا باستحسان كبير حرص التقرير على إبراز التحولات البنوية التي شهدتها القطاع الفلاحي والأشواط الكبيرة التي تم قطعها بفضل الجهود المتزايدة والمستمرة للفاعلين بالقطاع مؤسساتيين منهم وخواص.

ولعل الحرص التي نتقاسمه وإياكم على أهمية نقل المعلومات الكاملة المحيطة للرأي العام، دعوني، سيدي الرئيس، أنتهز هذه المناسبة لكي أتقدم ببعض التوضيحات بخصوص بعض النقاط التي تم التطرق لها على أنها إكراهات ضمن التقرير. أود أن أشير أن النقاط المثارة كانت محل اهتمام خاص ضمن خطط العمل المعتمدة طيلة السنوات الأخيرة، كونها إكراهات تم الإشارة إليها ضمن التشخيص الأولي للقطاع الفلاحي الذي مكن من تحديد مكونات إستراتيجية المغرب الأخضر.

الإعانة من الفلاحين، كما تم وضع مخطط للتواصل لفائدة الفلاحين والمستثمرين.

وخلال الفترة ما بين 2008 و 2015، عرفت الإعانات الممنوحة للفلاحين في إطار هذا الصندوق ارتفاعا يقرب 80%.

ومن أجل تسهيل ولوج الفلاحين للقروض تم إبرام اتفاقيات شراكة مع الأبنك بعروض تفضيلية، وفي هذا الإطار تم وضع برامج (تمويل الفلاح وأرضي) اللذان تقدمهما مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشراكة مع الدولة، ويهدفان إلى تمويل الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين لا يمكنهم اللجوء إلى القروض البنكية أولا يتوفرون على ضمانات بنكية.

ومن أجل التعويض عن الأضرار المناخية، تم العمل بنظام التأمين المتعدد المخاطر المناخية الخاص بالحبوب والقطاني، وقد لاقى هذا المنتوج منذ إنطلاقه نجاحا كبيرا بلغت مساحة الحبوب والقطاني المؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2014-2015 حوالي 717.6 هكتار مقابل 326 ألف هكتار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، وقد تم تجاوز مليون هكتار مؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2015-2016. وخلال الموسم الفلاحي 2013-2014 تم إطلاق التجربة النموذجية الخاصة بالتأمين البارامترى بالنسبة للحبوب، كما تم توسيع هذا البرنامج ليشمل تأمين سلاسل الأشجار المثمرة ضد البرد والصقيع والرياح القوية الرياح الرملية وركود المياه في الحقول الفلاحية. وبلغت مساحة الأشجار المثمرة المؤمنة في 2015 حوالي 4560 هكتار مقابل 2522 هكتار في 2014، أي بارتفاع يقدر بـ 79%.

ومن أجل تنمية المناطق القروية والجبلية يهدف، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى تمويل مشاريع لتنمية وفك العزلة عن هذه المناطق. وقد بلغت الاعتمادات المرصودة من هذا الصندوق للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015 ما يناهز 3837 مليون درهم، وتم تخصيصها لمشاريع الدعامات الثانية، ولبرنامج الجفاف ومعالجة آثار الفيضانات، وتم كذلك رصد جزء من موارد الصندوق لعمليات دعم وتجهيز البنيات التحتية عبر برامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات شجر الأركان والإعداد الهيدرو فلاحية.

ومن أجل تثمين جيد للمنتجات الفلاحية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية تم وضع برنامج الأقطاب الفلاحية والذي يهدف إلى تقوية تنافسية المقاولات ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية، زيادة على إنشاء مراكز البحث والتنمية ومراقبة الجودة داخل هذه الأقطاب، يهم البرنامج إنجاز 6 أقطاب خلال الفترة 2011-2015 في أهم المناطق الفلاحية بكل من مكناس وبركان وسوس والغرب والحوز وتادلة.

كما تم وضع استراتيجية لتنمية المنتجات المحلية، تركز على تحديد وتشخيص وتقييم مؤهلات المنتجات المحلية ودعم ولوج المنتجات

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أود أن أذكر في البداية أن مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية 2014-2020، يهدف إلى النهوض بصناعتنا الوطنية، حتى يتسنى لها المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام، وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية.

وكما تعلمون، فإن هذا المخطط يسعى في أفق 2020 إلى خلق 500 ألف منصب شغل والرفع من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط. (لينتقل من 14% إلى 23%) والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتج.

فمنذ شهر يونيو الأخير، تاريخ إعداد وتوجيه التقرير حول تقدم تنزيل مخطط التسريع للتنمية الصناعية للجنة الموقرة المكلفة بتقييم السياسات العامة، عرف المخطط المذكور تقدما هاما وهو ما تم تقديمه في الرابع من يوليو بالدار البيضاء بين يدي صاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

والجدير بالذكر أنه إلى غاية متم يوليو 2016، تمت هيكلة 12 قطاعا صناعيا فعالة، وهي كالتالي:

حصيلة منتصف يوليو 2016 :

أطلقت 41 منظومة، تغطي 12 قطاعا صناعيا.

قطاع السيارات:

المحركات- البطاريات- المعادن- داخل السيارة /الكرسي- الأسلاك- رونو- بوجوسيترون.

قطاع النسيج:

الموزع- الموضة- (Denim).

قطاع الطيران:

الهندسة- الصيانة وعمليات الأنظمة الكهربائية والأسلاك- التجميع.

قطاع شاحنات الوزن الثقيل:

منظومات متكاملة لشاحنات الوزن الثقيل والهيكلية.

قطاع الكيمياء:

الكيمياء النباتية- الكيمياء العضوية.

قطاع البناء:

المقالع- الحديد والصلب- رخام- الخزفية- مسبقة الصنع.

قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية:

معالجة المعادن- مهن جديدة- تلمين المعادن..

وإليكم فيما يلي توضيحات بخصوص بعض أهم النقاط التي تمت الإشارة إليها:

فيما يخص استعمال البذور المختارة في قطاع الحبوب، فبرسم الموسم الفلاحي 2014/2015 تم توفير 2.1 مليون قنطار من البذور المختارة استعملت منها 1.4 مليون قنطار، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 105% مقارنة بالموسم الفلاحي 2008/2009، الرفع من استعمال البذور المختارة كان دائما ضمن الأولويات المسطرة مما يحمله من آثار إيجابية على الرفع من الإنتاجية وكذا تحسين دخل الفلاحين.

في مجال الزراعات السكرية، تعتمد 75% من الأراضي المزروعة على المكننة، وتبلغ نسبة استعمال البذور أحادية النبتة 100% لاسيما في مناطق الشرق ودكالة، مما ساهم في تحقيق مردودية قياسية منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر.

فيما يتعلق بالتنظيمات المهنية، انبنت إستراتيجية المغرب الأخضر على فكرة التشاركية في تنزيل البرامج والمخططات، حيث تمت صياغتها في إطار عقد برنامج، وهو مفهوم جديد يجعل المهنيين من ضمن المسؤولين الأساسيين على الإنجازات وتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتطوير النسيج الجمعي المهني، عمل مخطط المغرب الأخضر على تشجيع هذا النمو ووضع آليات قانونية لتأطير عمل الجمعيات والتنظيمات البيمهنية الفلاحية، وتتجلى الترسانة القانونية الموضوعية في القانون المتعلق بالتنظيمات البيمهنية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري الصادر سنة 2012 والمرسوم التنفيذي الصادر في 2013 وكذا مجموعة من النصوص القانونية التطبيقية.

وتتمحور الأدوار العملية للتنظيمات البيمهنية الفلاحية إلى جانب الغرف الفلاحية في عدة جوانب، منها الشراكة في صياغة المشاريع والمخططات الفلاحية، التتبع والتقييم والتأطير دون إغفال دورها كرافعة للتنمية المحلية والجهوية وللإشعاع الدولي للقطاع الفلاحي للمملكة.

وحيث لم يكن يعد القطاع الفلاحي أي جمعية بيمهنية، يبلغ عدد التنظيمات البيمهنية النشيطة في إطار مخطط المغرب الأخضر اليوم 18 تنظيما بتمثيلات وطنية.

هذه كانت أبرز النقاط التي أثارت انتباهنا ضمن تقريركم القيم السيد الرئيس، وإننا نحكي مواكبكم لهذا الورش التنموي الهام، فإننا نعبر لكم عن استعدادنا الدائم للتعاون مع مجلسكم الموقر وافتتاحنا على مبادراتكم التي ستشكل لا محالة إطارا ملائما للتفاعل المثمر والبناء.

4. كلمة السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول مخطط تسريع وتيرة التنمية الصناعية:

السيد الرئيس المحترم:

إطار المنظومات الفعالة حوالي 427000 في أفق 2020.

توزيع التزامات خلق الوظائف حسب القطاع



أما بخصوص المناصب المحققة، فمنذ أكتوبر 2013 أبرمت الوزارة والمستثمرين عدة اتفاقيات مهيكلية، لجذب أو توسيع صناعات عالمية رائدة بالمغرب، وكمثال على ذلك هناك، قطاع السيارات (Delphi)، (Yakazaki)، وقطاع الطيران (Stelia, Airbus, Renault, Citroën, Psa Peugeot)، وقطاع الطاقات المتجددة (Siemens) وقطاع النسيج (Décathlon).

لقد تم إحداث حتى متم يوليوز 2016 حوالي 158000 منصب شغل من خلال اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الوزارة والفاعلين المغاربة والأجانب.

إن إجراء إحداث مناصب الشغل انطلقت فعليا مع بداية سنة 2016، وستستمر الوتيرة بشكل أكبر خلال سنة 2017.

الدعم الموجه للفاعلين:

فيما يخص الدعم الموجه للفاعلين، وتبعاً لالتزامات الفدراليات المهنية والمستثمرين، عملت الدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي على توفير الوسائل المالية والدية اللازمة لضمان نجاح المنظومات الفعالة، وذلك تماشياً مع المبادئ الموضوعية مع انطلاقة مخطط تسريع التنمية الصناعية، ولاسيما تلك المقررة في صندوق التنمية الصناعية، كما أن الإفراج عن هذا الدعم سيكون تدريجياً ومناسباً لما سيتم تحقيقه من الأهداف المسطرة في المنظومات الصناعية.

صندوق التنمية الصناعية:

بالنسبة لصندوق التنمية الصناعية، لقد تم إلى حدود متم يوليوز 2016، وضع رهن إشارة المنظومات الصناعية الفعالة المهيكلية وآليات الدعم للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاريع الصناعية الإستراتيجية، ما مجموعه 17.3 مليار درهم من صندوق التنمية الصناعية.

ويتوزع هذا الغلاف المالي كالتالي:

- 52% لفائدة 41 منظومة صناعية مهيكلية؛

- 24% مخصصة لآليات الدعم الموجهة لفائدة المقاولات الصغيرة

قطاع الجلد:

الدباغة وصقل الجلود- المنتجات الجلدية والملابس- الأحذية.

قطاع ترحيل الخدمات (Offshoring):

Engineering Services Outsourcing – Knowledge Process Outsourcing – Information Technology Outsourcing – Business .Process Outsourcing- Customer Relationship Management

قطاع الصناعات الدوائية:

الأجهزة الطبية – الأدوية.

قطاع البلاستيك:

إعادة التدوير – البنايات والشغال العامة – البلاستيك للأغذية – التغليف.

قطاع منظومات المجمع الشريف للفوسفاط.

إن التفعيل القطاعي للمنظومات الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقتها مع بداية مخطط التنمية الصناعية هم حالياً جل الفروع الصناعية الوطنية، بما فيها القطاعات الحديثة، ممثلة في قطاع السيارات والطائرات، وكذا القطاعات التقليدية كالنسيج والجلد، حيث تم في هذا الإطار تفعيل 41 منظومة صناعية، تغطي 12 قطاع صناعي.

أما بالنسبة لقطاعات الصناعات الغذائية والكهرباء والطاقات المتجددة، فإن تفعيلها على شكل منظومات صناعية هو في طور الإنجاز، وسيتم قريباً التوقيع على عقود للأداء الأمثل (Contrat de performance) لتفعيل هذه المنظومات.

وبخصوص قطاع السيارات والطيران موضوع عقود الأداء الأمثل (Contrat de performance)، فإنهم يساهمون في تنمية وتطوير وتنسيق منظومات الفروع التي تنتمي لهذه القطاعات.

بالنسبة لتأثير هذه الإستراتيجية على مجال التشغيل:

فبخصوص خلق مناصب الشغل، هناك مؤشران لقياس تأثير مخطط التنمية الصناعية على ذلك:

- أولاً: مناصب الشغل المزمع إحداثها والمشار إليها في إطار المنظومات الفعالة التي يتم تنزيلها عبر عقود الأداء الأمثل (Contrat de performance)، قطاعياً، والتي تعبر عن التزامات بخلق مناصب الشغل في أفق 2020 من طرف الفدراليات المهنية للقطاعات المذكورة، أعضاء CGEM؛

- ثانياً: مناصب الشغل المحدثة فعلياً في إطار المشاريع المنجزة من خلال اتفاقيات الاستثمار الموقعة مع الفاعلين الصناعيين، والتي تعبر عن مناصب الشغل التي سيتم إحداثها في مواقع الإنتاج التي هي في طور الإحداث أو التوسع.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد مناصب الشغل التي التزم الفاعلون بإحداثها في

والمتوسطة:

24% للمشاريع الصناعية الإستراتيجية؛

إن تعبئة هذا المبلغ سيكون تدريجيا ويتناسب مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا فيما يخص إحداث مناصب الشغل وتطور النشاط المزاوول.

وتنقسم عروض الدعم إلى 4 أصناف وهم:

1- دعم الاستثمار للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الكبرى، التي تعتبر قاطرات المنظومات في ميدان التجهيز والآليات والعقار والبنيات؛

2- تطوير تنافسية المقاولات التي توجه أنشطتها للتصدير وكذا رفع الحواجز التي تعترض قطاع التصدير؛

3- تبني إجراءات مالية تمكن من تقوية والدينامية؛

4- تطوير البنيات والمناطق الصناعية الموجهة للكراء بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية.

التمويل:

بالنسبة للتمويل، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات القطاعية للتمويل مع المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، والتي ستمكن من تنشيط التدفقات المالية نحو الفاعلين الصناعيين، ولاسيما بقطاع النسيج. في هذا الصدد أجازت هيكلية المنظومات الصناعية الفعالة في استئناف القروض والتمويلات الموجهة للتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير الأخير لبنك المغرب، حيث أقر 89% من الفاعلين الصناعيين بالمغرب بأن هناك تحسن ملحوظ في الولوج إلى القروض.

العقار:

وفي إطار توفير الوعاء العقاري المناسب، اعتمدت الوزارة برنامجا طموحا يتمحور، حول إنجاز مشاريع حظائر صناعية مندمجة موجهة للكراء، فمن جهة تم إحصاء وتحليل حاجيات المنظومات الصناعية الفعالة والتي سيتم تفعيلها كل سنة وبكل جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات (القرب من الميناء أو المطار، خاصيات تقنية)، ولقد تم تحديد الحاجيات في 1147 هكتار.

ومن جهة أخرى تم اعتماد منهجية جديدة للاستجابة بشكل فعال لتلبية الطلبات خلال السنوات القادمة عبر:

- إحداث موقع إلكتروني (<http://www.zonesindustrielles.ma>) يحتوي على جميع العروض الموجودة، كما سيمكن هذا الموقع المستثمرين من معلومات دقيقة حول المسائل التقنية والمالية؛

- سياسة تنموية واضحة تستجيب للحاجيات المعبر عنها وذلك بتعبئة 1000 هكتار مخصصة للمنظومات الصناعية عبر نموذج الكراء.

التكوين:

في إطار ورش التكوين، تم بدل مجهودات هامة لإحداث تحول قوي في

المقاربة العمومية للتكوين، فأول مرة تم إنجاز دراسة لتكوين مستخدمي عمليين (Operateurs)، تقنيين، مهندسين ومسيرين، تماشيا مع احتياجات الفاعلين خلال السنوات القادمة.

وفي هذا الإطار سيتم اعتماد خريطة جهوية للتكوين، ستكون بمثابة "دفتر التحملات" بالنسبة للصناعة ولمعاهد التكوين وللمدارس وللجامعات.

وفيما يخص المعطيات والمؤشرات المتوفرة حول القطاع، فإن الوزارة تجد صعوبة في التعامل مع الأرقام من طرف المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بحصيلة مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، حيث تدمج هذه الأخيرة، مؤشرات القطاع الصناعي مع قطاع المعادن وكذا قطاع الصناعة التقليدية.

ولذلك، ينبغي تتبع ورصد على المدى المتوسط تطور مناصب شغل الصناعة التحويلية، كما هو محدد لدى المندوبية السامية للتخطيط في حساب الناتج الداخلي الخام.

وسيمكن هذا الإجراء بدون شك، من تقييم واقعي لمدى نجاح هذا المخطط وتأثيره في خلق مناصب الشغل.

وأود كذلك التأكيد على أن الموارد المعبئة من طرف صندوق التنمية الصناعية والمقدرة ب 17.3 مليار درهم تم تخصيصها:

- للمشاريع الإستراتيجية على غرار " بوجو، ستروين" ومنظومته على الصعيد الوطني

- للبرامج الموجهة لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة

- وللمنظومات الفعالة مع ميزانية قطاعية معبئة لهذا الغرض

وبخصوص المشاريع الإستراتيجية التي تم تحديدها، فإن عروض الدعم لم يتم تحديدها في جهة معينة بالمغرب، حيث أن كل العروض لا تميز بين الجهات وتركز بالتالي على المشاريع ومستوى الدعم بالنسبة لكل القطاعات والمنظومات الصناعية.

وتجدر الإشارة في آخر هذا المحور أن ميثاق الاستثمار الجديد سيمكن كل جهة على حدة من تبني سياسة خاصة بها لدعم المستثمرين، لتتميم ما تقوم به الوزارة في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020.

تلکم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

5. كلمة السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

أما بالنسبة لمحور تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، وتماشيا ع سياسة الأوراش الكبرى التي تنهجها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، واعتبارا لكون تكنولوجيات المعلومات أحد الركائز الأساسية لمواكبة هذه السياسة وكذا التغلب على الفجوة الرقمية وإدماج

فبخصوص الإجراءات المتعلقة بدعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات الربط بالإنترنت مازال قيد التنفيذ ولم تتعدى نسبة إنجاز 11% كما جاء في التقرير، غير أن البرنامج امتد من 2008 إلى 2013 واستفاد 150000 إطار تربوي من جهاز حاسوب مربوط بالإنترنت مع متم 2011 أي ما يفوق 100% كإنجاز.

كما تمت مواصلة إنجاز النسخة الثانية لهذا البرنامج على شكل دعم الاشتراك الشهري للإنترنت، وذلك بغية تمكين الأطر التربوية من الاستمرار في الاستفادة من خدمة الربط بالإنترنت خلال السنوات الثلاث الأخيرة للبرنامج.

بالنسبة للإجراء المتعلق بدعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المماثلة لهم بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات الربط بالإنترنت لم تتعد 22% كما جاء في التقرير، غير أن أهداف إنجاز هذا البرنامج تم تحديدها سنويا وليس إجماليا. وقد بلغ معدل الإنجاز السنوي 85% خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2009 و2013.

أما فيما يتعلق بالإجراء الخاص بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات الربط بالإنترنت والوسائل متعددة الوسائط إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات، وكذا المراكز المجتمعية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة إلى المحتوى الرقمي، قد عرف تأخرا بلغت نسبة الإنجاز 56% كما جاء في التقرير. وفي هذا الشأن أود أن أحيطكم علما أن حصيلة إنجاز مبادرة المحتوى الرقمي لم يتم تقييمها إلى حد الآن، وفيما يخص المراكز المجتمعية لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد وصلت نسبة الإنجاز 5%. أي ما يعادل 74 مركز من أصل 400 مستهدف وقد تم توقيف هذا البرنامج في سنته الأولى نظرا للصعوبات التقنية التي اعترضته.

أما فيما يخص حصيلة تجهيز مؤسسات التعليم العمومية بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد بلغت 85% من مجموع المؤسسات المستهدفة على غاية نهاية يوليوز 2012، وأذكر منها على سبيل المثال:

- 2838 مؤسسة مجهزة بقاعات متعددة الوسائط وبحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالإنترنت؛

- 6500 مؤسسة مجهزة بحقائب متعددة الوسائط مرتبطة بالإنترنت؛

- 100 مؤسسة مجهزة بسبورات تفاعلية وتجهيزات تفاعلية متحركة.

أما بالنسبة لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020، فقد تمت بلورتها بناء على الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة التجارة والاستثمار الاقتصاد الرقمي وكذا توصيات المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة لمجلس النواب.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى الرفع من الناتج الداخلي الخام بقيمة تتراوح ما بين 2.3 و7.4 مليار درهم وإحداث مناصب شغل تتراوح ما بين 15000 و35000 منصب شغل دون احتساب نتائج قطاع ترحيل الخدمات.

ويمكن تلخيص التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

المغرب في الاقتصاد الرقمي، اعتمدت الوزارة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، والتي كانت تهدف آنذاك إلى تحقيق ناتج داخلي خام صافي يقدر بـ 27 مليار درهم وخلق حوالي 30 ألف منصب عمل إضافي في أفق 2013.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية وهي:

محور التحول الاجتماعي والذي يهدف إلى تمكين المواطنين من الولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي وتشجيع الولوج إلى المبادلات والمعرفة؛

محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، والذي يهدف إلى تحسين شفافية وحكاما الإدارة المغربية وكذا الملائمة مع احتياجات المرتفقين، من خلال تنفيذ برنامج طموح للحكومة الإلكترونية؛

محور إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي يهدف إلى الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة والمساهمة في تطويرها، من خلال استعمالها لتكنولوجيا المعلومات؛

محور صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذي يهدف إلى تطوير الصناعة المحلية لتكنولوجيا الإعلام والمعرفة، من خلال دعم الفاعلين المحليين وكذلك لتشكيل أقطاب للتميز ذات إمكانية عالية للتصدير.

فيما يخص تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، أود أن أعرض على حضراتكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بعض الملاحظات التي تخص تقييم استراتيجيات المغرب الرقمي، وهي كما يلي:

أولا: بالنسبة للإمكانيات المتاحة استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

لقد جاء في التقرير (المستوى المادي ص 100) أنه تم تخصيص لهذه الاستراتيجية مبلغ إجمالي قدر بـ 19.5 مليار درهم، إلا أن التكلفة المقدرة لهذه الاستراتيجية حددت في مبلغ 5.6 مليار درهم فقط، ولم يكن هناك أي مبلغ إجمالي مخصص.

بالنسبة للجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية (مستوى هيئة التنفيذ ص 101 و102)، فإن الأمر يتعلق بالمجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي، وليس اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات كما جاء في التقرير.

كما أن محور الخدمات العمومية الموجهة للمتعاملين مع الإدارة أسند تنفيذه إلى لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية، تم إحداثها على مستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ولم تشمل هذه اللجنة وكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مشار إليه في التقرير.

وللتأكيد كذلك، فقد تم تنفيذ تدابير مواكبة بإشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وليس فقط من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي كما جاء في التقرير.

ثانيا: حصيلة تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2013:

بالنسبة للجدول المبين في التقرير والذي يضم نتائج إنجاز المشاريع المدرجة في المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي (ص 104).

- قطب رقمي جهوي؛

- التمويع الرقمي للمغرب.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
أهم ملاحظات الوزارة بخصوص تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس المحترم
والسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مجهوداتهم وعلى تفانيهم
وعلى تعاونهم لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب
الجلالة الملك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. الاستثمارات ومناصب الشغل المتعلقة ببرامج ومشاريع الطاقات

المتجددة (اعداد وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة):

- جودة عالية للخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين والمقاولات بغية خلق
فرص اقتصادية؛

- تسهيل الاستثمارات المباشرة الخارجية عن طريق بنية تحتية رقمية
دولية ذات جودة عالية وتحسين مناخ الأعمال؛

- تحسين الإنتاجية وتخفيض ملموس للتكلفة بالنسبة للإدارات؛

- شفافية عالية فيما يخص التدبير العمومي وولوج المواطنين إلى
المعلومة، ومزايا اجتماعية مهمة عن طريق وولوج جيد إلى الخدمات
الاجتماعية (الصحة، التربية،...);

- تخفيض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق وولوج عادل إلى
الفرص.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول 3 ركائز أساسية:

- التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛

المشاريع المنجزة:

المشروع	القدرة (ميغاوات)	الغلاف المالي (مليون درهم)	مناصب الشغل	إطار التطوير (نوعية الشراكة)	الاندماج الصناعي (%)	تاريخ التشغيل
الحقل الريفي لعبد الخالقي الطريس	50	226	—	إنتاج تعاقدى (IPP)	—	2000
الحقل الريفي لأموكدول (الصويرة)	60	800	—	(EPC)	—	2007
الحقل الريفي طنجة 1	140	2750	20 منصب شغل مباشر 350 مستخدم إلى 560 منصب شغل غير مباشر	إنتاج تعاقدى	—	2010 / 2009
الحقل الريفي طرفاية	300	5600	30 منصب شغل مباشر	إنتاج تعاقدى	—	2014
الحقل الريفي للحومة	50.6	800	20 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
الحقل الريفي لأخفنين	100	1600	20 منصب شغل مباشر و100 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
الحقل الريفي لفوم الواد	50.6	800	20 منصب شغل مباشر و60 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	35%	2014
المحطة الشمسية نور ورزازات 1	160	7000	20 منصب شغل مباشر و2000 منصب شغل غير مباشر	إنتاج تعاقدى	33%	2015

مشاريع في طور الإنجاز 2020/2015

المشروع	القدرة (ميغاوات)	الغلاف المالي (مليون درهم)	مناصب الشغل	إطار التطوير (نوعية الشراكة)	الاندماج الصناعي (%)	تاريخ التشغيل
المحطة الشمسية نور ورزازات 2 و 3	350	17000	منصب شغل مباشر ومئات 200 مناصب الشغل غير مباشرة	إنتاج تعاقدي (IPP)	35%	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور ورزازات 4	70	غير محدد		إنتاج تعاقدي (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
نور تافيلالت ونور أطلس	300	3600	20 منصب شغل مباشر، 350 مستخدم إلى 560 منصب شغل غير مباشر	(EPC)	35% على الأقل	2018
المحطة الشمسية نور ميدلت	400	غير محدد		إنتاج تعاقدي (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2017
المحطة الشمسية نور طاطا	600-500	غير محدد		إنتاج تعاقدي (IPP)	35% على الأقل	ابتداء من 2018
المحطة الشمسية للمناطق الاقتصادية	150	غير محدد		خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	—	2020
الحقل الريحي تازة	150	2400		إنتاج تعاقدي (IPP)	30%	2016
الحقل الريحي تسكراد 1 و 2	300	5400		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2018 / 2017
الحقل الريحي بوجدور	100	1800		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2020
الحقل الريحي طنجة 2	100	1800		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2018
الحقل الريحي جبل لحديد	200	3600		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2019
الحقل الريحي مديلت	150	2700		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2017
توسيع الحقل الريحي كودية البيضاء (Repowring)	100	1800		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2017
توسيع الحقل الريحي كودية البيضاء	200	3300		إنتاج تعاقدي (IPP)	ما بين 50 و 70%	2017
الحقل الريحي جبل خلادي	120	1900	40 منصب شغل مباشر و 60 منصب شغل غير مباشر	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	34%	2016

2016	%35	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	20 منصب شغل مباشر و60 إلى 100 منصب شغل غير مباشر	1600	إضافية 100	توسيع الحقل الريعي أخفنيبر
2017	%53	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	12 إلى 15 منصب شغل مباشر و20 منصب شغل غير مباشر	250	18	الحقل الريعي الوليدية 2
2020	—	إنتاج تعاقدي (IPP)		2500	350	محطة الضخ عبد المومن
2014	—	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		7,5	1,53	محطة كهرومائية صغرى افليلو
2016	—	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		15	1.98	محطة كهرومائية صغرى سيدي سعيد
2017	—	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		61.8	3.15	محطة كهرومائية صغرى سيدي ادريس
2017	—	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة		83	11.7	محطة كهرومائية صغرى الحسن الثاني
2017	%80	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	10 منصب شغل مباشر	150	10	محطة كهرومائية صغرى أسفالو
2017	%80	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	10 منصب شغل مباشر	160	12	محطة كهرومائية صغرى ولجة السلطان
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	350	12	محطة كهرومائية صغرى بوتفردة
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	335	12	محطة كهرومائية صغرى تيلوكيت 1
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	405	12	محطة كهرومائية صغرى تيلوكيت 2
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	630	12	محطة كهرومائية صغرى باب وندر
2017	ما بين 65 و70%	خواص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	7 منصب شغل مباشر و15 منصب شغل غير مباشر	420	12	محطة كهرومائية صغرى تامجوت

الكهربائية النظيفة ولترشيد استعمال المياه، خاصة في مجالات الفلاحة والاستعمالات المنزلية، وكذا الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية في محيط الأحواض المائية.

وستعتمق هذه الرؤية مع جلالة الملك محمد السادس، لتشمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، وأصبحت مقتضيات التنمية المستدامة ركنا من أركان السياسات العمومية بالمملكة المغربية، كما هو الحال خاصة بالنسبة لقطاعات الطاقة والصناعة والفلاحة والصيد البحري.

ومن نافلة القول التأكيد على أن هذا التوجه ينخرط في التصور الشمولي لجلالته حول إعادة هيكلة منظومتنا الطاقية على أساس موارد متجددة. ويمكننا اليوم أن نجزم بأن المملكة المغربية تتوفر على نموذجها الطاقى الخاص، المبني على أساس مزاياها الجيو إستراتيجية، ومواردها الطاقية المحلية، وقدرتها على تطوير مشاريع البنية التحتية في مجال الطاقة إنتاجا وصناعة وعلى الخبرة المكتسبة من طرف بناتها وأبنائها.

ووفقا للتعليمات الملكية السامية خلال جلستي العمل الأخيرتين التي خصصها لجلالته لقطاع الطاقة، تمت بلورة تصور عملي يروم تقوية تنمية الطاقات المتجددة على نطاق واسع، ليندرج في الرؤية البعيدة المدى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي يعتبر تطوير مصادر الطاقات المتجددة المحلية رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وعاملا مهما للتقليص من تبعيتنا الطاقية ومدخلا لتوفير وسائل تكنولوجية مبتكرة وفعالة للمواطن المغربي لتدبير أفضل لحاجياته الطاقية.

ولقد تناولت اللجنة بحرفية ومنهجية مختلف الإشكاليات المرتبطة بالإستراتيجية الطاقية الوطنية وكذا ببرامج ومشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بشكل شمولي، واعتمدت معايير خاصة لتقييم كل برنامج على حدة.

وسأحاول إجمال الملاحظات حول التقرير المتعلق بمحور الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية فيما يلي:

حضرات السيدات والسادة،

أولا: محور الإستراتيجية الطاقية الوطنية

أشار التقرير للإستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تندرج في إطار المنظور الشمولي والمندمج الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتحقيق التنمية المستدامة، إلى بناء باقة طاقية متنوعة ومتوازنة تحتل فيها الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية مكانة أساسية، بالإضافة إلى برامج ومخططات العمل المتعلقة بهما على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

لقد أشار التقرير إلى الإستراتيجية الطاقية الوطنية لسنة 2009

7. كلمة السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة بمناسبة تقديم تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالثروة

- المحور الخاص بمخطط الطاقات المتجددة -

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني، السيد الرئيس، أن أشارك كعضو من الحكومة في هذه المحطة التاريخية بالنسبة لمجلس المستشارين وبالطبع بالنسبة لبلادنا، التي تعتمد تقييم السياسات العمومية وفقا لمقتضيات الدستور. وهو كما لا يخفى ورش بالغ الأهمية، لأنه يشخص بكل موضوعية، ليس فقط الأهداف المسطرة لهذه السياسات، ولكن كذلك إكراهات تنزيلها في الواقع، وهي إكراهات تمويلية وسوسيو اقتصادية.

كما أذكر السيدات والسادة المستشارين أنني كنت أول مشارك في الجلسة الختامية للبرلمان لعرض التقريرين المتعلقين بالسياسات العمومية المرتبطة بالتنمية القروية.

لقد تعاملت الحكومة بكل إيجابية مع تقييم السياسات العمومية، سواء من خلال حضور السيد رئيس الحكومة إلى المجلس أو حضور الوزراء المعنيين بالقطاعات موضوع هذا التقييم.

ويسرني أن أشارك اليوم في أشغال هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة وتقييم التقرير المتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، في المحور المتعلق بالطاقات المتجددة، والذي أعدته، مشكورة، اللجنة الموضوعاتية المحدثة لهذا الغرض.

وأود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية، ولكل السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على الاهتمام الذي يولونه لقطاع الطاقات المتجددة وعلى ما بذلوه من جهود مباركة لبلورة هذا التقرير.

ولقد مكن هذا التقرير من جرد موضوعي لمنجزات السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة، وبالتالي إبراز الجهود المبذولة من طرف بلادنا في هذا المجال، حيث أصبح النموذج الطاقى المغربي يحتذى به على المستوى العالمي، وما هذا إلا نتيجة للتعاون الفعال بين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين.

إن هذه المكانة التي اكتسبتها المملكة المغربية في المنتظم الدولي نابعة من الرؤية المغربية للتنمية المستدامة، التي ليست وليدة اليوم، وإنما بدأت بوادرها على عهد الراحل الملك الحسن الثاني، الذي أطلق سياسة عمومية طموحة في مجال بناء السدود لإنتاج الطاقة

ما بين سنتي 2017 و2020 بين الدولة ووكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وسيتم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية خلال يوم النجاعة الطاقية الذي سيقام في شهر أكتوبر 2016 والذي تنظمه الوزارة بشراكة مع فيدرالية الطاقة.

حضرات السيدات والسادة،

ثانياً: الإطار التشريعي والمؤسسي

تطرق التقرير إلى الإطار المؤسسي الذي اعتمده المغرب من أجل تأمين تنفيذ الإستراتيجية السالفة الذكر من خلال إحداث هيكل إدارية تحت وصاية وزارتنا، بالإضافة إلى اعتماد ترسانة قانونية وتنظيمية جديدة كآلية قصد تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية.

في هذا الإطار، أود أن أشكر السادة المستشارين على الأهمية التي أولوها للجانب التشريعي والمؤسسي، حيث عرف قطاع الطاقات المتجددة في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الهامة والتي ترمي بالأساس إلى تحفيز الاستثمار الخاص في هذا المجال، وذلك عبر فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض وكذا الرفع من سقف الإنتاج الذاتي، وخلق الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء.

وفي هذا الصدد، لا بد للتقرير أن يشير كذلك بأنه تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى إصلاح الإطار المؤسسي للطاقات المتجددة لتحقيق انسجام أكبر لمختلف المتدخلين، فقد تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لاختصاصات الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث صادق البرلمان بمجلسيه على:

- مشروع قانون رقم 37.16 المغير والمتمم للقانون رقم 57.09 المحدث للوكالة المغربية للطاقة الشمسية؛

- مشروع قانون رقم 38.16 المغير والمتمم للفصل الثاني للظهير الشريف 1.63.226 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛

- مشروع قانون رقم 39.16 ويقضي بتغيير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وأغتنم الفرصة مجدداً لتقديم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على تفاعلهم مع هذا الإصلاح الكبير وعلى إسهاماتهم في هذا الشأن.

حضرات السيدات والسادة،

ثالثاً: الإنجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقية

أشار التقرير كذلك إلى التقدم الحاصل في مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وفق البرمجة المحددة في الإستراتيجية الطاقية.

إن المملكة المغربية، ونظراً لما يمثله تنوع مصادر الطاقة من ضرورة

التي تهدف إلى إنشاء 42% من القدرة الكهربائية من مصادر متجددة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا التقرير تصريح صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف للمناخ المنعقد بباريس، برفع حصة الطاقات المتجددة من 42% في أفق 2020 إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، وهو ما سيمكن المملكة المغربية وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

وفي هذا الإطار، سيتم تطوير قدرة إضافية تناهز 10.100 ميغاواط ما بين 2016-2030، منها 4560 ميغاواط من أصل شمسي و4200 من أصل ريحي، بالإضافة إلى 1330 من أصل كهرومائي، وستتطلب برامج الطاقات المتجددة استثماراً إجمالياً يقدر بحوالي 32 مليار درهم في أفق 2030.

وفي هذا الباب، أود أن أشير إلى أنه قد تم الترويج للرؤية المغربية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة لدى مختلف الشركاء والمؤسسات الدولية وكذلك في المحافل الدولية الكبرى، حيث أبدى العديد من الفاعلين الدوليين اهتمامهم البالغ بالفرص الاستثمارية التي يمنحها النموذج الطاقى المغربي.

وللإشارة كذلك سيتم مواكبة الرفع المتدرج للطاقات المتجددة بإنجاز قدرات كهربائية مرنة، لمواجهة التذبذب الذي تعرف به الطاقات المتجددة. وقد تم في هذا الإطار إعطاء الانطلاقة لخارطة الطريق لتطوير الغاز الطبيعي المسال والذي يتضمن إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 4800 ميغاواط في أفق 2030.

أما بخصوص النجاعة الطاقية التي تعتبر بدورها ركيزة هامة من ركائز الإستراتيجية الطاقية الوطنية، فمنذ انطلاقتها تم تفعيل بعض التدابير والبرامج والقوانين، التي مكنت من تحقيق اقتصاد في الطاقة، التي يجب أن ترقى إلى مستوى الإمكانيات الكبرى المتوفرة في هذا المجال.

وفي ظل النتائج المشجعة التي حققت على المستوى الوطني والخبرة المحلية التي تم تطويرها في مجال النجاعة الطاقية، فقد انخرط المغرب في إطار نموذج الطاقى في تسريع وتيرة الإجراءات المتخذة في مجال النجاعة الطاقية، حيث أطلقت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في فبراير 2013، الحوار الوطني حول النجاعة الطاقية، بإشراك جميع القطاعات الوزارية والفاعلين المعنيين وتنسيق مع الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وقد توج هذا الورش ببلورة برامج قطاعية في مجال النجاعة الطاقية، تستهدف بالأساس قطاعات النقل والبناء والزراعة والإنارة العمومية، باعتبارها قطاعات ذات إمكانيات مهمة من حيث الاستهلاك النهائي للطاقة، والهدف هو تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى 5% في أفق 2020 و20% في أفق 2030.

وسيتم تفعيل المرحلة الأولى لهذه الإستراتيجية في إطار عقد برنامج

طنجة على أن يتم إنشاء معهد ثالث بمدينة وازارات.

كما يهدف المغرب كذلك من خلال برنامج الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، على تحقيق اندماج صناعي تدريجي، لتطوير قاعدة صناعية وطنية قادة على دعم مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تم بلوغ معدل 32% من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة "نور وازارات1"، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المعدل 35 بالنسبة لنور 2 و3، بينما في الطاقة الريحية من المنتظر أن يبلغ ما بين 55% و70%. وفيما يتعلق بالطاقة الريحية، فقد قامت مجموعة "سيمنس" الألمانية باستثمار 100 مليون أورو من أجل إحداث وحدة صناعية محلية، لصناعة أذرع آليات الطاقة الريحية.

حضرات السيدات والسادة،

وفي الختام، أود أن أجدد الشكر لكل أعضاء اللجنة على المجهود الكبير والقيم، الذي ساهم بدون شك في تشخيص السياسة العمومية في مجال السياسة العمومية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة والذي ألقى الضوء بشكل شامل على مختلف الإصلاحات والأوراش في هذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8. كلمة السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمجلس المستشارين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعضاء المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتحضير الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية،

كما تعلمون، يقدم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر دورا محوريا في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، ويساهم بذلك في إنتاج الثروة من خلال مجالات التدخل التالية:

- أولا: تكوين وتأهيل الرأسمال البشري؛

- ثانيا: تطوير ودعم البحث العلمي والابتكار؛

- ثالثا: تعزيز التعاون والشراكة وطنيا ودوليا.

ولإبراز هذا الدور، أسمحوا لي أن أقدم لكم، بداية، ما تم إنجازه خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لكل مجال، قبل التطرق لمساهمة القطاع في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى التالية: مخطط المغرب الأخضر والمخطط الأزرق ومخطط المغرب الرقمي ومخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

فعلى مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، حققت منظومة التعليم العالي إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت

قصوى، باعتبارها بلدا مستوردا للطاقة، تعتمد في إطار الإستراتيجية الطاقة الوطنية، على باقة كهربائية متنوعة ومثلى، واقعية ومفتوحة على جميع مصادر الطاقة المتاحة خاصة منها المتجددة وذلك عبر:

- إنجاز قدرة كهربائية منشأة من مصادر متجددة تناهز 970 ميغاواط (180 ميغاواط شمسي و787 ميغاواط ريحي)؛

- الشروع في استغلال أول محطة شمسية، "نور وازارات1"، بقدرة 160 ميغاواط سنة 2016، وهي الأكبر من نوعها في أفريقيا، وتم تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 4 فبراير 2016؛

- اختيار مجموعة من الشركات التي ستتولى تطوير واستغلال المشروع المندمج للطاقة الريحية بقدرة 850 ميغاواط في أفق 2020، باستثمار إجمالي يناهز 12 مليار درهم، وتقود هذه المجموعة الشركة المغربية ناريفا هولدين (NAREVA Holding) إلى جانب الشركة الإيطالية "ENEL" والشركة الألمانية "Siemens"؛

- الإعلان في 4 نونبر 2014، عن خارطة الطريق لتنمية الطاقة الشمسية الفتوضوية بتطوير استعمالها في إنتاج الكهرباء ولاسيما بقطاع السكنى والخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان التقرير كذلك عن مصاحبة تفعيل الإستراتيجية الطاقة الوطنية بتعزيز وتشجيع التكوين والبحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة.

في هذا الصدد، ساهم معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة في التمويل المباشر لمشاريع البحث والتطوير، حيث وصل عدد المشاريع التي تم إطلاقها منذ تأسيسه إلى 39 مشروع بحث استفاد منه 541 باحث. كما قام المعهد بإنجاز مركب للتكنولوجيا الخضراء بمدينة بن جبرير بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، والذي يشكل أرضية للتجارب والبحث والتكوين، مما سيمكن من خلق أقطاب للابتكار. وخلال اجتماع المجلس الإداري التاسع للمعهد، قمنا بالمصادقة على برنامج تمويل المعهد للعشر سنوات المقبلة، اعتبارا للدور الذي يجب أن يضطلع به على مستوى البحث التطبيقي المستجيب للتحديات الخاصة ببلادنا.

كما تم إحداث التجمع الشمسي "Cluster Solaire" من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية الذي يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية، من أجل تسهيل تطوير القطاع الصناعي في مجال الطاقة الشمسية.

ولتشجيع التكوين في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة، تم إحداث معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة بمدينة وجدة، كما تم إعطاء انطلاقة أشغال إنجاز معهد ثاني بمدينة

وجامعة الحسن الثاني عين الشق في جامعة واحدة تحت اسم جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، ونفس الشيء بالنسبة لجامعتي الرباط حيث تم تجميع جامعة محمد الخامس أكادال وجامعة محمد الخامس السويسي في جامعة واحدة هي جامعة محمد الخامس الرباط.

كما صادق المجلس الحكومي المنعقد في 30 يونيو 2016 على مشروعين يتعلقين على التوالي بإحداث 15 مدرسة بوليتكنيك، موزعة على 11 جامعة عن طريق دمج مدارس عليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية أو عن طريق تحول إحدى هذه المؤسسات إلى المدرسة المزمع إحداثها، وتجميع كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان في كليات للطب وعلوم الصحة.

وفي نفس السياق، تنكب المدارس العليا للمهندسين بكل من الرباط والدار البيضاء على مشروع إحداث قطبين تكنولوجيين جامعيين (قطب محمد السادس للتكنولوجيا بالدار البيضاء وقطب الحسن الثاني للتكنولوجيا بالرباط)؛

- تحسين التأطير البيداغوجي من خلال إحداث 2700 منصب مالي جديد وتحول 1830 منصب للموظفين حاملي الدكتوراه بمختلف القطاعات الوزارية منذ 2012 وتخصيص 900 منصب لفائدة المتعاقدين المسجلين بسلك الدكتوراه؛

- إجراء تقييم شامل لتكوينات التعليم العالي العمومي، شمل مضامين التكوين إلى جانب تدبير وتنظيم الوحدات والمسالك، وقد أسفرت هذه العملية عن مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية والمصادقة عليها وكذا إعداد مضامين الجذوع الوطنية المشتركة بالنسبة للإجازة في الدراسات الأساسية والإجازة في العلوم والتقنيات ودبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير. كما تم تجديد اعتماد وتفعيل ما يزيد عن 2000 مسلكا، من بينها 57% مسلكا مهمتنا في مختلف الحقول المعرفية، على ضوء الضوابط البيداغوجية الجديدة؛

- إصلاح التكوينات الطبية والصيدلانية وطب الأسنان من خلال اعتماد هندسة بيداغوجية خاصة بكل دبلوم، تتماشى مع الرؤية العامة لإصلاح التعليم العالي والمعايير الدولية. وقد تم في هذا الصدد إعداد دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية ومشاريع المضامين الوطنية للتكوينات الخاصة بكل دبلوم والمصادقة عليها وكذا اعتماد وأجراء التكوينات برسم سنة 2016؛

- تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال الزيادة في قيمة المنحة ب 50% (200 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلك الإجازة وبقية 60% (300 درهم شهريا) لفائدة طلبة سلكي الماجستير والدكتوراه والرفع من عدد المستفيدين منها، حيث انتقل هذا العدد من 182500 ممنوح سنة 2012 إلى 315318 ممنوح سنة 2016، حيث وصلت إلى 22 مليار درهم برسم سنة 2016 مقابل 718 مليون درهم برسم سنة

نسبة التمدرس بالتعليم العالي (بالنسبة للفئة العمرية 19-23 سنة) من 18.9 سنة 2012 إلى 31.3 سنة 2016، وهي نسبة تفوق المعدل المسجل في الدول العربية (28.1%) وتقترب من المعدل العالمي (32%)، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لسنة 2014.

وفي نفس السياق، بلغ العدد الإجمالي للطلبة 826114 (من بينهم 5% بالتعليم العالي الخاص) برسم سنة 2016، بذلك نسبة تطور وصلت إلى +63% مقارنة مع سنة 2012، والعدد الإجمالي للخريجين 102029 بزيادة تقدر ب +43% خلال نفس الفترة.

ولمواكبة هذا التزايد المضطرب لأعداد الطلبة، انخرطت الوزارة، في إطار تنزيل مخطط عملها للفترة 2016/2013 في عدة أورش، مكنها من تحقيق تراكمات إيجابية من أبرزها:

- توسيع الطاقات الاستيعابية بإحداث وبرمجة 144406 مقعدا جديدا ما بين سنتي 2012 و2016 (513171 مقعد خلال سنة 2016، مقابل 368765 مقعد خلال سنة 2012)؛

- تطوير بنيات الاستقبال من خلال إحداث 7 مؤسسات جديدة (كلية العلوم الشرعية بالسمارة، كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا العيون، المدرسة العليا للتكنولوجيا خنيفرة، المعهد العالي لعلوم الصحة بسطات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بآيت ملول) وإحداث كليتين للطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة وبرمجة بناء 8 مؤسسات أخرى (كلية الطب والصيدلة ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة، المعهد العالي للعلوم الأمنية بسطات، المعهد العالي لعلوم الرياضة بسطات، معهد القانون والعلوم الشرعية بتارودانت، والكلية المتعددة التخصصات بتاونات)؛

- إحداث جامعات ومؤسسات لتمييز في إطار الشراكة مع هيئات وطنية ومؤسسات أكاديمية دولية رائدة، على شكل مشاريع متكاملة لمؤسسات غير ربحية، ويتعلق الأمر بجامعة محمد السادس متعددة التقنيات ببنجرير، وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة الدار البيضاء، والجامعة الدولية الزاهراوي لعلوم الصحة الرباط، والجامعة الأورو متوسطية بفاس، والمدرسة المركزية الدار البيضاء، والمعهد الوطني للعلوم التطبيقية أورو متوسطي بفاس والمعهد المتوسطي للوجستيك والنقل بتطوان؛

- إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي في اتجاه تجميع مكوناتها، وذلك بهدف ترشيد استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة وتوفير الكتل الحرجة الضرورية على مستوى الأساتذة الباحثين وبنيات البحث العلمي، حيث تم في هذا الصدد دمج جامعة الحسن الثاني المحمدية

2012.

وفي نفس السياق، انتقل عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء بالأحياء الجامعية من 33700 سنة 2012 إلى 58800 سنة 2016، أي بزيادة قدرها 35%. كما تم توسيع الطاقة الإيوائية من خلال بناء ثلاثة أحياء جامعية (فاس، سايس وبني ملال ومكناس بطاقة إيوائية تصل إلى 3830 سريرا)، إضافة إلى أربعة أحياء في طور البناء سيتم تدشينها نهاية 2016، (أكادير وتطوان والناضور وأسفي بطاقة إيوائية قدرها 7880 سريرا) وثلاثة أحياء سيتم تدشينها سنة 2017 (القنيطرة وتازة والجديدة بطاقة إيوائية تصل إلى 4800 سريرا).

أما فيما يخص الإطعام، فقد تم بناء 6 مطاعم جامعية بفاس وسائيس والجديدة والناضور وأسفي وتطوان وسطات والرفع من المعدل السنوي لعدد الوجبات الغذائية المستهلكة من طرف الطلبة إلى مليون وجبة في السنة.

وفي إطار تعميم النظام الخاص بالتغطية الصحية على الطلبة، فقد تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لنظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة بتاريخ 13 يناير 2016، بميزانية تقدر بـ 210 مليون درهم.

وبغية مواكبة تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، يساهم قطاع التعليم العالي في تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من الموارد البشرية الضرورية، واعتماد المسالك وإنجاز التكوينات المطلوبة، كما يسهر على تنوع عرض التكوين ومهنته وتجويده وملاءمته مع حاجيات هذه المخططات عبر إحداث مسالك للتكوين مبتكرة تستجيب لتطور المهن ومتطلبات سوق الشغل وإنجاز مجموعة من المبادرات البرامج التكوينية الهادفة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، لعل آخرها البرنامج الذي تم إطلاقه مؤخرا والرامي إلى استكمال تأهيل 25000 من حاملي الإجازة من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية

أما على مستوى البحث العلمي والابتكار، فقد حققت المنظومة قفزة نوعية من أبرز سماتها:

- تطور الإنتاج العلمي بالمغرب بنسبة تصل إلى 82% ما بين 2012 و2016 (حسب قاعدة البيانات "SCOPUS")؛

- تبوؤ المغرب خلال سنة 1014 للرتبة 78 في تصنيف المؤشر العالمي للابتكار (Innovation Index Global) بينما كان يحتل الرتبة 92 في سنة 2012؛

- تزايد عدد براءات الاختراع المسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمية بنسبة 375% سنة 2016 مقارنة مع سنة 2012؛

- تبوؤ عدد من الجامعات المغربية مراتب مشرفة في مؤشرات المجالات العلمية الدولية؛

ومواصلة لهذه الانجازات، انصبت مجهودات الوزارة في هذا المجال الحيوي على تنوع وتعزيز مصادر تمويل البحث العلمي من خلال:

- إطلاق طلب عروض بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهما برسم سنة 2013 لتمويل مشاريع وأنشطة البحث في الميادين الأولوية، بما فيها تلك المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى، وعرف طلب العروض إيداع 396 مشروعا ومشاركة 17 دولة أجنبية، وأسفرت النتائج النهائية عن تمويل 101 مشروعا برسم سنة 2015، منها 45 مشروعا في البحث الأساسي و48 مشروعا في البحث التنموي و8 مشاريع في البحث التكنولوجي والابتكار. كما تم انتقاء 118 مشروعا والاحتفاظ بها للتمويل في حالة ما إذا توفرت الموارد المالية لهذا الغرض؛

- تعبئة موارد جديدة في إطار الشراكة القطاعية، همت:

• 90 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة الكتب الشريف للفوسفاط والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015 الذي أسفر عن اقتراح 272 مشروعا أوليا من طرف الجامعات ومؤسسات البحث وانتقاء 78 مشروعا من بينها:

• 10+10 ملايين درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والإعلان عن طلب عروض في هذا الشأن برسم سنة 2015؛

• 100+100 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري؛

• 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مجموعة مناجم،

• 30+30 مليون درهما لتمويل مشاريع البحث- التنمية في إطار الشراكة مع مؤسسة لاسلمى للوقاية وعلاج السرطان.

وفي إطار المساهمة في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية السالفة الذكر، عملت الوزارة على تضمين أولويات البحث المرتبطة بهذه المخططات ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي وكذا إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث ودعم بنيات وشبكات البحث التي تهتم بمجالات البحث الفلاحي والزراعي والهيئة المجالية والبيئة والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك والصناعة الغذائية...

كما قامت الوزارة بوضع برامج للتمويل مكنت من دعم مشاريع البحث، بما فيها تلك المرتبطة بتفعيل المخططات الإستراتيجية، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تمويل 20 مشروعا في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية و8 مشاريع في ميادين التكنولوجيات المتقدمة و24 مشروعا في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار برنامج تمويل البحث في

الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة وحييا جامعييا.

- مواصلة برنامج "إنجاز" الذي يهدف إلى الاستجابة لضرورة تحكم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والاتصال وكذا الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل، حيث تم تنظيم 3 دورات منذ سنة 2012، واستفاد منها 84500 طالبا، كما قامت الوزارة مؤخرا بإطلاق دورة جديدة من هذا البرنامج تستهدف 64000 طالبا بميزانية تقدر بـ 230 مليون درهما؛

- برنامج مندمج للتدبير المالي والمحاسباتي داخل الجامعات المغربية - SAGE X3: انطلاق الورش ابتداء من سنة 2012 بكلفة إجمالية تناهز 20 مليون درهم.

ومساهمة منها في تفعيل مخطط التسريع الصناعي، عملت هذه الوزارة على تسخير الإمكانيات المعبأة في إطار برامج تحفيز وتشجيع تثمين البحث العلمي والابتكار لخدمة المشاريع المبرمجة في هذا المخطط، ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لبنيات الوجهات الجامعية-المقاوله وإنشاء مجمعات الابتكار التابعة للجامعة والأقطاب الصناعية المندمجة والشبكة المغربية للاحتضان ودعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية وجائزة التنافسية الخاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاوله.

وأخيرا وعلى مستوى تعزيز التعاون والشراكة من أجل توطين الجامعات في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، مكنت مساهمة الوزارة والجامعات في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية المعنية من تقوية وتعزيز آليات التعاون والشراكة على الصعيد الوطني، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات تهم في مجملها مجالات التكوين وتشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الجامعات وتعبئة الموارد المالية الضرورية وإطلاق طلبات عروض خاصة بالبحث العلمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

9. تقرير حول مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

يساهم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية الكبرى المرتبطة بالبرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عمل القطاع على تعزيز دور مختلف مكونات المنظومة الوطنية في تفعيل السياسات العمومية وذلك من خلال:

- تحديد الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي وتمويل مشاريع وأنشطة البحث في ارتباط تام مع أولويات المخططات الإستراتيجية الكبرى؛

الميادين ذات الأولوية لسنة 2013؛

- تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية برسم سنة 2016، في إطار برنامج دعم البحث التنموي بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات؛

- تمويل 21 مشروعا تهم مجال الفلاحة في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين المغرب وفرنسا، من أصل 67 مشروعا ممولا خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2017؛

- تمويل 21 مشروعا تهم مجال الفلاحة والصناعات الغذائية والبيو تكنولوجيا و7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية في إطار البرنامج الإطار السابع للجنة الأوروبية؛

- تمويل 20 مشروعا في المجال الفلاحي في إطار المشروع الأورو متوسطي ARIMNET و8 مشاريع في مجال الطاقة والماء والبيئة في إطار المشروع الأورومتوسطي EARNETMED؛

- تمويل 4 مشاريع للبحث في ميدان الطاقة بخصوص طلبات العروض الأولى المتعلقة بالبرنامج الأوربي "أفق 2020".

وفي سياق المساهمة في تفعيل المخطط الرقمي، بذلت الوزارة مجهودات مهمة ومتواصلة في مجال تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأثمنة مدعمة، وذلك من خلال اعتماد جملة من البرامج والمشاريع من أهمها:

- برنامج E-SUP: وهو برنامج خصص له غلاف مالي قدره 120 مليون درهما، ويهدف إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار؛

- الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN" التي تساهم في ربط المؤسسات الجامعية بالانترنت بهدف نشر الملمومة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية. وتستفيد حاليا من خدمات هذه الشبكة، التي تم رفع سرعة صبيبها من 400 ميكابايت إلى 600 ميكابايت، ما مجموعه 135 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- النظام المعلوماتي الخاص بالبحث العلمي بالجامعات (SIMARECH) الذي يهدف إلى تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث وكذا تحفيز الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها؛

- برنامج NET-U، وهو برنامج خصص له غلاف مالي قدره 124 مليون درهما، ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الانترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الانترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء

أصل 1348 بنية معتمدة بين سنتي 2008 و2013 من قبل مجالس الجامعات تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمجال الفلاحي، وخاصة المحاور التي تركز عليها مخطط المغرب الأخضر؛

• وحدات البحث العلمي المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

• 8 وحدات من أصل 59 وحدة مستفيدة من تمويل برنامج "سمة وحدة البحث المشاركة مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (Unités de Recherche Associées au CNRST-URAC) لها أنشطة ذات علاقة مباشرة مع المجال الفلاحي، وعلى سبيل المثال:

- مختبر البيوتكنولوجيا وحماية وتثمين الموارد البشرية؛
- مختبر الكيمياء الحيوية والبيئة والصناعات الغذائية.

4.1. مكانة البحث في المجال الفلاحي ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي

• برنامج البحث القطاعي:

تبعاً لتوجهات اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، تم إعداد برنامج لدعم البحث القطاعي بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية التي دعمتها هذه الوزارة إلى تحديد أولوياتها الخاصة للبحث المتعلقة بالصحة والفلاحة والطاقة والماء والبيئة وتنافسية المقاولات.

وقد مكن هذا البرنامج من تمويل 20 مشروعاً بحثياً في المجال الفلاحي من أصل 35 مشروعاً تم تمويلها برسم سنة 2010.

• برنامج البحث في المجالات ذات الأولوية:

تم الإعلان خلال شهر يوليوز من 2013 عن برنامج جديد لتمويل مشاريع البحث بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع المتعددة التخصصات والتي تشارك في إنجازها كل من الجامعات والمؤسسات التابعة لمختلف القطاعات الوزارية والمقاولات. وقد مكن هذا البرنامج من تمويل 9 مشاريع في ميادين التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة النباتية أي 9% من مجموع 101 مشروعاً تم تمويلها في يونيو 2014 و11 مشروعاً أي 13% من مجموع 85 مشروعاً تم تمويلها في نونبر 2015.

علاوة على ذلك، تمت تعبئة 100 مليون درهم لتمويل مشاريع البحث التنموي في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري.

• برنامج دعم البحث التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات:

في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، تم تمويل 10 مشاريع تعنى بتخصيب التربة والماء والتكنولوجيا الحيوية،

- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية؛

- توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأسمال البشري المؤهل.

أولاً : مساهمة قطاع البحث في تفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالمخططات الإستراتيجية الكبرى

1. مخطط المغرب الأخضر (2008-2020)

1.1. الأولويات الوطنية للبحث العلمي

يحظى مخطط المغرب الأخضر بمكانة خاصة ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي، فخلال الفترة 2009-2012، من أصل مجموع الأولويات الوطنية الثمانية كانت هناك ثلاث أولويات تعنى بالبحث الزراعي والفلاحي وهي:

- الفلاحة في ظروف صعبة؛

- البيوتكنولوجيا؛

- معرفة وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

وخلال الفترة 2014-2016 تم تحيين هذه الأولويات مع إيلاء البحث الزراعي والفلاحي الأهمية التي تليق به من خلال محور كبير تحت عنوان "الفلاحة والصيد البحري والماء".

2.1. إحداث وتجهيز مراكز متخصصة للبحث العلمي

للاستجابة لحاجيات البحث في المجالات ذات الأولوية، قامت الوزارة بإحداث وتجهيز المعاهد والمراكز التالية:

- معهد النباتات الطبية والعطرية بتاونات الذي أصبح حالياً الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية؛

- مركز الدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة؛

- مركز الأبحاث والدراسات الصحراوية بمراكش.

3.1. بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجال الفلاحي، من بينها:

• أقطاب الكفاءات (شبكات وطنية موضوعاتية للبحث العلمي)

- الشبكة الوطنية في مجال علم جراثيم التربة وبيوتكنولوجيا النبات؛

- الشبكة المغربية للنباتات الطبية والعطرية؛

- قطب الكفاءات في مجال الماء والبيئة؛

• بنيات البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات.

تتوفر الجامعات على 150 بنية بحث (100 مختبر و50 فريق) من

2. المخطط الأزرق

2.1. الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي:

إن الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي تأخذ بعين الاعتبار توجهات المخطط الأزرق التي تشمل عدة مجالات كالتهيئة المجالية والبيئة والطاقات المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. هكذا نجد ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي عدة محاور بحث ذات صلة مباشرة بالمخطط الأزرق كالجودة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لماء البحر، والتدبير المندمج للمناطق الشاطئية واقتصاد البيئة.

2.2. بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق:

تم خلال السنوات الأخيرة إحداث ودعم العديد من بنيات وشبكات البحث التي تهتم بالمجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق من بينها:

• أقطاب الكفاءات:

- قطب الكفاءات حول التراث الثقافي (2PC) الذي تركز أنشطته أساسا على معرفة التراث الثقافي وتثمينه والمحافظة عليه باعتباره ثروة وطنية في خدمة القطاع السياحي؛

- الشبكة الوطنية للدراسات والأبحاث في مجال القضايا المحلية والجهوية التي تهتم كثيرا بالتنمية المحلية من خلال مساهمة الموارد الخارجية المتأتية من الهجرة الدولية والأنشطة السياحية؛

• بنيات البحث العلمي المعتمدة من طرف الجامعات:

تتوفر المؤسسات الجامعية على العديد من بنيات البحث (مختبرات وفرق) تهتم بأنشطة البحث العلمي ذات الصلة بالمخطط الأزرق، وخاصة بجامعات محمد الخامس بالرباط والقاضي عياض بمراكش وابن زهر بأكادير والحسن الثاني الدار البيضاء.

3.2. مكانة البحث في المجالات المرتبطة بالمخطط الأزرق ضمن البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي:

بالنظر إلى المشاريع الممولة في إطار مختلف البرامج الوطنية لدعم البحث العلمي سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، نلاحظ أن مختبرات وفرق البحث بالمؤسسات الجامعية اشتغلت خلال السنوات الأخيرة على العديد من المشاريع الرامية إلى مواكبة المخطط الأزرق من خلال دراسة مجموعة من المواضيع أبرزها:

- تحديد وتطوير المواقع السياحية بالمناطق الحضرية والجبلية باستعمال التكنولوجيات الحديثة؛

- تنمية السياحة الريفية والسياحة الداخلية؛

أي ما يناهز 24% من مجموع 41 مشروعا تم انتقاؤها للاستفادة من تمويل ابتداء من شهر أبريل 2016.

• برامج أخرى:

تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني على تفعيل وتتبع عدة برامج ومشاريع للبحث تغطي مختلف مجالات البحث ذات الصلة بالأولويات الوطنية بما فيها المتعلقة بالمجال الفلاحي، نذكر منها:

- برنامج منح التميز في مجال البحث حيث يستفيد سنويا العديد من الطلبة المسجلين بمراكز الدراسات في الدكتوراه التابعة للجامعات ولمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بمنح تحفيزية لتحضير أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه؛

- برنامج تثمين نتائج البحث والابتكار وتقوية التقارب بين الجامعة ومحيطها (برنامج INNOV'ACT) الذي مكن من تمويل عدة مشاريع للبحث بشراكة حول المحاربة البيولوجية والصناعة الغذائية؛

5.1. برامج التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

• التعاون الثنائي:

يتعلق الأمر ببرامج التعاون العلمي الثنائي مع كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا وتونس ومصر وإيطاليا والبرتغال وهنغاريا وتركيا التي تمكن من تمويل مشاريع بحث مشتركة تركز على مواضيع ذات الاهتمام المشترك، وعلى سبيل المثال مكن التعاون العلمي والتكنولوجي المغربي-الفرنسي من تمويل 21 مشروعا تهتم مجال الفلاحة من أصل مجموع المشاريع الممولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 والبالغ عددها 67 مشروعا.

• التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

- التعاون مع الإتحاد الأوروبي.

بفضل جهود الوزارة والمؤسسات المعنية سجلت مشاركة مهمة لفرق البحث المغربية في البرنامج الإطار السابع للبحث التنموي الأوروبي، وخاصة في مجال الفلاحة، الصناعات الغذائية، البيوتكنولوجيا التي عرفت أكبر نسبة (مشاركة المغرب في 21 مشروعا من أصل 122 مشروعا خلال الفترة 2007-2014)؛

- التعاون الجهوي الأورو متوسطي؛

- هناك برنامج للتعاون في المجال الفلاحي بحوض البحر الأبيض المتوسط (ARIMNET) الذي مكن من تمويل 20 مشروعا بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم كمساهمة المغرب في إنجاز هذا البرنامج؛

- وهناك أيضا برنامج مماثل للتعاون في مجال الطاقة والمال والبيئة بحوض البحر الأبيض المتوسط (ERANETMED)

العلمي لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين.

يتمثل دور الشبكة المعلوماتية ذات الصبيب المرتفع، في ربط المؤسسات الجامعية بالانترنت، وذلك من أجل نشر المعلومة العلمية والتقنية والربط بالشبكات الأوروبية.

وقد تم تحسين صبيب هذه الشبكة التي انتقلت من مروان 1 إلى مروان 3 حاليا، بحيث انتقلت من سرعة 400 ميكا بايت إلى 600 ميكا بايت، وتستفيد حاليا من خدمات شبكة مروان 135 مؤسسة للتعليم العالي و/ أو البحث العلمي؛

- مشروع إنشاء المنظومة المعلوماتية الخاصة بالبحث العلمي بالجامعات (SIMARECH):

من أجل تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث وتسهيل تتبع وتقييم أنشطة بنيات البحث العلمي، وكذا تحفيز الباحثين على التعريف بأنشطة البحث التي يقومون بها، عملت الوزارة وبشراكة مع مجموعة من الجامعات الرائدة على تطوير النظام أعلاماتي الخاص بالبحث العلمي والذي يستعمل حاليا في 6 جامعات، وتشرف الوزارة حاليا على تحديث النظام أعلاماتي المذكور في أفق تطويره وتعميمه على الصعيد الوطني.

2.3. تجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأئمنة مدعمة.

- برنامج "NET-U"

تم تخصيص غلاف مالي قدره 124 مليون درهما لبرنامج "NET-U" ويهدف إلى تمكين الطلبة من الاستفادة من الانترنت (WIFI) داخل المؤسسات والأحياء الجامعية وتوسيع وتعميم الانترنت ذو الصبيب العالي وضمان التغطية الكافية للمؤسسات والأحياء الجامعية. وسيستفيد من هذا البرنامج حوالي 150 مؤسسة جامعية وأحياء جامعية.

وقد تم لحد الساعة تنفيذ مختلف مراحل الإعداد القبلي ويتعلق الأمر ب:

• إعلان عن طلب إبداء الاهتمام لتزويد المؤسسات والأحياء الجامعية الوطنية بالويفي (WIFI)؛

• عقد اجتماعات عمل للجنة التقنية تم خلالها دراسة العروض المقدمة والمنهجية المقترحة بالإيجاز؛

• توقيع ميثاق مشروع NET-U من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصفات (يونيو 2014):

- إعادة استعمال المياه المستعملة في ري ملاعب الغولف والمساحات الخضراء والمناطق السياحية؛

- اقتصاد الماء والطاقة في المركبات السياحية.

- إلخ.

3. البرامج المتعلقة بمخطط المغرب الرقمي:

يتعلق الأمر بحزمة من البرامج والمشاريع التي تروم تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتجهيز المؤسسات والأحياء الجامعية ببنية تحتية لشبكة الانترنت المتنقل وتمكين الطلبة من اقتناء حواسيب موصولة بالانترنت بأئمنة مدعمة.

3.1. تعميم التكنولوجيات الحديثة على مؤسسات التعليم العالي:

- وضع فضاء العمل الرقمي وتطوير الموارد الرقمية من خلال إنجاز برامج E-SUP:

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الطلبة والأساتذة الباحثين ببرامج معلوماتية عصرية وتسهيل الحصول على الخدمات والموارد الرقمية داخليا وخارجيا وتشجيع البحث العلمي والابتكار بصفة عامة. وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 120 مليون درهما قصد تنفيذ هذا البرنامج الذي ينقسم إلى 3 محاور رئيسية هي:

• وضع بيئة رقمية للعمل (ENT):

• تطوير المحتوى التعليمي الرقمي؛

• تعزيز وتقوية البنيات التحتية الرقمية (الشبكة المعلوماتية مروان "MARWAN").

وفي إطار تفعيل هذا البرنامج تم تحقيق مجموعة من المنجزات:

• توقيع ميثاق المشروع من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصفات (يونيو 2014):

• توقيع برنامج العمل للمشروع (استعمال الموارد المالية) من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015):

- الشبكة المعلوماتية مروان « MARWAN »

الشبكة الأكاديمية الجامعية للبحث العلمي، المعروفة بـ " مروان " هي شبكة ذات هدف غير ربحي، مخصصة للتعليم والتكوين والبحث العلمي، هدفها وضع أسس البنيات المعلوماتية والتواصلية بين مؤسسات التكوين والتعليم والبحث.

ومنذ تأسيسها سنة 1998، مكنت شبكة مروان الجامعات المغربية من توفير خدمات جديدة في مجال التعليم ونشر التكنولوجيا والبحث

2012 على مسالك أخرى، وذلك وفقا لمقررات اجتماع لجنة تدبير الخدمة الشاملة للاتصالات الذي عقد يوم 11 يوليوز 2011، وبالتالي أصبح البرنامج يشمل الطلبة:

• ابتداء من السنة الأولى من سلك المهندسين؛

• سلك الماستر والدكتوراه بجميع مؤسسات التعليم العالي العمومي؛

• ابتداء من السنة الثالثة من كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومدرسة الملك فهد للترجمة والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا لأساتذة التعليم التقني وكذا مؤسسات التعليم العالي وغير التابعة للجامعات.

وتميزت الثلاث دورات الأخيرة من برنامج إنجاز ب:

- استفادة حوالي 37500 طالب برسم السنة الجامعية 2011-2012؛

- استفادة أكثر من 22600 طالب برسم السنة الجامعية 2012-2013؛

- استفادة حوالي 24400 طالب برسم النسخة الخامسة (2013-2014) والتي رصدت لها ميزانية تقدر بـ 88 مليون درهم.

وتشرف الوزارة حاليا على تنفيذ الدورة السادسة 2015-2016 للبرنامج والذي أعطيت انطلاقته الرسمية يوم الأربعاء 8 يونيو 2016.

وقد تم رصد ميزانية خاصة بالبرنامج خاصة بالبرنامج حددت في 230 مليون درهم، حيث سيستفيد من البرنامج برسم السنة الجامعية 2015-2016 حوالي 64 ألف من طلبة التعليم العالي غير الموظفين. ويهم الأمر طلبة سلك المهندسين ابتداء من السنة الأولى، طلبة أسلاك الماستر والدكتوراه بجميع مؤسسات التعليم العالي العمومي ابتداء من السنة الثالثة، فيما يتعلق بالطلبة المسجلين بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.

- برنامج « لوحتي » Lawhati

تم الانطلاق الرسمي لبرنامج "لوحتي" في نونبر 2015، من أجل تمكين الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية، وكذا مؤسسات التكوين المهني، بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بمضمون وتطبيقات بيداغوجية رقمية تم تطويرها بتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة.

4. برامج تهمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار والبحث التنموي (R&D) المتعلقة بمخطط التسريع الصناعي

واكبت الجامعة " برنامج إقلاع " ونسخته الثانية "مخطط التسريع

• توقيع برنامج استعمال الموارد المالية من طرف رئاسة الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية (مارس 2015)؛

• إعداد دفتر التحملات المتعلق باختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإنجاز المشروع؛

• اختيار صاحب المشروع المنتدب (AMO) لإنجاز المشروع.

- برنامج إنجاز « INJAZ »

يندرج برنامج إنجاز في إطار المحور الاستراتيجي "التحول الاجتماعي" لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ويهدف هذا المحور إلى تيسير ولوج المواطنين للانترنت ذو الصبيب العالي وتشجيع المبادلات والمعرفة.

وقد شكل "إنجاز" موضوع اتفاقية أبرمت بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية لتقنين المواصفات بتاريخ 10 أكتوبر 2010. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في:

• الاستجابة لضرورة تحكم طلبة التعليم العالي في الأدوات الحديثة للإعلام والتواصل؛

• الارتقاء بالجودة وتطوير كفاءات الخريجين لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل.

ويرتكز هذا البرنامج على عروض الخدمات المقدمة من متعهدي الاتصالات والمتمثلة في:

• خدمة الانترنت المتنقل ذو الصبيب العالي (إلزامي)؛

• حاسوب محمول.

ويتولى البرنامج تسديد 85% من المبلغ المدفوع للاشتراك بالانترنت (لمدة سنة) و/أو جهاز حاسوب محمول، في حدود 3600 درهم مع احتساب الرسوم، وتم تفعيل برنامج إنجاز مع متعهدي الاتصالات، على أساس دفتر التحملات المحدد لمختلف العروض وبنود التنفيذ وكذا التزامات كل الأطراف.

بالنسبة للنسخة الأولى من البرنامج، فقد استهدفت برسم السنة الجامعية 2009-2010، جميع الطلبة غير الموظفين (الطلبة المهندسون ومن يمثّلهم) المسجلين في إحدى مؤسسات التعليم العالي العمومي الشريكة في المبادرة الحكومية لتكوين "10000 مهندس" وهي مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات، حيث بلغ عدد المستهدفين 17000 طالب في سلكي الماستر والمهندس بالمؤسسات المعنية.

في النسخة الثانية، تم إدراج سلك "الدكتوراه" من المسجلين في مدارس المهندسين وكليات العلوم وكليات العلوم والتقنيات.

أما النسخة الثالثة، فقد تميزت بتعميم برنامج إنجاز لسنة 2011-

المبتكرة ووحدات لتثمين البحث ونقل التكنولوجيا، وقد تم:

- التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بإحداث مجمعات الابتكار بكل من فاس ومراكش والرباط وسمطات؛

- صياغة نموذج موحد للإطار القانوني لمدن الابتكار على شكل مؤسسات (fondations) من طرف لجنة غائية تضم ممثلين عن الوزارة والجامعات المعنية بالمشروع؛

- برمجة تمويل مدن الابتكار بالجامعات برسم سنتي 2015 و2016 بغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايين درهم عن كل سنة في إطار الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

3.4 دعم المشاركة الفعلية للجامعات في الأقطاب الصناعية المندمجة (cluster)

يتوفر المغرب اليوم على 9 أقطاب تكنولوجية تحظى بدعم مالي ومواكبة تقنية تشرف عليهما الوزارة والمكلفة بالصناعة ويخول لها بعد حصولهما على سمة (القطب التكنولوجي)، وتنخرط الجامعات والمعاهد في الأقطاب التكنولوجية المعتمدة وفي الأخرى التي في طور الاعتماد.

وتعمل الوزارة على تشجيع مشاركة مراكز وفرق البحث العلمي (الجامعات) في هذه الأقطاب، مما يمكن من:

- إنشاء محيط تكنولوجي ملائم لتطوير البحث التنموي والابتكار.
- تشجيع مختلف الفاعلين على خلق وإنجاز مشاريع تعاونية قوية.
- تحسين البعد الدولي لمكونات هذه المجموعات.
- الانفتاح على البعد الدولي لفائدة الفاعلين المتدخلين في الأقطاب التكنولوجية.

وقد انطلق برنامج الوزارة المتعلق بدعم مشاركة الجامعات في الأقطاب الصناعية منذ 2013، حيث تم تنظيم مجموعة من الأنشطة خلال سنتي 2014 و2015:

- ثلاث ورشات عمل وتكوين حول إدارة الأقطاب التكنولوجية المتخصصة وإستراتيجية التعاون في هذا المجال وذلك بمشاركة خبراء من ألمانيا وفرنسا؛

- زيارات عمل لخبراء أوروبيين إلى بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية وزيارات عمل لمسؤولي بعض الأقطاب التكنولوجية المغربية إلى أوروبا لتبادل الخبرات والمشاركة في التظاهرات الدولية المتعلقة بالأقطاب؛

- إعداد دليل وطني حول الأقطاب التكنولوجية يضم معلومات عن مختلف المساهمين في كل قطب بما فيهم الجامعات ومؤسسات البحث.

الصناعي" عبر تكوين الكفاءات الملائمة والبحث والتطوير وإنشاء البنيات التحتية لنقل التكنولوجيا والخبرة الجامعية.

يهدف هذا البرنامج إلى تلبية الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة في أفق 2015، وتم تقسيمه على مرحلتين: مرحلة قصيرة المدى (2010-2011) ومرحلة متوسطة المدى (2012-2015).

ومكنت المرحلة الأولى من التحقيق من مدى استجابة الجامعات للحاجيات المعبر عنها، حيث تم تحقيق هذا الهدف بالنسب التالية:

- 100% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا +5 سنوات؛

- 60% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا +3 سنوات؛

- 35% على مستوى الحاجيات من شهادة البكالوريا + سنتين.

أما على المدى المتوسط، فيتم الاشتغال حاليا على إعداد دراسات قطاعية لتوصيف المهن المستهدفة في ميادين السيارات والإلكترونيك وترحيل الخدمات (Offshoring) من أجل برامج التكوين المناسبة لذلك.

كما تم التوقيع، خلال المناظرة الثالثة للصناعة المنعقدة شهر فبراير 2013، على اتفاقية تعاون ما بين هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة والإتحاد العام لمقاولات المغرب، تروم ملائمة التكوينات وحاجيات المقاولات.

وقد عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على وضع مجموعة من البرامج والإجراءات التي تروم تحفيز وتشجيع وتثمين البحث العلمي والابتكار وجعلهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشراكة مع بقية الفاعلين في المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، ونوجز أهم هذه البرامج في:

1.4 البرنامج الوطني لبنيات الواجهات الجامعة-المقاول (interfaces université-entreprises)

هذه البنيات هي مصالح تابعة للجامعات تتكفل بتطوير الشراكة بين الجامعة والمقاولات، وبالتالي تحفيز الأساتذة والطلبة الباحثين على توجيه أبحاثهم نحو مواضيع تسعة للاستجابة لحاجيات المحيط الاقتصادي والإنتاجي، وتتيح للمؤسسات الجامعية فرص النهوض بالنقل التكنولوجي.

2.4 تشجيع إنشاء مجمعات الابتكار التابعة للجامعة (Cités d'innovation)

بشراكة مع وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، وفي إطار إستراتيجية "المغرب ابتكار" تعمل الوزارة على دعم إحداث مجمعات للابتكار في مناطق مختلفة من المغرب بشراكة مع الجامعات، والتي ستؤوي مراكز البحث والمقاولات المتخصصة وحاضنات المقاولات

- المساهمة إلى جانب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إنشاء شبكة TISC لتعزيز ودعم التكنولوجيا والابتكار، وهي عبارة عن شبكة لمراكز المعلومات التكنولوجية (مراكز الإخبار التكنولوجي المتعلقة ببراءات الاختراع)، تضم الشبكة 43 هيئة تشتغل في ميدان البحث العلمي والبحث والتطوير (R&D) وتحتضن 58 مركزا للإخبار، وتوفر هذه الشبكة مجموعة من الخدمات المحلية لمختلف مستخدمي المعلومات التكنولوجية في المغرب.

وقد ساعدت هذه الإجراءات على ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع المسجلة باسم الباحثين في الجامعات من 74 في سنة 2012 إلى 190 في سنة 2014.

وتساهم الجامعات ومراكز البحث بنسبة 17.34% من مجموع براءات الاختراع (1096) المسجلة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية برسم سنة 2014 وبنسبة 54% من مجموع براءات الاختراع ذات أصل مغربي (353).

7.4 جائزة التنافسية خاصة بالشراكة بين الجامعة والمقاول

تنظم هذه الجائزة بشراكة مع جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات والجمعية المغربية للبحث التنموي، وتهدف إلى تعزيز وتشجيع الشراكة بين الجامعة والمقاول، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج البحث العلمي.

خولت هذه الجائزة خلال الدورة الأولى (2008) لفائدة 8 مشاريع، وخلال دورة 2010 لفائدة 3 مشاريع، وخلال الدورة الثالثة سنة 2012 لفائدة 3 مشاريع، وقد تم تنظيم الدورة الرابعة لهذه الجائزة خلال سنة 2015 وسلمت الجوائز على الفائزين بمدينة الداخلة يومي 3 و4 دجنبر 2015.

8.4 طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين ذات الأولوية.

تم إطلاق طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية، بغلاف مالي قدره 300 مليون درهم في منتصف سنة 2003، وقد حرصت الوزارة على إشراك جميع الفاعلين في هذا المجال بما فيهم القطاع الخاص والمؤسسات البحثية الأجنبية.

وقد شمل 3 فئات من المشاريع ونخص بالذكر الفئة الثالثة التي قد يصل تمويلها إلى 10 ملايين درهم، وتهتم بالمشاريع التي تهدف إلى خلق منتجات موجهة للسوق في التكنولوجيا المتقدمة وتطوير تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني، ومن بين 101 من المشاريع التي تم تمويلها في اللائحة الأولى تمثل الفئة الثالثة 8%.

5. مخططات الطاقات المتجددة

لقد تم تحقيق مجموعة من المنجزات بخصوص تشجيع البحث العلمي في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من خلال تمويل برامج

4.4 الشبكة المغربية للاحتضان (Réseau Maroc Incubation et Essaimage)

هذه الشبكة مكونة من فاعلين عموميين وخواص (محاضن المقاولات، المشاتل...) في مجال الابتكار وتنفيذ نتائج البحث.

تعمل هذه الشبكة على:

- توفير دعم تقني ومالي للباحثين حاملي مشاريع إنشاء مقاولات مبتكرة.

- تدعيم إحداث وتنشيط بنيات (حاضنات المقاولات).

- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار والمبادرة وتعزيز دعم إنشاء المقاولات المبتكرة.

وإلى حدود سنة 2015 تم:

- خلق 13 حاضنة جامعية أعضاء الشبكة (6 محاضن جامعية فاعلة إلى حدود سنة 2015)؛

- دعم أكثر من 60 نشاط متعلق بالتشجيع والتأسيس بأهمية خلق المقاولات خاصة المبتكرة؛

- التوصل ب 124 طلب دعم مالي يهم مشاريع خلق مقاولات مبتكرة، تم قبول 69 مشروعا لتستفيد من الدعم، في حين نجح 21 مشروعا في إنهاء مرحلة الاحتضان وإنشاء المقاول.

5.4 خلق لجنة دائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية

من أجل إنشاء فضاء مؤسسي يسمح بتجميع الفاعلين الأساسيين في مجال الابتكار والبحث التنموي من القطاعين العام والخاص ويلعب دور القيادة للإستراتيجية الوطنية للابتكار، تم سنة 2015 إنشاء اللجنة الدائمة للابتكار والتنمية التكنولوجية ك لجنة تابعة للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية.

تم التنصيب على اللجنة المذكورة في المرسوم رقم 2.15.87 صادر في 10 جمادى الآخرة 1436 (31 مارس 2015) وعقدت اجتماعين في الفترة الممتدة ما بين شهري أبريل وماي 2016، تم خلالها مدراسة المهام الموكولة إلى اللجنة والمصادقة على مشروع النظام الداخلي وكذلك المحاور الرئيسية لمشروع برنامج عملها.

6.4 دعم تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)

من أجل تشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع الجامعية (Brevet)، اتخذت الوزارة الإجراءات التالية:

- تخصيص بند خاص في ميزانيات الجامعات لتمويل مصاريف تسجيل براءات الاختراع؛

- تخفيض المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لتكلفة تسجيل براءات الاختراع تصل إلى 60% بالنسبة للباحثين الجامعيين (منذ أكتوبر 2012)؛

وتشمل هذه الاتفاقيات مجالات مختلفة من بينها:

- خلق تكوينات جديدة؛

- تشجيع الاستفادة المشتركة من الإمكانيات البشرية واللوجستيكية المتوفرة لدى الجامعات؛

- تعبئة موارد مالية وإطلاق طلبات عروض للبحث العلمي؛

- تنظيم مشترك لتظاهرات علمية؛

...

ويلخص الجدول أسفله أبرز اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة من أجل مساهمة الوزارة في تفعيل مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط المغرب الرقمي، مخطط التسريع الصناعي ومخطط الطاقات المتجددة.

اتفاقيات التعاون والشراكة	المخطط الإستراتيجي
<p>- اتفاقية إطار بتاريخ 09 أكتوبر 2012 بين جامعة الحسن الأول والمديرية الجهوية للفلاحة بجهة الشاوية- وريغة، تهم التكوين في هذا الميدان؛</p> <p>- اتفاقية تعاون سنة 2010 بين جامعة ابن طفيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تهدف إلى تعزيز البحث العلمي والتقني في الميدان الغابوي؛</p> <p>- اتفاقية إطار بتاريخ 04 ماي 2009 بين جامعة سيدي محمد بن عبد الله والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تهم التكوين في هذا الميدان.</p> <p>- اتفاقية إطار بتاريخ 19 دجنبر 2013 بين جامعة مولاي اسماعيل والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، يهدف خلق دينامية للتنسيق بين الطرفين وتطوير مشاريع في الميدان الغابوي؛</p> <p>- اتفاقية تعاون بتاريخ 25 دجنبر 2009 بين جامعة القاضي عياض والندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، لتعزيز التعاون العلمي والتقني في هذا الميدان.</p>	<p>مخطط المغرب الأخضر</p>
<p>- اتفاقيات تعاون وشراكة بين جامعة عبد الملك السعدي ومعهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، تهدف إلى تطوير التعاون بين الطرفين في هذا الميدان؛</p> <p>- اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة ابن طفيل وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛</p> <p>- اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 نونبر 2011 بين جامعة الحسن الثاني - المحمدية وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية عضوية"؛</p> <p>- اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة عبد الملك السعدي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف إلى المساهمة في إنجاز وتطوير "خلايا ضوئية"؛</p> <p>* اتفاقية تعاون وشراكة بتاريخ 28 ماي 2013 بين جامعة الحسن الأول والوكالة الوطنية للطاقة الشمسية، بهدف تنظيم الجامعة الصيفية الدولية للطاقات المتجددة؛</p> <p>- اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2013 بين جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات حول أنظمة الطاقة الشمسية الخاصة بالبنائات.</p>	<p>مخطط الطاقات المتجددة</p>

البحث عن طريق طلبات العروض الموجهة للباحثين بالجامعات ومراكز البحث العمومية.

على الصعيد الوطني:

يعتبر ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من بين الميادين الستة التي تم تحديدها كميادين ذات الأولوية وذلك خلال الاجتماع الخامس للجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، الذي انعقد يوم الأربعاء 25 يونيو 2014 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

ومن بين 396 مشروع الذي تم التوصل به عند طلب العروض لتمويل مشاريع البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية لسنة 2013، شكل ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية حوالي 14% من مجموع المشاريع.

بعد عملية التقييم، تم تمويل نسبة مهمة من المشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية، حيث شكلت هذه النسبة 15% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الأولى التي ضمت 101 مشروعاً، ونسبة 11% من مجموع المشاريع الممولة من اللائحة الثانية التي ضمت 85 مشروعاً.

على الصعيد الدولي:

بخصوص التعاون الدولي، وفي إطار المشروع الأوربي ERANETMED فقد تم تخصيص ميزانية مهمة من طرف الوزارة قدرت ب 10 ملايين درهم لتمويل مشاريع البحث في مجال الماء والطاقة وذلك بالشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط-شركاء البرنامج.

ومكنت طلبات العروض الأولى المتعلقة بهذا البرنامج، والتي تم الإعلان عنها خلال سنة 2015 من تمويل 4 مشاريع، عرفت مشاركة فرق بحث مغربية تابعة للجامعات ومؤسسات البحث العمومية، وقدرت الميزانية التي خصصتها الوزارة لتمويل حصة المغرب في المشاريع الأربعة ب 2,55 مليون درهم.

أما بخصوص المشاركة المغربية في طلبات العروض المتعلقة بالبرنامج الإطار الأوربي السابع، فقد استفادت فرق البحث المغربية من تمويل 7 مشاريع في ميدان الطاقة والنجاعة الطاقية من مجموع 122 مشروعاً، كما مكنت المشاركة المغربية في طلبات العروض الأولى المتعلقة بالمشروع الأوربي "أفق 2020" فرق البحث الوطنية من الاستفادة من تمويل 4 مشاريع للبحث في هذا الميدان.

ثانياً: عقد اتفاقيات تعاون وشراكة من أجل تلبية حاجيات المخططات الإستراتيجية.

في إطار مواكبة الوزارة للمخططات الإستراتيجية الكبرى التي تم إطلاقها بالمغرب، شهد مجال التعاون والشراكة على الصعيد الوطني عقد عدة اتفاقيات من أجل تلبية حاجيات هذه المخططات الإستراتيجية من موارد بشرية متخصصة ومؤهلة.

ثالثا: توفير حاجيات المخططات الكبرى من الرأسمال البشري المؤهل:

تواكب الجامعة العمومية المغربية، في إطار ملاءمة عرضها التكويني مع حاجيات القطاعات السوسيو اقتصادية، بفعالية في الأوراش الكبرى المحركة للاقتصاد الوطني عبر تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة، وذلك عن طريق اعتماد مسالك للتكوين في الميادين المرتبطة بهذه الأوراش.

وقد بلغ مجموع المسالك المعتمدة في هذا المجال 198 مسلكا، كما بلغ عدد المسجلين بهذه التكوينات 30367 طالب.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه التكوينات والمستفيدين حسب كل مخطط.

المسالك المعتمدة ذات الصلة بالمخططات الكبرى/ عدد المستفيدين

المخطط الإستراتيجي	عدد المسالك المعتمدة	عدد المؤسسات المعنية بالتكوينات	عدد الجامعات	عدد الطلبة
مخطط المغرب الأخضر	94	34	13	27583
مخطط التسريع الصناعي	59	26	11	1640
مخطط المغرب الرقمي	21	18	11	490
مخطط الطاقات المتجددة	18	16	11	533

- اتفاقية تعاون وشراكة سنة 2011 بين جامعة عبد الملك السعدي والجماعة الحضريّة لشفشاون بخصوص إحداث إجازة مهنية في السياحة البيئية والتنمية المستدامة:

- اتفاقية إطار سنة 2011 بين جامعة عبد الملك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين- جهة طنجة من أجل إحداث ماستر "سياحة":

- اتفاقية تعاون سنة 2011 بين جامعة القاضي عياض وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، هم تحسين جودة المنتجات التقليدية.

المخطط الأزرق

- اتفاقية شراكة بتاريخ 22 شتنبر بين الوزارة وشركاء تكنولوجيين لإطلاق برنامج لوجتي، يقضي هذا البرنامج الذي تم إطلاقه يوم 30 نونبر 2015 بتمكين جميع الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات الوطنية وكذا مؤسسات التكوين المني بالإضافة إلى جميع الأطر المنتسبة إلى الجامعات المغربية من الاستفادة بأثمان تفضيلية من لوحات إلكترونية معززة بمضامين وتطبيقات بيداغوجية رقمية، تم تطويرها بتعاون مع الشركاء التكنولوجيين للوزارة:

- اتفاقية شراكة بتاريخ 12 يناير 2016 بين الوزارة والبريد بنك وشركاء تكنولوجيين في إطار نفس البرنامج السابق "لوجتي":

- مذكرة تفاهم يوم 15 أبريل 2015، بين الوزارة و « Intel Corporation » فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تهدف إلى تشجيع الطلبة على استعمال التطبيقات البيداغوجية الرقمية الخاصة بالتحصيل الإلكتروني والتكوين عن بعد:

- اتفاقية شراكة بتاريخ 05 نونبر 2015 بين الوزارة وشركة "هواوي للتكنولوجيا"، وهم الاتفاق تعزيز التعاون في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تطوير برنامج للتكوين والإشهاد لفائدة الأساتذة الجامعيين، وتنظيم (جائزة للابتكار) لفائدة مؤسسات التعليم الجامعي في الميادين ذات الصلة بميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا منح (جائزة التميز) للطلبة الأكثر استحقاقا في ميادين الاتصالات:

- مذكرة تفاهم بتاريخ 29 أبريل 2015 بين الوزارة و « Microsoft Maroc » تهدف إلى تشجيع وتطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب.

مخطط المغرب الأخضر

إن اختيار المغرب العودة إلى عائلته الطبيعية، رغم أن غيابها لم يتجاوز حدود الإطار التنظيمي للاتحاد الإفريقي، يأتي كاستجابة لدعوات دول إفريقية كانت دائما متشبثة ومؤمنة بالدور الأساسي للمغرب في الفضاء المؤسساتي الإفريقي من جهة، وكقرار صادر عن كل القوى الحية ببلادنا كما جاء في الرسالة الملكية، من جهة أخرى.

وقد كان من الثمار الآنية للرسالة الملكية التاريخية، أن وقع رؤساء 28 دولة إفريقية رسالة وجهوها إلى رئاسة القمة بغاية تصحيح الخطأ التاريخي وغير القانوني الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الإفريقية منذ 32 سنة بقبول عضوية كيان وهمي.

إن هذا المتغير وما صاحبه من مستجدات في محيطنا الإقليمي والجهوي، لازالت بعض الأطراف ذات النفس الهيمني والتوسعي الحبيسة لمنطق وزمن "الحرب الباردة" مصرة على عدم استيعابها، ولازالت تحكمها خلفيات ترتكز عليها لتغذية النزاع الإقليمي المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، موظفة في ذلك ترسانتها الدبلوماسية وعتادها الاستخباراتي، وموارد مالية ضخمة كان حريا بها أن تستثمرها فيما يعود بالخير على شعبيها.

إن الوعي بهذه المستجدات يتطلب، استشعارا لمسؤوليتنا الجماعية، التفاعل السريع والمواكبة الحثيثة عبر مبادرات تروم تعزيز تدخلنا الدبلوماسي بإفريقيا بما يخدم الأجندة السياسية الوطنية وفق برنامج عمل مكثف لدى البرلمانات الإفريقية والعربية للترافع من أجل تحقيق المسعى المغربي الذي يجدر أن يستلهم النهج الملكي السديد الذي شدد الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 17 لعهد العرش المجيد على أسسه وفلسفته حيث قال جلالة الملك "وسنواصل الدفاع عن حقوقنا وسنتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي إنزلاقات لاحقة، ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة".

وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين استثمار ما تتيحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بتفاعل البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة من إمكانيات لتعبئة طرق جديدة للتعاون والشراكة وتنوع أشكال ومجالات مشاركة مجلسنا على مستوى آليات الأمم المتحدة لحشد الدعم للقضايا العادلة والمصالح العليا لوطننا، ناهيك عن مواكبة الأجندة الدولية ولاسيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية والتنفيذ على المستوى الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى نفس المنوال أود التذكير بأن دورتنا المقبلة ستكون

محضر الجلسة الثانية والسبعين

التاريخ: الجمعة فاتح ذو القعدة 1437 (5 غشت 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: اثنتان وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: إختتام الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2015-2016.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2015-2016، بحصيلة أستطيع أن أقول بدرجة كبيرة من الاطمئنان بأنها حصيلة مثمرة ترجمتها الدينامية التي ميزت عمل المجلس وعكسها صدور نصوص تشريعية متقدمة ونقاش جاد وأحيانا صاحب حول القضايا الحيوية لمجتمعنا، ومراقبة بناءة، وحرص شديد على تنزيل سليم لمقتضيات الدستور ودبلوماسية أخذت شيئا فشيئا تمتلك مقومات المبادرة والفعالية وهي أمور ساهمت فيها جميع مكونات المجلس وركزت على التعريف بنموذجنا المبني على حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وقبل استعراض مجمل عناصر الدينامية التي ميزت عمل مجلسنا خلال هذه الدورة، لا بد من التوقف عند الدلالات السياسية القوية للرسالة الملكية التاريخية الموجهة إلى القمة الإفريقية 27 المنعقدة بالعاصمة كيغالي بشأن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث أشارت الرسالة الملكية السامية إلى أنه "لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسة، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي" (انتهى كلام جلالة الملك).

وهو قرار تاريخي حظي بدعم واسع من قبل العديد من أقطار القارة الإفريقية اعتبارا للمصداقية التي يتمتع بها، وللأدوار الرائدة التي يقوم بها المغرب، بصفته العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، على المستوى الأمني كما السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والروحي.

التقنيات الحديثة في التواصل مع الحكومة، وتتبع مختلف مراحل الأسئلة بما فيها الأجال الدستورية لإجابة الحكومة، وتقديم إحصائيات متنوعة، والتقليص بشكل كبير جدا من استعمال الورق، في أفق الرقمنة الشاملة لأعمال المجلس.

وعلى مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورة أبريل على 87 نصا قانونيا، منها 6 قوانين تنظيمية و4 مقترحات قوانين.

وقد حظيت بعض النصوص بمواكبة وتتبع الرأي العام الوطني مثل القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتشغيل العمال المنزليين، وكذا القوانين المنظمة لعدد من الهيئات المهنية خاصة في مجال الصحة والصحافة والنشر، إضافة إلى النصوص القانونية المتممة للدستور، وبصفة خاصة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

إن الحصيلة التشريعية التي حققها مجلس المستشارين خلال دورة أبريل تشكل حصيلة استثنائية بكل المقاييس، حيث بلغ عدد النصوص في تاريخ مجلس المستشارين، حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها خلال الدورة رقما لم يسبق للمجلس أن حققه منذ إحداثه، وطبعاً تمت الدراسة والتصديق على هذا العدد الكبير من النصوص في ظروف عمل أقل ما يقال عنها أنها كانت صعبة، بالنظر إلى ضيق الحيز الزمني المتوفر، طبعاً، دون الإشارة إلى الصعوبات الأخرى المرتبطة بالموارد البشرية وبضيق مساحات الفضاءات المتاحة لمختلف مكونات المجلس.

وإن هذه الوفرة التي سجلت في مجال الإنتاج التشريعي، تميزت بتعبئة جميع مكونات المجلس للقيام بوظيفتها الدستورية في دراسة النصوص المعروضة على اللجان الدائمة، وهو ما مكن من المصادقة على أكبر قدر من مشاريع القوانين التي تحتل فيها الاتفاقيات الدولية حيزاً مهماً، بالضبط 32 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في شتى المجالات.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة مجلس المستشارين عمله الرقابي من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاعات الحيوية، ارتفاع الأسعار، النقل بمختلف وسائله وبنياته التحتية، الحوار الاجتماعي، جودة الخدمات الصحية، مشاكل الجالية المغربية بالخارج، السكن، الشباب، الرياضة، وغيرها.

وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال هذه الدورة عقد ما مجموعه 84 اجتماعاً، بمجموع 203 ساعات عمل، هيمن عليها

حافلة بالمحطات والمبادرات الهامة، وكذا ببرامج العمل المكثفة التي سنسعى من خلالها إلى إبراز الدور الفاعل لبلادنا في طرح ومعالجة العديد من القضايا الدولية، وأهمية ومساهمة الحوار البرلماني في اقتراح الأجوبة المناسبة، وسن التشريعات الكفيلة بحل الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واستتباب الأمن والاستقرار وتعزيز روح التضامن الدولي والتعاون جنوب جنوب.

وفي هذا الإطار، سيحتضن مجلسنا بشراكة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانية القارية والدولية، مؤتمر القمة للمنظمة العالمية للمشرعين (GLOBE) والاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، بالإضافة إلى مؤتمر قمة الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي سيشكل، لا محالة، فرصة كبيرة من أجل تأكيد العمق الإفريقي الراسخ ببلادنا، ومحفلاً برلمانياً هاماً لتقوية حضور مجلسنا على مستوى القارة الإفريقية، كما سلف الذكر، بشكل يتكامل مع جهود دبلوماسيتنا الوطنية ويواكب المستجدات والخطوات المرتقبة في هذا الإطار.

كما سنعمل على تفعيل برامج العمل المكثفة التي قمنا ببلورتها مع مختلف شركائنا الجهويين والقاريين، وأخص بالذكرنا البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وبرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى والكاريبية (FOPREL).

حضرات السيدات والسادة،

توخياً لنجاعة العمل البرلماني واسترشاداً بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة (10 أكتوبر 2014)، وتأكيد جلالته على أنه "كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها"، استشهدت بهذه الفقرة من الخطاب الملكي.

وللتأكيد على أن مجلس المستشارين واصل الاضطلاع بمهامه وممارسة اختصاصاته وفق نهج سعيينا قدر الإمكان أن يكون نهج تشاركياً، حيث شهدت هذه الدورة بداية إعطاء الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفوية والكتابية، الذي تم بشراكة مع مجلس النواب وتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسيرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام

عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.

في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها منذ نهاية دورة أكتوبر 2015 ما مجموعه 652 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 17 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالا أنيا و 211 سؤالا عادية، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية 270 سؤالا، أجابت الحكومة على 134 منها.

وتميزت هذه الدورة، كما تعرفون، بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بعد استيفاء جميع الشروط والأجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي المنظم لهذه اللجان، فيما لا تزال المسطرة جارية بخصوص طلب لجنة نيابية لتقصي الحقائق بخصوص استيراد النفايات من الخارج ولجنة نيابية أخرى لتقصي الحقائق بخصوص المكتب المغربي الوطني للسياحة.

وفي مجال أنشطة اللجان الدائمة، تم عقد لقاء مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، وذلك برئاسة رئيسي مجلس النواب والمستشارين خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرض حول الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة، تطبيقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي المتعلقة بقانون المالية.

كما أشرفنا على رئاسة الاجتماع المشترك للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمناقشة مشروع قانون يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، استمر المجلس في تعزيز علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية والوطنية، والتي تأتي في مقدمتها الحكومة، ثم باقي المجالس والهيئات.

وحرصا على أجراء مقتضيات الدستور الجديد وعلى تنوير رأي السيدات والسادة المستشارين وتجويد وإغناء مشاريع القوانين، بادر المجلس، طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، إلى طلب إبداء الرأي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص 5 مشاريع قوانين هامة الأول يتعلق بالعرائض، الثاني بالملتزمات، الثالث بمكافحة الاتجار بالبشر، الرابع بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الخامس والأخير بحق الحصول على المعلومات.

الجانب التشريعي المتعلقة بدراسة المشاريع القوانين المحالة عليها. وهو ما يدعو إلى القول بأن الجانب الرقابي في مجال عمل اللجان الدائمة لا يزال محدودا بالمقارنة مع دورها التشريعي.

وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن ترتفع وتيرة الاستجابة لطلبات عقد اجتماع هذه اللجان عندما يتعلق الأمر بطلبات استماع لمسؤولين وزاريين أو مؤسسات عمومية بخصوص مواضيع ذات راهنية، سواء في إطار اجتماعات اللجان الدائمة أو المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وهكذا فباستثناء الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة للمستشفى العسكري بالرباط بتاريخ 17 يوليو 2016، ومناقشة حصيلة إستراتيجية "رؤية 2020" للسياحة في اجتماع لجنة الفلاحة بتاريخ 2 ماي 2016، وكذا تداعيات استيراد النفايات الإيطالية التي تدارستها نفس اللجنة في 20 يونيو 2016، فقد بقيت مواضيع أخرى ذات أهمية تنتظر رد الحكومة، ويتعلق الأمر ب 19 موضوع من أصل 21 لم تتفاعل معه الحكومة.

كما أن حضور السيدات والسادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية يتميز بالتباين، وذلك بحسب الأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال، ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها.

وهكذا، تقتضي الأمانة المطلقة القول بأن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية كان الأكثر حضورا من بين الوزراء لأشغال جلسات الأسئلة، الذي حضر 12 مرة خلال 17 جلسة للأسئلة، ويليه قطاع التربية الوطنية ب 11 مرة، ووزير الصحة ب 10 مرات، بينما لم يحضر كل من السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد لأي جلسة شفهية بجانب وزير المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وذلك بفعل اعتذارهما عن حضور جميع جلسات الأسئلة الشفهية، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال جلسات 17 المخصصة للأسئلة الشفهية يزيد عن 43%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة 38 جلسة عامة، حوالي 58 ساعة عمل، منها 17 خاصة بالأسئلة الشفهية، و 13 جلسة خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة

يوم دراسي لفريق العدالة والتنمية حول قانون الصحافة والنشر؛

لقاء دراسي لفرق ومجموعات الأغلبية حول مكافحة الاتجار بالبشر؛

لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان حول التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين.

حضرات السيدات والسادة.

على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، أهم ما ميز عمل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة هو عقد اجتماع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون في إطار الزيارة التي قام بها إلى المملكة المغربية من 10 إلى 16 يونيو 2016، كحدث تاريخي واستثنائي توج مساراً من العلاقات الثنائية المتميزة بين المؤسستين التشريعتين انخرط فيها مجلسنا بإرادة سياسية جماعية قوية لأعضاء المكتب ومكونات المجلس، وهو ما جسده حضور كافة مكونات مجلس المستشارين واجتماع مشترك بين مكتب مجلسنا والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى وما تضمنه روح "إعلان العيون" من مواقف غير مسبوق بشأن قضايا بلادنا وعلى رأسها الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهو ما شكل مدخلاً مركزياً لتعزيز حضورنا كفاعل دبلوماسي موازي طموح من أجل التعريف أكثر بالمسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا، ومن أجل تثمين أكثر للتراكم الإيجابي الذي حققه مجلس المستشارين في المراحل السابقة.

وفي إطار هذه الدينامية التي تميز العمل الدبلوماسي، استقبل مجلسنا 19 وفداً برلمانياً وحكومياً وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية، وعرفت هذه الدورة أيضاً، قيامنا بزيارات عمل إلى كل من جمهورية التشيك وجمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث عقدنا لقاءات مكثفة مع مختلف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين الفيدراليين والجهويين، تناولت أوجه التعاون والشراكة الثنائية بين البلدين.

كما تميزت هذه الدورة أيضاً بشرف تمثيلنا لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة الذي أعيد انتخابه رئيساً لجمهورية جيبوتي الشقيقة.

وعلى صعيد آخر، وتأسيساً على مسعى الاتحاد البرلماني الدولي لتجسيد العلاقة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شاركنا يوم 22 يونيو 2016 في حلقة النقاش المنظمة بمناسبة انعقاد الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف حول موضوع "مساهمة البرلمان في أشغال مجلس

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون التنويه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على التعاون المثمر والدائم في إبداء الرأي حول مشاريع القوانين بما يؤثر إيجاباً على سير أعمال مجلسنا الموقر، ويقوي قدرات السيدات والسادة المستشارين على إنتاج تشريعي جيد ومتقدم.

وأنوه أيضاً بالمؤسسات التالية، نظير موافقتها لمجلس المستشارين بعدد من الدراسات والتحليل والتقارير الصادرة عنها ذات العلاقة بمخططات المغرب الأخضر والتسريع الصناعي والمغرب الرقمي والطاقات المتجددة والمخطط الأزرق للسياحة، والتي كانت موضوع اشتغال المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة التي اختتمناها قبل قليل، ويتعلق الأمر بالإضافة إلى ما ذكرت بالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وفي نفس السياق، تميزت هذه الدورة بتفعيل بعض مقتضيات الدستور لأول مرة، حيث تم تنظيم جلسة عمومية لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقاً لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما ناقش مجلس المستشارين عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية في جلسة عامة منعقدة بتاريخ 7 يونيو 2016، بحضور عدد من السادة الوزراء، بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، ووفقاً للمقتضيات الدستورية ذات الصلة وبالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق التي تعتبر فضاء مهماً لتوحيد الرؤية إزاء الكثير من القضايا المشتركة بين المجلسين.

وهو التنسيق الذي لم ينحصر على النقطة المدرجة في جدول أعمال المجلسين بل تجاوزها إلى الاجتماعات المشتركة بين اللجان الدائمة المختصة بالمجلسين، كلما تعلق الأمر بقضايا تكتسي طابعاً وطنياً هاماً، خاصة قضية مستجدات وحدتنا الترابية.

وشهدت هذه الدورة أيضاً، تنظيم الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين لمجموعة من الأنشطة واللقاءات الهامة حول قضايا اقتصادية واجتماعية همت بالأساس:

يوم دراسي لمجموعة العمل التقدمي حول الديون العمومية، بين إشكالية التقادم وضعف التحصيل؛

يوم دراسي لفريق الأصالة والمعاصرة حول واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين؛

تحقيق وتتبّع أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المجالات ذات الارتباط بعمل المجلس.

من جهة أخرى، حظي مجلسنا باستقبال عدد من الزائرين تجاوز 3011 زائر من مختلف شرائح المجتمع المغربي، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جموعية من داخل المغرب وخارجه.

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه، وتفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات مجاليا، مهنيا، اجتماعيا واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظم مجلس المستشارين الملتقى البرلماني للجهات في دورته التأسيسية يوم 6 يونيو 2016 بمقر المجلس، وذلك بمشاركة المجالس الجهوية والغرف المهنية ووكالات التنمية الجهوية والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وبعض تعبيرات المجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالجهوية المتقدمة، وتوج هذا الحدث بمخرجات على قدر كبير من الأهمية، أهمها "أرضية العمل من أجل جهات ضامنة للتقائية السياسات العمومية"، وهي عبارة عن وثيقة مرجعية أو خريطة الطريق ساهم في صياغتها وتفاعل معها المشاركون في أشغال هذا الملتقى.

كما نظم المجلس بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية حول موضوع "مغاربة العالم والجهوية الموسعة" يومي 27 و28 يوليوز 2016، وهي مبادرة جاءت نتيجة للتفاعل التلقائي والإيجابي لمغاربة العالم مع التوصيات المنبثقة عن الندوة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات.

وعرفت هذه التظاهرة مشاركة وازنة لمجموعة من الهيئات المدنية والفاعلين في مجال الهجرة، وانكبت على مختلف الجوانب التي تهتم مساهمة مغاربة العالم في ورش الجهوية المتقدمة كخيار إستراتيجي للمغرب المعاصر.

هذا وينضاف هاذين الحدثين إلى نجاح مماثل عرفه مجلس المستشارين خلال هذه السنة، ويتمثل في تنظيمه للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير من كل سنة احتفاء باليوم الذي أقرته الأمم المتحدة باعتباره يوم للعدالة الاجتماعية.

وتأسيسا على مرجعية هذه الوثيقة، ومرجعية الوثائق التي توج بها هذا المنتدى البرلماني، نتطلع إلى إضفاء بعد أممي أقوى على هذه المبادرة والاسترشاد بها بغية استصدار قرار على مستوى مجلس حقوق الإنسان، خاص بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مساهمة من مجلس المستشارين في مجهود إنتاج المعايير الدولية

حقوق الإنسان وآليات الاستعراض الدولي الشامل"، وذلك في إطار تنفيذ مجلس المستشارين لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي المرتبطة بتفاعل البرلمان مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ولاسيما آلية الاستعراض الدولي الشامل والمساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وتتميز عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا، وفي طبيعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية قصوى في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي، وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تهتم محيطنا الإقليمي والجهوي وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس الفعاليات التالية:

الندوة المشتركة 91 ل "روز- روث" بشراكة مع الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي؛

القمة الثالثة والدورة 12 للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط؛

اجتماع المكتب الموسع 30 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وقد تدارست هذه التظاهرات الدولية مختلف المواضيع والقضايا الراهنة المرتبطة بالهجرة السرية وأزمة اللاجئين وظاهرتي التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في البشر والتهجير القسري، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وكذلك رهانات التنمية والتحديات البيئية.

وعلى مستوى برامج التكوين، استفاد بعض المستشارين البرلمانيين وأطر المجلس من دورة تكوينية نظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول دور البرلمان في آليات حقوق الإنسان، الآليات الاتفاقية والاستعراض الدولي الشامل بمدينة مراكش يوم 21 ماي 2016.

ولن تفوتني الفرصة دون الإشارة إلى أننا بصدد التفاوض مع بعض المنظمات العالمية ذائعة الصيت، لتوفير دورات تكوينية وتدريبية لفائدة أعضاء وأطر المجلس في العديد من المجالات، مثل تقييم السياسات العمومية والبرامج العمومية ودور البرلمان في

والمشاركة المواطنة، وأفاق تثبيت الحكامة الجهوية والترابية، وفقا لما يتيح ورش الجهوية المتقدمة من إمكانات.

ويأتي استكمال تعديل النظام الداخلي للمجلس على رأس التحديات المستقبلية، لاسيما في ظل عدم تمكن اللجنة المختصة من إنهاء عملها والالتزام بنهاية هذه الدورة كحد أقصى للموافقة على الصيغة المعدلة للنص، ذلك أن اللجنة وبعد عقدها لسته اجتماعات متتالية، توقفت في مستهل شهر يونيو الماضي بفعل الضغط الناجم عن جدول أعمال المجلس ولجانه الدائمة في المجال التشريعي خلال الشهرين الأخيرين.

وضمن نفس المنطق، علينا رفع تحدي وضع إطار مفاهيمي وإجرائي مندمج ومتعاضد الأطراف لوظيفة تقييم السياسات العمومية، وهو ما نصبو إلى تحقيقه ضمن ما تتيحه الشراكات المؤسسية من فرص للتعاون في مجالات المواكبة والتكوين واستلهام الممارسات الفضلى في هذا المجال.

من جهة أخرى، وتأسيسا على توجهات خطة عمل المجلس برسم 3 سنوات، لاسيما الهدف السابع منها، وخلصات الملتقى الثالث لموظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي انعقد يوم 7 أبريل 2016 تحت شعار تأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية، نراهن في القادم من الأيام على تعبئة كل فعاليات المجلس من أجل الانخراط في اتخاذ تدابير ملموسة على مستوى تحديث المنظومة الإدارية والمالية للمجلس، توخيا لتحقيق الفعالية والنجاعة والحكامة الجيدة، إن على مستوى تدبير الموارد البشرية أو المالية أو على مستوى تدبير فضاءات العمل.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن اعتزازي بمستوى التقدم الذي استطعنا أن نحززه على مستوى أداء مجلسنا الموقر في كافة مجالات العمل البرلماني، بفضل العمل الجماعي وبفضل الرصيد الإيجابي الذي انطلقنا منه.

وأود أن أجدد الالتزام بهذه المناسبة على الاستمرار في توفير كافة شروط العمل لفائدة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، توخيا للرفع من مستوى الأداء، لاسيما أن المبادرات التي أطلقناها لتسهيل التنقل وإقامة السيدات والسادة المستشارين خلال الدورة، لم تنعكس بالقدر المأمول على نسبة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس في أشغال الجلسات العامة واللجان، حيث لم يتعدّ معدل الحضور في مجموع الجلسات العامة 55%، في حين بلغت نسبة الحضور 60% على مستوى جلسات الأسئلة و41% على مستوى جلسات التشريع، فيما بلغ معدل الحضور

ذات العلاقة، علما بأن هذه الوثيقة قد دخلت مرجعية الاتحاد البرلماني الدولي الآن، ومن المرتقب أن تشكل أحد المحاور الإستراتيجية في الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات المقبلة.

وفي سياق تفعيل الأهداف الإستراتيجية للمجلس، وخاصة منها جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا وضع إطار مؤسسي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني بشراكة مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية ذات التجربة الوازنة في مجال العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني وآليات الديمقراطية التشاركية.

واستباقا لصدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، على مكتب المجلس على اتخاذ خطوات عملية بغاية إدماج اللغة الأمازيغية في مجالات عمل المجلس.

ويندرج هذا التوجه في سياق تفعيل قرار مكتب المجلس المتعلق بتوفير كل الترتيبات العملية للبدء في تنزيل مقتضيات أحكام الدستور الخاصة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، بإدماجها ضمن أشغال المجلس، مستنيرا في هذا الإطار بالتوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لاسيما منها الواردة في الخطاب الملكية الموجبة للأمة أثناء افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان.

وقد شكل المجلس بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لجنة مشتركة لتدارس أفضل الآليات لضمان إدماج حقيقي وناجع وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين، وستتوج هذا المسار إن شاء الله بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

حضرات السيدات والسادة،

إن كان لنا أن نفتخر ببعض ما حققناه بسبب عملنا الجماعي، فذلك لن يعفينا من التوقف عند التحديات التي مازالت تنتصب أمامنا، فضلا عما سلف ذكره من جهة أولوية تدخلنا الدبلوماسي، أو أولويات تدخلنا الدبلوماسي، تقتضي المرحلة رفع تحدي مركزي متعلق باستكمال البناء المؤسسي المنصوص عليه دستوريا، بما يتطلب تسريع وتيرة وإيقاع عملنا التشريعي ذي الصلة، والحرص على تجويده من جهة، وكذا استشراف التكامل والانسجام بين هذا النسيج المؤسسي المرتقب مع المؤسسات والهيئات الوطنية القائمة، وضمان الالتقائية مع مستلزمات الديمقراطية التشاركية

برقية مرفوعة إلى حضرة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

"نعم سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2015-2016 يتشرف خديمكم الوفي، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالمة بالله أدام الله عزه ونصره أسى آيات التقدير مقرونة بأخلص عبارات الولاء والإخلاص.

لقد تميزت هذه الدورة يا مولاي بحصيلة غنية في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بفضل العمل المكثف والمثمر لكافة مكونات المجلس وتضافر جهودها، وذلك انسجاما مع الأفق الرحب الذي رسمتموه جلالتم وامتثالاً لتوجيهاتكم المولوية السامية.

فقد صادق المجلس في أجواء من التوافق الإيجابي والبناء على 87 نصا قانونيا لها أهميتها في تحديث البنيان القانوني، كما قام بدوره في الرقابة على عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية في جو طبعه التكامل والتنسيق، وبإدارة المجلس إلى تكثيف نشاطه الدبلوماسي من خلال تنوع وتدعيم علاقة الشراكة والتعاون للمملكة المغربية مع البلدان الشقيقة والصديقة عبر العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك خدمة للمصالح العليا لبلادنا.

بادر المجلس إلى خلق فضاء وآليات مؤسساتية لاحتضان النقاش البناء والتفكير الجماعي حول القضايا المجتمعية الراهنة ذات البعد الاستراتيجي، وذلك بإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمهنيين وكافة الشركاء من المجتمع المدني.

إن مجلس المستشارين سيضل، يا مولاي، مجددا وراء جلالتم ومنخرطا في كل المبادرات الملكية الإصلاحية الطموحة من أجل إنجاح مسار التنمية الشاملة وتعزيز دولة القانون والمؤسسات، وتقوية أسس مجتمع متضامن ومتماسك.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوكم الأمير الجليل المولى رشيد،

على مستوى اللجان الدائمة 39% من بين الأعضاء الدائمين.

وفي الختام يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين على تعاونهم مع مجلسنا الموقر، والشكر كذلك لموصول السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على جهوده لتيسير أشغال مجلسنا الموقر، والتنسيق بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية وتغليب روح التعاون في مجمل المحطات التي قطعناها حتى الآن.

كما يقتضي الواجب أن أتقدم بالشكر إلى كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على النهوض بأداء المجلس.

والشكر أيضا لموصول لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين الجادين الذين أبانوا عن قدر كبير من الإحساس بالمسؤولية والتفاني في العمل من أجل تحسين مردودية والارتقاء بأداء مجلسنا الموقر إلى ما هو أفضل.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه كذلك باسمكم جميعا بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، ومساهماتهم في إنجاح كل المبادرات التي تنظمها المؤسسة التشريعية، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، تلك التي تحرص على التغطية المهنية وعلى المواكبة المهنية الموضوعية لأنشطة المجلس ونقلها للرأي العام الوطني والدولي.

آملين أن يوفقنا الله جميعا إن شاء الله لخدمة وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد الأمين المحترم لتلاوة البرقية المرفوعة لحضرة صاحب الجلالة.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

<p><u>السيد الرئيس:</u></p> <p>شكرا السيد الأمين المحترم.</p> <p>شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.</p> <p>ورفعت الجلسة.</p>	<p>وباقى أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.</p> <p>والسلام على جناب جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.</p> <p>حرر بالرباط، يوم الجمعة 1 ذو القعدة 1437 هجرية، الموافق ل 5 غشت 2016.</p> <p>خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش.</p>
--	--